الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- جنوب وشرق آسيا يتحضران للقرن الحادي والعشرين
- حلف شمال الأطلسي
  أي دور بعد التفكك السوفياتي ؟
- الأقليات الدينية والعرقية في تركيا
  المجتمع والكيان والتحديات
- السياسة الإستيطانية بين اسرائيل وأميركا
- العولمة والإعلام
- النظام الضريبي في لبنان وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية
- The Relevance of the Study of War
  to the theory of International Relations
- L'Âme Collective et la Psychologie des Foules

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الرابع والعشرون - نيسان ١٩٩٨

التدريب والعمل الذهني

التدريب أهم نشاط في الجيش وهو مستمر ودائم ومن غير المسموح أن يتوقف، لأن في توقفه تراجعاً للكفاءات القيادية والتكتية، وتراجعاً ايضاً للمهارات في استعمال الاسلحة والتقنيات المختلفة.

وقد لفت نظري دائماً في تدريب الاركان ما اصطُلح على تسميته بتمرين الملاك Exercise de cadre أو المعركة الهاتفية أو مشروع قيادة وأركان، وفي هذا التمرين يتدرب الاركان على العمل القتالي والتكتي بشكل نظري، بحيث يمارسون جميع النشاطات الذهنية في التحضير للقتال. وهذا التحضير هو الاساس، فاذا كان صحيحاً زاد احتمال كسب المعركة، واذا كان خاطئاً فإن الخسارة محتمة، لذلك يتم التشديد على هذه الانواع من التمارين.

مما تشمله هذه التمارين: دراسة المهمة الموكلة إلى وحدة كبرى، وتفهُّمها من جميع جوانبها، وخصوصاً الفكرة التي ترمي إليها القيادة من وراء هذه المهمة. بعد ذلك، ينتقل المتدربون الى دراسة الوضع وتقدير الموقف، حيث تتم دراسة العدو وقوامه وتمركزه ونشاطاته واحتمالات ردود فعله على أي فعل حديث، ويتم ايضاً تقدير الصديق وقوامه وامكاناته وقوى الدعم والمؤازرة ومختلف القدرات المتوافرة، وتُدرس أيضاً أمور مختلفة، مثل الوضع الالكتروني والاشعاعي ووضع الارض وطبيعتها وتضاريسها ومختلف تأثيراتها على تنفيذ المهمة، كما يُدرس الطقس وطول الليل ووضع الرؤية والقمر وكل ما يؤثر على المهمة بشكل عام.

هذه الدراسات هي مقدمة منطقية لإتخاذ القرار المناسب، وهي أهم عمل تدريبي نظري يقوم به القادة والاركان. ويُحقق تكرار وتنوع التدريب النظري على اتخاذ القرار فائدة كبرى على مواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة من العدو وتفادي عنصر المفاجأة، وقلبه لصالح الصديق، والتدخل في الوقت المناسب بواسطة قرار مناسب.

العقيد الركن إلياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الرابع والعشرون ـ نيسان ١٩٩٨

جنوب وشرق آسيا

يتحضران للقرن الحادي والعشرين ..... العميد الركن سامي ريحانا ٥

حلف شمال الأطلسي

أي دور بعد التفكك السوفياتي؟ ..... د. ميشال نعمة / رامي الريس ٥٧

الأقليات الدينية والعرقية في تركيا

المجتمع والكيان والتحديات ..... د. محمود نور الدين ٦٧

السياسة الإستيطانية بين اسرائيل وأميركا ..... إحسان مرتضى ٩١

العولمة والإعلام ..... د. نسيم الخوري ١٠٧

النظام الضريبي في لبنان

وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية..... د. نجيب عيسى ١٣٥

جنوب وشرق آسيا
يتحضران للقرن الحادي والعشرين

العميد الركن سامي ريحانا(*)

يُعتبر الشرق الأقصى، تلك المنطقة الغامضة بتاريخها رغم عراقتها وعظمة شعوبها والدور الذي لعبته هذه الشعوب في حفظ التراث والحضارة العالميين ونقلهما، من الأهمية بمكان بحيث يفرض تركيز البحاثة عليه بصورة خاصة. فالدور الذي لعبته أو تحاول لعبه جنوب شرق آسيا في مجريات الأحداث الدولية، تجعلها في صدارة الاهتمامات الحالية للعالم.

لقد سبق وأوردنا مقالاً عن «تحضر الشرق الأقصى للقرن الحادي والعشرين» في مجلة الدفاع الوطني، العدد عشرين، تضمن تحليلاً لأوضاع كل من الصين والهند والكوريتين، بسبب أهمية هذه الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية في عالمنا الحالي. ولم يتطرق المقال، بسبب ضيق المجال، إلى دول أخرى ما زالت بحاجة إلى إلقاء الضوء على أوضاعها السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى مشكلاتها وإنجازاتها.

(*) رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري ـ دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ من جامعة السوربون ـ خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ ـ ١٩٨٣).

أولاً. الأهمية الستراتيجية.

من هذه الدول، الهند التي صنعت القنبلة الذرية وأمنت تفوقاً عسكرياً على غريمتها باكستان رغم المشكلات الديموغرافية والاقتصادية التي تواجهها، والتي ستتجاوز الصين في عدد السكان مع بداية القرن المقبل، مما سيشكل سوقاً استهلاكية ضخمة تدفع الدول المنتجة للاهتمام بها والتعامل معها. والحجم العسكري للهند يمكن أن يؤثر على الأمن الإقليمي في شرق آسيا وجنوبها، وعلى مدى انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح في العالم.

ومنها تايوان التي وقفت وما تزال في وجه المد الصيني، اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، والتي تقوم حالياً بتصنيع وتجميع طائرات إف ١٦ وصواريخ باتريوت الأميركية.

ومنها مجموعة النمور الآسيوية[١] الاقتصادية التي انطلقت في شرق آسيا وازدهرت مسجلة أعلى وأسرع نسبة نمو في التاريخ الاقتصادي. وهي قد سجلت عدداً كبيراً من الحسنات، ولا سيما في الإدخارات المرتفعة والسياسات المالية والنقدية الحكيمة والإنفتاح التجاري.

ومنها كمبوديا التي شهدت صراعاً طويلاً على النفوذ، وشهدت بعد انتهاء الصراع توافد شركات ورؤوس أموال يابانية وفرنسية لغايات تجارية ولإثبات الوجود في منطقة جنوب آسيا.

ومنها رابطة جنوب شرق آسيا «آسيان» التي نافست اليابان والولايات المتحدة اقتصادياً وإنمائياً وفي ميدان سباق التسلح، كما نافست اليابان والصين في نزاع شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبي الغني بالنفط، وبالتقنيات الإلكترونية المدنية، وفي خدمة تصنيعها العسكري. فبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٩، زاد إجمالي الناتج القومي لدول «آسيان» و«مجموعة النمور» ١٦٦ بالمئة، بينما لم تتجاوز الزيادة العالمية ١٠٠ بالمئة. ويعتقد الخبراء الأميركيون أن شرق آسيا سيكون قلب الإقتصاد العالمي ومركز العلوم التقنية الحديثة[٢]، وكل من يسيطر عليه في القرن المقبل سيسيطر على العالم. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة إلى العمل على منع قيام خصم مقتدر في شرق آسيا.

---

(١) النمور الآسيوية هي الدول التالية: تايلاندا، ماليزيا، اندونيسيا، الفليبين، سنغفورة وهونغ كونغ.

(٢) ابراهيم احمد، «سباق التسلح في شرق آسيا وجنوبها»، الحياة، ١١٦٠٣، الخميس ١٩٩٤/١١/٢٤، ص ٧.

ومنها فيتنام التي دخلت التاريخ من بابه العريض من خلال عنادها في الدفاع عن أرضها ضد كل وجود أجنبي استعماري، وخاضت حرب الهند الصينية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ضد القوات الفرنسية وحرب فيتنام (١٩٦٤ ـ ١٩٧٣) ضد أكبر امبراطورية في العالم، وتمكنت من الصمود في وجه الآلة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة، كما تمكنت من كسر شوكة الهجوم الصيني المرة تلو المرة. وأخيراً خاضت حرب توحيد نفسها عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ونجحت في نهايتها، وتُعتبر حالياً من الدول المؤثرة والدول العسكرية الكبرى في الجنوب الآسيوي رغم اقتصادها المتأخر.

ومنها ماليزيا، الفتية، واندونيسيا والفليبين وتايلاندا وماكاو وسنغفورة، وكلها دول بارزة ومؤهلة للعب دور على الساحة الدولية.

ومما يزيد من أهمية المنطقة مجموعة قضايا إقليمية تهم العالم وخاصة الدول الكبرى. وأهم القضايا مشكلات تايوان وهونغ كونغ وشبه جزيرة كوريا وماكاو وجزر سبارتلي؛ وكلها مناطق احتكاك، قد تُدخل الدول العظمى، خاصة الولايات المتحدة والصين، في نزاع غير مباشر يؤدي إلى اضطراب أوضاع المنطقة بأسرها. ومن أسباب الاحتكاك الممكن عدم المساواة في النمو الاقتصادي وفي التقنية الصناعية بين هذه الدول، بسبب الحروب الأهلية وهيمنة الآلة العسكرية، كما هي الحال في كمبوديا والفليبين وفيتنام وكوريا الشمالية. لذا صار هذا التفاوت عامل خلاف مستحكم، مما قد يهدد الأمن الآسيوي وربما الدولي.

مقابل هذا التشرذم وأمام سباق التسلح، ارتفعت أصوات تنادي ببناء وحدة آسيا الهادىء، أبرزها دعوة الرئيس كلينتون إثر قمة «سياتل» لدول مجلس تعاون آسيا ـ الهادىء (ايبك)، لأن تكون الولايات المتحدة الشريك الكامل في عملية التنمية الآسيوية.

ومن مظاهر أهمية المنطقة الاقتصادية، نذكر أن أكثر من ٤٠ بالمئة من التجارة الأميركية تتركز في هذه المنطقة. وتشير الأرقام التجارية إلى تزايدها حتى بلوغ الضعفين عام ٢٠٠٠. كما سُجل نمو اقتصادي بارز لدى «النمور الآسيوية» التي تملك حالياً ادخارات مرتفعة وسياسات مالية ونقدية حكيمة وانفتاحاً على جميع النشاطات التجارية: استثمار في التعليم، حقوق عقارية آمنة، إنفاق رأسمالي كثيف، تكنولوجيا متطورة مقرونة بكفاءة عالية، سياسات حكيمة... الخ[1].

(١) مجلة الايكونوميست، لندن، ١٩٩٦.

على الصعيد النووي، وإضافة إلى العملاق الصيني، فإن دولا عدة تمكنت من حيازة القنبلة النووية، وهي الهند وباكستان وبعض دول الإتحاد السوفياتي السابق. كما تواصل دول أخرى عملها الجاهد لحيازة السلاح النووي، لا سيما كوريا الشمالية وتايوان.

ويرى بعض المفكرين أن مراكز القوة العالمية التي كانت تتركز في آسيا قبل خمسة قرون وتوجهت نحو منطقة المتوسط ثم أوروبا فالعالم الأطلسي عبر بريطانيا، ثم منطقة الهادىء، تعود الآن بعد ٥٠٠ عام إلى منطقة آسيا[١]. هذا رغم وجود الهوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول النامية فيها. فمع بداية القرن الحادي والعشرين، تضم آسيا قوة ذات أوزان مختلفة. فهناك القوى المؤثرة جداً كالصين والهند واليابان واندونيسيا وباكستان، كما هناك قوى متوسطة الوزن مثل كوريا وفيتنام وقوى متخلفة.

ومما لا شك فيه أن الدول الفاعلة في جنوب وشرق آسيا ستتابع تنمية قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية وتطويرها، رغم سعي الولايات المتحدة للبقاء في طليعة العالم في هذه الميادين.

ويكفي، لكي نأخذ صورة واضحة عن مدى الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة للولايات المتحدة وللدول الفاعلة في التوازنات الدولية الحالية، أن نذكر حالتين أدتا إلى تحرك عسكري أميركي في منطقة آسيا ـ الهادىء وتوجيه قوات عسكرية ضخمة إلى جنوب آسيا. وفي الحالتين استنفرت الإدارة الأميركية الأسطول السابع وقواتها في المنطقة والبالغة ٣٧ ألف جندي في كوريا، كما أن الرئيس كلينتون قام خلال هذه المرحلة بزيارة إلى اليابان، اعتُبرت من أهم زياراته الخارجية، وهدفت إلى توقيع معاهدة أمنية تلعب اليابان بموجبها دوراً أكثر فاعلية في السلام والأمن في المنطقة. وهاتان الحالتان هما:[٢]

ـ قيام الصين بسلسلة مناورات عسكرية منذ أواسط صيف ١٩٩٥ بمواجهة شواطىء جزيرة تايوان، وصلت إلى ذروتها في شهر آذار ١٩٩٦ عشية أول انتخابات تايوانية. وهدفت المناورات إلى الضغط على حكام الجزيرة وتذكيرهم بوجوب العودة إلى الوطن الأم، أي الصين.

---

(١) كنيدي بول، «أسطورة العملاق الآسيوي»، الشرق الأوسط، العدد ٦٣٥١، الخميس ١٩٩٦/٤/١٨، ص ١٦.

(٢) رزق عفيف، «شرق آسيا وسقوط الدبلوماسية التجارية»، النهار، ١٩٤٢٧، الثلاثاء ٣٠ نيسان ١٩٩٦، ص ١٤.

- التوتر العسكري بين الكوريتين الذي تمثل باختراق نحو ٢٠٠٠ عسكري شمالي بأسلحتهم الثقيلة حدود كوريا الجنوبية ثلاث مرات متتالية خلال ٣ أيام، ثم مطالبة كوريا الشمالية، بعد رفضها الهدنة القائمة منذ ١٩٥٣، بعقد معاهدة أمنية مباشرة مع الولايات المتحدة تُستبعد عنها جارتها الجنوبية.

لكل هذه الأسباب، رأينا ضرورة البحث في منطقة جنوب - شرق آسيا بهدف إكمال الصورة عن هذه المنطقة الغامضة والبعيدة والتي دخلت حالياً في ميدان التوازنات الدولية المؤثرة[١]. وسنبدأ دراستنا بالبلد الأضخم سكاناً ومساحة: الهند.

ثانياً - الهند

الهند الغامضة والعريقة في تاريخها وحضارتها، تستأهل الدراسة بعمق وتمعن. من الفلسفة إلى الطب وعلم الفلك والدين قديماً، إلى أول دولة ديموغرافية في العالم مع بداية القرن القادم. من جبال الهملايا في الشمال، إلى أحواض الهندوس والغانج، إلى المساحات الشاسعة حيث يُزرع القمح والأرز وتنتشر العادات الغريبة.

أ. التعريف بالهند

غالبية السكان هم من الهندوس (٨٢ بالمئة) مع أقلية إسلامية تبلغ ١١ بالمئة و١٤ مليون مسيحي كاثوليكي أبرزهم الأم تريزا التي توفيت منذ مدة. طائفة السيخ تشتهر خاصة في البنجاب بنسبة ١,٨ من سكان الهند. لكن أهميتها تكمن في أن ١٤ بالمئة من عديد الجيش هم من أبنائها[٢]. ولهذه الطائفة عادات غريبة، فأفرادها يتركون شعورهم وذقونهم ويرتدون السراويل القصيرة ويحملون السيف مع المشط الفولاذي والسلسال الحديدي.

وأفراد السيخ والهندوس يحرقون أمواتهم باستثناء الأطفال، ويفضلون الموت على ضفاف نهر الغانج المقدس. أفراد قبائل البرسيس (PARSIS) يعرضون أمواتهم في بومباي على السطح ليأتي الكواسر وتلتهمها. أما الساتي (SATI) فكانوا يحرقون النساء مع أزواجهن عند وفاتهم. هذه العادة التي ألغيت منذ عام ١٨٢٩، عادت سنة ١٩٧٨ إلى الظهور[٣].

---

(١) أنظر ملحق رقم ١: معلومات عن دول جنوب وشرق آسيا.

(٢) FREMY Dominique et Michèle, Quid 1997, Paris, 1996, pp 1023 - 1028.

(٣) EPSTEIN Marc, "les fantômes du Pendjab", l'Express, 4 août 1994, p. 45 - 49.

اللغات المحلية تبلغ ١٦٥٢ لغة مع نسبة كبيرة من الأميين تبلغ ٦٠ بالمئة لدى النساء و٣٥ بالمئة لدى الرجال.

تبلغ مساحة الهند ٣,٢٨٧,٢٦٣ كيلومتراً مربعاً، مع ١٥,١٦٨ كليومتراً من الحدود. أبرز جبالها هي الهملايا في الشمال التي تمتدّ ٢٤٠٠ كيلومتر، وأعلى قمّة فيها تبلغ ارتفاع ٧٧٨٨ متراً. وتشمل البلاد ٨ مناطق مناخية تتراوح بين الصحراء الناشفة والسهول مع ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ميليمتر من الأمطار. الصيف حار جداً والشتاء معتدل باستثناء الجبال حيث يكون بارداً.

ب. لمحة تاريخية

المرحلة الآريّة[1]

يعود تاريخ الهند إلى زمن بعيد قبل الميلاد. فقد سيطر العرق الآري على البلاد منذ ١٥٠٠ إلى ٤٦٨ ق.م بواسطة قبائل هندو أوروبية هاجرت جنوباً من منطقة السهوب، بجوار بحر قزوين في القرن الثامن عشر ق.م، فارضة حضارتها على الشعوب البدائية في الهند.

ومنذ العام ٥٠٠ ق.م، سُجِّلت ردود فعل وطنية دينية متأثرة بالبوذية والبراهمانية، وتمكن خلال هذه الفترة الملك الكبير ناندا، الذي جنّد ٢٠٠ ألف مقاتل، من الوقوف في وجه جيوش الإسكندر المقدوني وإيقاف زحفها شرقاً.

الغزو الهندو أوروبي من قبل الإغريق والسيت (١٨٠ ق.م. ٣٢٠م):

بالمقابل، تمكنت البوذية من تحقيق امتداد نحو آسيا الوسطى بين ٣٢٠ و٧١٣ ق.م، فبدأت المرحلة الكلاسيكية حين سيطرت إحدى سلالات اثية «السيت»، وامتدّ ملكها من خليج عمان حتى البنغال. وخلال هذه المرحلة، انتشرت الثقافة السنسكريتية فوصلت حضارتها الهندية القديمة إلى قمتها في الإبداع. ومنذ ٤٩٥ إلى ٥٤٠ م، تعرّضت البلاد لغزوات الهون البيض قبل أن يتغلّب عليهم الترك.

المرحلة الإسلاميّة (٧١٣ ـ ١٧٦٤)

في عام ٧١٣، تمكّن الحجاج بن يوسف من السيطرة على مناطق السند، لكن تراجع

---

(١) FREMY, opcit, pages 1235-1237 .

الخلافة العباسية خلال هذه المرحلة منعه من إكمال احتلاله للهند. ومنذ العام ١٠٠٠، تابع المسلمون بقيادة ملك الغز غازني (Ghazni) الغارات لإكمال احتلال البلاد، فسيطروا على البنجاب وأقاموا سلطنة إسلامية في دلهي التي أقامت أول دولة إسلاميّة منذ العام ١٢١١. ومنذ عام ١٣٢٥، بدأت المشاكل ضد السيطرة الإسلاميّة، فاشتعل البنجاب عام ١٣٤٠ وسادت البلاد بدع دينية أدّت إلى التفرقة والتشرذم. وعام ١٥٠٤، نشأ تنظيم السيخ الديني رغم غارات التتر بقيادة تيمورلنك على دلهي عام ١٣٩٨.

إمبراطورية المغول (١٥٢٦ - ١٧٦٤)

منذ عام ١٥٢٦، تمكن (BABUR)، أحد أحفاد تيمورلنك وجنكيزخان، من إنشاء أسرة المغول الحاكمة، فاحتلّ البنجاب ووصلت قواته إلى حدود البنغال، بعد أن هزم السلطان وسيطر على كشمير والسند وكنداهار، محاولاً الحصول على تأييد الهندوس من خلال ابتداع دين واحد هو «الدين الإلهي». وخلال هذه المرحلة، ضُبط الأمن شمال الهند وبرز الفن الهندو ـ إسلامي بأبرز وجوهه، من الجوامع إلى المدافن والجنائن والرسوم والقصور، خاصة في دلهي. إنما، منذ ١٧٠٧، ومع وفاة آخر ملوك سلالة المغول العظام، بدأت مملكة المغول بالإندثار تمهيداً للغزو الأوروبي.

الهند البريطانية (١٧٦٤ - ١٩٤٧)

سبق السيطرة البريطانيّة على الهند اكتشاف البلاد من خلال رحلات ماركو بولو (١٢٥٤ - ١٣٢٤) وفاسكو دي غاما الذي سيطر على البلاد لصالح البرتغال منذ ١٤٩٨، فحارب المسلمين والأتراك في المحيط الهندي ودمّر أسطولهم عام ١٥٠٩.

وأنشئت الشركة البريطانية للهند الشرقية عام ١٦٠٠، وتمكّن أسطولها من تدمير الأسطول البرتغالي عام ١٦١٢، وأقيمت القلاع البريطانية في مدن هندية عدّة. كما ضمّت الشركة جزيرة بومباي عام ١٦٦١ وأنشأت كالكوتا عام ١٦٩٠. وفي عام ١٦٠٢، أنشئت الشركة الهولندية للهند واحتلت سيلان. وفي عام ١٦٦٤، أنشأ الفرنسيون شركة الهند الشرقية. إلاّ أنّ السيطرة الفعلية بقيت للبريطانيين الذين عيّنوا حكّاماً على الهند أبرزهم اللورد شارلز كونواليس (١٧٨٦ - ١٧٩٣) الذي منح الأرض للمغول فأمسوا مزارعين وانصرفوابذلك عن الحرب ومقاومة الاحتلال.

وفي عام ١٨٥٨، تنازلت شركة الهند عن البلاد للتاج البريطاني. وفي عام ١٨٧٧، أصبحت الملكة فيكتوريا أمبراطورة الهند، التي تشمل أيضاً برمانيا وسيلان، فانتشر

الموظفون البريطانيون في المراكز المهمة كالضباط والقضاة، وأمسكوا بزمام الاقتصاد.

وفي عام ١٨٦٩، وُلد غاندي الذي أصبح محرّر الهند وبطلها القومي قبل اغتياله في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

وخلال الحرب العالمية الأولى، قدمت الهند للجيش البريطاني مليون وثلاث مئة ألف مقاتل إنضووا في الفرق الهندية الشهيرة.

وفي الحرب العالمية الثانية، قدمت الهند مجدداً أكثر من مليون ونصف مليون مقاتل للجيوش البريطانية.

أخيراً، استقلّت البلاد عن التاج البريطاني عام ١٩٤٧، كما انفصلت عنها سيلان (سيرلنكا الحالية) وبرمانيا، ونشأت الباكستان الغربية كقسم من الهند الشرقية التي أصبحت بنغلادش. وفي عام ١٩٥٤، اعترفت الهند بسيادة الصين على التيبت. وخلال عام ١٩٩٧، احتفلت البلاد بالذكرى الخمسين لاستقلالها وزارتها ملكة بريطانيا[١].

ج. إقتصاد الهند

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يستحوذ على ٦٠ بالمئة من تجارة الهند الخارجية، قامت الهند بتخفيض عائدات الجمارك والبضائع التي تخضع لترخيص مسبق للإستيراد. كما سمحت للمصادر الأجنبية بتمويل ٥١ بالمئة من رؤوس المال المشتركة، واعتمدت التخصيصية في النواحي الأساسية لاقتصادها كالمواد الكيميائية والصلب والبترول[٢].

فالهند التي يتراوح الناتج القومي الصافي (PNB) للفرد فيها بين ٣٤٠ و٣٥٠ دولاراً، ويعمل فيها ٦٣ بالمئة من القوى العاملة في الزراعة، و١١ بالمئة في الصناعة، و٢٢ بالمئة في الخدمات و٤ بالمئة في المناجم، بلغ حجم البطالة فيها ٣٥ مليون في نيسان ١٩٩١، كما بلغت نسبة التضخم عام ١٩٩٥ حوالى ١٠,٥ بالمئة، والديون الخارجية ١٣ مليار دولار عام ١٩٩٤. ويعيش في الهند ما يقارب الـ ٤٢٠ مليون نسمة تحت مستوى الفقر، أي بأقل من ٣٠ دولاراً شهرياً.

أهمّ منتوجات الهند الزراعية هي الأرز والذرة الصفراء والقنب والقطن والقمح

(١) GAUTIER François"La visite de la reine Elizabeth", le Figaro, N° 16536, mardi 14/10/1997, p. 6.

(٢) FREMY, opcit, p. 1239

والشعير واللفت وقصب السكر، رغم أنّ وسائل الريّ بدائية ومحدودة[١]، وهي تعتمد على البترول (٧٨٨ مليون طن عام ١٩٩٤)، واللينيت (١٨,٨ مليون طن)، والغاز (١٨,٨ مليار متر مكعب)، والكهرباء (٣٢٣,٣ مليار كيلوات)[٢].

أبرز ما تستخرج الهند من المناجم المعادن التالية (عام ١٩٩٤):

- الزنك (٠,٣٢٥ مليون طن).
- الرصاص (٤٤,٨ مليون طن).
- الحديد (١٠ مليارات طن).
- أوكسيد الحديد (١٠ مليارات طن).
- الكلس ١٤,٢ مليون طن).

إضافة إلى الملح والنحاس والبوكسيت والدولوميت والجبس والمنغنيز والكروم والصلصال والطبشور والذهب والماس[٣].

وفي الميدان الصناعي، تُصنّع الهند القطن والقنب والسكر والاسمنت والأوراق والحديد والفولاذ والآلات المتعددة والسيارات والأدوات الكهربائية والأسمدة الكيميائية والبتروكيميائية[٤].

تجارياً، بلغت صادرات الهند عام ١٩٩٤ ما يقارب ٦٩٥,٤ مليار روبية، خاصة من الأحجار الكريمة واللؤلؤ ومعدات الهندسة والثياب والمعدات الكيميائية والقطنيات. كما استوردت ما يعادل ٧٢٨ مليون روبية، خاصة من المنتوجات القطنية والآلات غير الكهربائية.

واحتلت الهند، عام ١٩٩٤، المركز الأول في إنتاج الشاي وقصب السكر والأرز، والمركز الثالث في إنتاج القمح والحبوب والقطن، والرابع في الخشب والفحم، والخامس في الغنم والحديد، والسابع في الذرة والصيد البحري والبوكسيت، والتاسع في البن، والثالث عشر في اللينيت[٤].

(١) ٤٥ بالمئة من الهنود لا يستطيعون شراء ما يحتاجونه من الحبوب التي بلغ محصولها عام ١٩٩٥: ١٧٥ مليون طن من الأرز و٨١,٦ مليون طن من القمح و٦٣ مليون طن لباقي الحبوب.

(٢) FREMY, opcit, p. 1240

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد أنظر الملحق رقم ٢.

(٤) FREMY, opcit, p. 1240

د. الإنجازات الهندية ودور الهند الإقليمي والدولي

إن حجم الهند وعدد سكانها الضخم وموقعها الجيوستراتيجي على المحيط الهندي ومدخل جنوب آسيا الغربي، كلها عوامل تؤهلها للتأثير في الأحداث العالمية، وقد يؤثّر ذلك على الأمن الإقليمي في جنوب القارة الآسيوية، وعلى جهود المجتمع الدولي للحدّ من انتشار السلاح النووي وغير التقليدي.

إلاّ إنّه، ورغم هذه المعطيات الجيوستراتيجية، ما زالت الهند محدودة الدور دولياً بسبب فقرها وتراجع أهمية شعوبها ودرجة الأميّة المنتشرة بين صفوفهم. علاوة على ذلك، فإنّ التزايد السكاني المستمر والكبير، يمنع الهند، على المدى المنظور، من تحسين الدخل الفردي فيها ليعادل الدخل الفردي في اليابان أو كوريا الجنوبية أو تايوان أو هونغ كونغ.

لذلك يرى بعض الاقتصاديين أنّ على الهند التحوّل تدريجياً في اقتصادها نحو الصناعة والخدمات، لأنها تؤمّن اقتصاداً وطنياً أفضل ومدخولاً عائلياً أكبر يترافق مع الحدّ من الزيادة السكانية(١).

وبالفعل، شجع القادة الهنود بين الستينات والثمانينات، التصنيع لتقليص الاعتماد على المصنوعات الأجنبية وتعزيز الدخل القومي. وهكذا راحت الهند تنتج الصناعات الثقيلة، كصناعات الحديد والفولاذ والإسمنت والسيارات والسفن والمعدات العسكرية والهندسية والآلات، فظهرت الشركات العامة الضخمة في هذه الميادين(٢).

علاوة على ذلك ورغم تخصيص ٣ بالمئة فقط من الدخل القومي للتعليم مقابل ٦ بالمئة لدول العالم الأول، فإن الهند توجه قدراتها التعليمية وعلماءها نحو المصانع الحربية لدعم قواتها العسكرية لأسباب أمنية قومية(٣).

إنما بقيت الصناعة فيها متخلّفة عن مثيلاتها في الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان لأسباب، أبرزها قرار الهند الابتعاد عن الأسواق العالمية لحماية صناعتها المحلية، مما أدى إلى عدم تطور الشركات العامة الهندية لتصبح منافسة على الصعيد الدولي ولاسيما على الصعيد الآسيوي الجنوبي(٤).

---

(١) PONCHELET Herné, "Inde: le grand paradoxe", le point, 1146, 3 septembre 1994, p. 43

(٢) The Economist, 23 juin, 1990, p. 27

(٣) Johnson, "Development in South - Asia", Harmondsworth, 1983, p. 214

(٤) Asia, Economist, 23 juin 1990, p. 27

سياسياً، مرّ العام ١٩٩٧ على الهند حاملاً معه الذكرى الخمسين للإستقلال الذي كان الثمرة الأولى لموجة التحرّر من الاستعماد الغربي التي انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية. هذه الذكرى تُوفّر للهند عدداً من المعايير المهمّة التي تتمكن من خلالها من المقارنة بين الآمال والمنجزات خلال نصف قرن من الحكم الوطني.

فالإنجاز الأكبر هو محافظة الهند على النظام الديموقراطي البرلماني، بعكس غالبية الشعوب المجاورة في الشرق الأقصى. والهند عريقة في هذا النظام، إذ أجريت أول انتخابات بلدية في السبعينات من القرن الماضي، وتمكّن حزب المؤتمر الهندي بحلول ثلاثينات القرن الحالي من تشكيل عدد من الحكومات الإقليمية، مما أمّن للناخبين السياسيين والإداريين دروساً مهمّة في الحكم التمثيلي المسؤول. وقد لعب جواهر لال نهرو وزملاؤه من الرعيل الاستقلالي الأول دوراً مهماً في هذا الإطار بعد الاستقلال، رافضين التوجّهات القومية والإيديولوجيّة(١).

وبالفعل، خلت احتفالات ١٩٩٧ من الشعارات الرنانة والمزايدات العاطفية التي تنتشر عادة في بلدان العالم الثالث.

ومن إنجازات الهند التاريخية، الدور الذي لعبه نهرو في حركة عدم الانحياز التي صبغت التاريخ العالمي، خاصة خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦.

وضمن الإطار نفسه، يُعتبر مبدأ المقاومة السلمية من أهم إنجازات المهاتما غاندي ومن أهم المساهمات في الممارسة السياسية للقرن العشرين. لقد استطاع غاندي ونهرو مشتركين إقناع بريطانيا باستحالة السيطرة على الهند دون مساعدتهما. كما أدخل غاندي إلى السياسة أيضاً أبعاداً محلية بارزة، وساهم في اعتماد الهند لنظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة وروحيّة النقد للقادة السياسيين والحرية الاقتصادية(٢).

ومن مميزات الهند البارزة، نذكر سوقها الاستهلاكي الضخم، والنخبة التكنوقراطية المؤهّلة لقيادة البلاد خلال دخولها القرن الحادي والعشرين، والشركات ذات المستوى العالمي، والتكنولوجيا المتطورة خاصة في برمجة الكومبيوتر في «سيليكون فالي» الهندي في بنغالور. وتتميّز أيضاً بالجامعات والمؤسسات الدراسية الراقية.

---

(١) روجر أوين، «السنة الخمسون على استقلال الهند»، الحياة، ١٢٦٣٥، الجمعة ٣ تشرين الأول ١٩٩٧، ص ١٧.

(٢) DE la GRANGE Arnaud, "L'Inde célèbre un demi - siècle de liberté", Le Figaro, 16478, jeudi 6 août 1997, p. 3

ومن إنجازات الهند تصنيع القنبلة الذرية منذ ١٩٧٤ ودخولها نادي الدول التي تملك القدرات النووية. فقد أجرت بالفعل تجربتها النووية الأولى والأخيرة عام ١٩٧٤، ورفضت توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما لم تقترن بنزع كامل للسلاح النووي في العالم، مسجلة موقفاً سياسياً وستراتيجياً مستقلاً ضمن لعبة الدول الكبرى. فالهند تريد إبراز دورها العالمي الذي يتناسب وحجمها، ديموغرافياً وجغرافياً، وهذا الموقف إتخذته رغم أنها كانت أول من رعى، إلى جانب الولايات المتحدة، معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٩٣.

كتبت صحيفة تليغراف الهندية أنه «في الوقت الذي ينتشر في البلاد فقر دائم، يردّ بعض الهنود ممن هم في أعلى مراتب السلطة، على ذلك بالبحث عن مسالك القوة الخارقة»[1]. ففي الواقع، يرغب كبار السياسيين والعسكريين في أن تتخرط بلادهم في الخيار النووي بالمفهوم الواسع. ويؤيدهم في ذلك غالبية الشعب، حسب استطلاعات الرأي.

والهند ترى انه من غير المنطقي أن تلجأ الدول المصنِّعة للأسلحة النووية إلى الحفاظ على ترسانتها فيما تطلب من الآخرين عدم اللجوء إلى تسليح أنفسهم بالمقدار الذي ذهبت إليه. وهي تسمي ذلك التمييز العنصري النووي أو «الابارتييد النووي». وهذا الموقف أذكته أنديرا غاندي التي رفضت الاستعمار الجديد للهند، التي تمتلك حالياً ٢٥ قنبلة نووية.

حتى على صعيد البحرية، تمتلك الهند حاملتي طائرات، الكيكرانت والفيرات (Virat - Kikrant)، وقد أنهت خدمات الأولى في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٧ بعد خدمة ٣٦ سنة. وتحاول شراء حاملة طائرات روسية هي الأميرال غورشكوف (Gorshkov). والهند خاضت ثلاث حروب مع باكستان في الأعوام ١٩٤٧ و١٩٦٥ و١٩٧١ وحرباً مع الصين عام ١٩٦٢. وخلال هذه الحروب الأربعة، لعبت البحرية دوراً مهماً، خاصة عام ١٩٧١ عندما شوشت بشكل كامل على الاتصالات البحرية الباكستانية. وما زالت البحرية تلعب هذا الدور المهم في السياسة الخارجية لأن ٩٧ بالمئة من التجارة الهندية تُوجَّه بطريق البحر الذي تمتد شواطئها عليه مسافة ٧٥٠٠ كليومتر، فيما تجاورها لجهة البر ثلاث دول معادية هي الصين والهند وبنغلادش. وهي تحاول أن تبقى قوة بحرية بارزة في المحيط الهندي بهدف حماية مصالحها، حسب الناطق الرسمي باسم الخارجية الهندية. كما تحاول القيام

(١) بارثا بانرجي، «الهند بدأت أخيراً التحدّث عن ممارسة خياراتها النووية»، الشرق الأوسط، ٦٦٤٣، الثلاثاء ١٩٩٧/٢/٤، ص ١٥.

بتغطية بحرية لجوارها المباشر، وصولاً إلى آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والصين وشبه الجزيرة العربية[١].

ومن إنجازات السياسة الخارجية، وعلى الصعيد العالمي، ما تزال الهند تتابع طريقها الخاص، مرتكزة على مبدأ عدم الانحياز الذي خطه نهرو وعلى صداقتها الدائمة مع روسيا وعلى موازنة الجبار الصيني في جنوب الشرق الآسيوي. وستتبع هذه السياسة خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، كما يبدو في مخططاتها الحالية. وهي ما زالت تُسمع صوتها في الأوساط الدولية وتطالب بالدخول إلى نادي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. كما تُشكّل سدس البشرية مما يعطيها أهمية قصوى على صعيد الاستثمارات الخارجية الاقتصادية[٢].

وضمن الإطار نفسه، بدأت الهند منذ عام ١٩٩٦ بالتخطيط لزرع الثقة بينها وبين الصين مما يحفظ الهدوء والسلام على الحدود. وهي بذلك تنظر بمنظار الدولة العظمى التي تستعمل معايير جيوستراتيجية في علاقاتها الدولية بدلاً من المعايير العاطفية والسياسية والاقتصادية.

وبالفعل، وقعت الحكومتان الصينية والهندية، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦ بالأحرف الأولى، اتفاقاً لخفض قواتهما على الحدود المشتركة، على ألاّ يلجأ أي منهما إلى القوة ضد الآخر، وذلك للحدّ من إمكانات الصراع المسلّح بينهما. وأفادت وكالة «برست تراست» الهندية أنّ البلدين قررا خفض مستويات التسلّح في المنطقة الحدودية، وتجنّب إجراء مناورات عسكرية كبيرة، ومكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود وإقامة خطوط ملاحية مباشرة بينهما. كما وقع الرئيس الصيني زيمين، خلال زيارته للهند في تشرين الثاني ١٩٩٦، اتفاقات ثلاثة حول المواضيع المذكورة أعلاه، بهدف زرع الثقة بينهما[٣].

وإثر توقيع الاتفاقات، صرّح الناطق الرسمي باسم الخارجية الصينية أنّ بلاده لن تزوّد باكستان، الخصم الأكبر للهند، تكنولوجيا نووية أو أسلحة نووية[٤]. بالمقابل يرى مسؤولون

---

(١) De la GRANGE Arnaud, "Une ambition de puissance régionale", le Figaro, 16478, jeudi 7 août 1997, p. 3

(٢) De la GRANGE Arnaud, Idem

(٣) وكالة رويتر، الجمعة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦.

(٤) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٦.

هنود أن توقيع اتفاق اقتصادي مع الصين، وخفض عددالقوات على امتداد الحدود معها، ودفع التجارة والاستثمار يمكن أن تساعد في تحسين العلاقات معها.

وضمن الإطار الخارجي نفسه، قامت ملكة بريطانيا اليزابيت الثانية منذ الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٩٧، بزيارة للهند تهدف إلى المحافظة على العلاقات الجيدة معها[١]. كما شهدت الهند محادثات أجراها وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية توماس بيكر ينغ تمهيداً لزيارة الرئيس كلينتون والوزيرة أولبرايت لها مطلع العام ١٩٩٨ وذلك لإجراء محادثات موسعة للبدء بحوار ستراتيجي مباشر مع الهند[٢].

حتى في الشرق الأوسط، أبدت الهند رأيها الخاص الذي ينطلق من مفهومها للقوة الكبرى وللدور الذي تريد أن تلعبه. فخلال زيارة الرئيس الاسرائيلي عام ١٩٩٦، طلب منه وزير الخارجية الهندية أندير جوجرال أن يسعى لتحسين علاقة بلاده مع الدول العربية المجاورة. وجاء هذا الموقف بعد أن أبدت الهند مخاوف بشأن تعثُّر محادثات السلام في الشرق الأوسط. كما تركزت زيارة وايزمن على أكثر من ١٠٠ مشروع مشترك بين البلدين، معظمها في الميادين الزراعية والثقافية.

هـ. الهند أمام المشكلات

إعترضت الهند في مسيرتها الستراتيجية والاقتصادية والسياسية صعوبات حاول المسؤواون معالجتها. كما سينصبُّ اهتمام الادارة الهندية في العقود المقبلة على متابعة الجهود لتأمين تغذية سكانها، لاسيما مع تقلُّص نسبة وفاة الأطفال وتحسُّن مستوى المعيشة. أمّا جهودها لتحديد النسل فتعترضها صعوبات عدَّة بسبب الإيمان الديني والتقاليد المحلية والجهل بوسائل منع الحمل. يُضاف إلى ذلك أنّ من عادات المجتمعات الزراعية كمجتمع الهند، الإكثار من الأبناء الذين يشاركون في سن مبكر بالنشاطات الزراعية. يُضاف إلى ذلك أنّ الاقتصاد الهندي ينمو بشكل أبطأ منه في الصين، مما يزيد من مشكلة الزيادة السكانية غير المترافقة مع النمو الاقتصادي.

وضمن التدابير للحدّ من النسل، أُجريت عمليات تعقيم إلزامية في عهد سنجاي غاندي، الابن الأصغر لأنديرا، رغم المعارضة المتزايدة لها. كما سُجِّلت اقتراحات بمنع الرجال الذين يتزوجون قبل سن الـ ٢١ سنة، والنساء اللواتي يتزوجن قبل الثامنة عشر، من

(١) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ١٧ تشرين الأول ١٩٩٧.

(٢) وكالة رويتر، ١٦ تشرين الأول ١٩٩٧.

الحصول على وظائف في القطاع العام، وعدم منح ترقية لكل شخص لديه أكثر من طفلين.

وهكذا يعيش نصف عدد سكان الهند في فقر مدقع، خاصة وان مواردهم هي زراعية فقط، وليس بالإمكان بالوسائل البدائية المستعملة تأمين حدّ لائق من الحياة للعائلات الكبيرة(١). وينعكس هذا الوضع سلباً على اقتصاد البلاد، رغم «الثورة الخضراء» الزراعية التي بدأت منذ الستينات وعززت بشكل كبير إنتاج المحاصيل لاسيما الأرز والقمح(٢).

ومع تصاعد مخاوف عجز محاصيل الحبوب في آسيا المترافق مع الزيادة السكانية، خاصة في الهند، أكد مسؤول في «معهد أبحاث المحاصيل الزراعية» في أواخر عام ١٩٩٦ أنّ «نمو إنتاج الغذاء في الهند منذ سبع سنوات لم يكن مشجعاً»(٣)، وحذر من أنّ زيادة سكان البلاد بنحو ١٠٠ مليون نسمة في خمسة أعوام، دون أن يتزامن ذلك مع ارتفاع في إنتاج الغذاء، قد يدفع نحو مجاعة كبرى.

إنّ عدد السكان الضخم في الهند، كان من الممكن أن يُؤمِّن مصدراً للغنى وللأهمية الدولية. لكن ذلك يفرض أن يوفر المجتمع لهم تعليماً أفضل وتشجيعاً للتقدّم وطرقاً جيدة للمبادرة الفردية وروح الاكتفاء. وما يُظهر مدى تخلّف بعض العناصر المكونة للمجتمع الهندي على الصعيد الثقافي والحضاري، ما أوردته وكالات الأنباء من أن هندياً في الرابعة والعشرين من عمره انتحر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٦ احتجاجاً على إقامة مسابقة ملكة جمال العالم خلال السنة نفسها في الهند.

كما أثارت هذه الانتخابات موجة من الاحتجاجات لدى منظمات تحرير المرأة والقوميين الهندوس(٤).

ومن المعروف ان عدد المتعلمين من الرجال في الهند لا يتجاوز ٥٠ بالمئة، فيما تبلغ النسبة لدى النساء ٢٠ بالمئة فقط(٥).

ومع محاولات الهند تحويل اقتصادها نحو الصناعة، تساءل بعض المحللين الاقتصاديين عن جدوى تحول بلد كالهند يمتلك نحو نصف مليار فلاح إلى التصنيع؟ فهل يمكن للهند

(١) كينيدي بول، «**الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**»، دار الشروق، عمان، ١٩٩٣، ص ٢٢١.

(٢) World ressours, 1990, p. 245

(٣) وكالة رويتر، الجمعة ١٩٩٦/١٢/٢٧.

(٤) وكالة الصحافة الفرنسية، نيو دلهي، الخميس ١٩٩٦/١١/١٤.

(٥) PONCHELET Hervé, **"Inde: le grand paradoxe"**, Unesco statiscal yearbook 1989. Le Point, 1146, 3 septembre, p. 43

بناء عالم تنافسي مع أوروبا على التكنولوجيا، لا سيما مع العدد الكبير من العمال غير المهرة لديها؟

ويعكس هذا التساؤل صعوبة إلحاق الهند بالبلدان المتطورة التي تحولت من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي منذ ١٥ عاماً، كأوروبا الغربية مثلاً[١].

ويترافق مع النمو الاقتصادي في الهند أضرار بيئية مهمة، إن لجهة المناخ وتلوث الهواء وخسارة سطح التربة وملايين الهكتارات من الأرض الزراعية والأحراج وتلوث آلاف الأميال من الأنهار بالمواد السامة الكيميائية والصناعية وتدمير مناطق واسعة من الصيد البحري. فبسبب النمو السكاني، فقدت المنطقة المحيطة بنيو دلهي ٦٠ بالمئة من غاباتها خلال العقدين الأخيرين، لاستعمال الأشجار في أغراض الطبخ والتدفئة. كما أشار أحد التقارير إلى أن الفقر واستمرار القضاء على الغابات والأثر السلبي للتنمية الاقتصادية، وصلت بالتلوث البيئي إلى نسبة عالية خطرة[٢].

ويقول التقرير إنه، من أصل ٣٠٤ ملايين هكتار التي تتشكّل منها البلاد، يخضع ٦٠ بالمئة للتدهور الإيكولوجي. ويعيش حوالى ٨٠ بالمئة من السكان في ظروف معيشية متدنية. وجميع الأنهار الأربعة عشر، بما فيها نهر الغانج، والتي توفر ٨٥ بالمئة من مياه الشرب، ملوّثة، مما يُضاعف الأمراض. ويعتبر مُنظّم التقرير أنَّ ما نسبته ٨٠ بالمئة من المرضى في المستشفيات هم ضحايا التلوّث البيئي[٣].

سياسياً، لا تؤمن الهند، خلافاً لجاراتها الإقليمية، بالنظام العالمي الجديد، بل تتوقع أن يكون عالم المستقبل كالماضي تماماً[٣]. كما أن المواجهة المستمرة مع باكستان حول كشمير، والقلق من سياسات الصين على الحدود المشتركة، تُبقيان الهند في وضع سياسي وعسكري غير مستقر. فخطر الاشتباكات شبه الدائم بين الهند وكلا من باكستان والصين، يدفع البلاد للاحتفاظ بجيش ضخم، إضافة إلى عدد كبير من الطائرات والقدرات البحرية والنووية، مع ما يلحق ذلك من علماء ومهندسين ومعاهد بحث وتطوير ومصانع عسكرية مما يؤثر على تنمية الاقتصاد الوطني[٤].

---

(١) Johnson, opcit, p. 214.

(٢) T. Wicker, "Battered and abused", New York Times, 25 november 1988, PA 31.

(٣) S.S KIM, "China and the World", Boudler, Colo, 1989, PA 31.

(٤) Far easter economic review, 7 June 1990, PP 47 - 51.

أما الوضع الداخلي للهند فهو لا يساعدها على التطور اقتصادياً وصناعياً. فهي لا تتمتع بالوحدة الوطنية الجاهزة لمواجهة التحديات العالمية الحديثة في ظل الفئوية الداخلية والتوترات الإقليمية. ففي الهند ٢٥ هوية عرقية مميزة، ونظام طائفي تراتبي، وفروقات كبيرة في الدخل بين الفقراء والطبقة المتوسطة. هذا علاوة على وجود أحزاب سياسية ماركسية منتشرة، وأقلية ناشطة من طائفة السيخ المعارضة، إلى جانب أغلبية هندوسية ساحقة.

يُضاف إلى ذلك مشكلات داخلية كبيرة، كسرعة تشكل الحكومات الإئتلافية وسرعة سقوطها، والخلافات بين الحكومة المركزية والولايات، والفساد المنظَّم والمحسوبية، والقرارات البيروقراطية الخاطئة، والصراعات الطائفية والعرقية والطبقية التي أدت إلى الفوضى السياسية[١].

ومن المشكلات التي تعترض الهند، عجز الإدارة ومؤسسات البلاد عن التصدي لويلات الطبيعة وللأمراض الاجتماعية بشكل فعلي. ففي كل عام، تنزل بالهند إعصارات قوية وسيول تؤدي إلى وفاة العديد من السكان. وعلى سبيل المثال، نذكر الإعصار القوي الذي اجتاح الساحل جنوب شرقي الهند خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩٩٦ والذي أودى بحياة أكثر من ألفي شخص، ودمر العديد من المنازل دون أن تتمكن السلطات من التدخل بفاعلية لوقف أضراره التي توَّجها وباء الكوليرا بشكل مخيف مما استدعى تدخلاً على الصعيد العالمي للمساعدة[٢].

كما تشكو البلاد من صعوبة السيطرة الميدانية والأمنية، من قبل الحكومة المركزية، على أنحائها لا سيما البعيدة منها عن العاصمة. وهذا ما يشجع حركات الانفصال والصراع المسلح الدموي لأسباب عرقية خاصة، ودينية وقبلية ومحلية أحياناً. ومن المعروف أن منطقة شمال – شرق الهند التي تحدها بنغلادش وبورما، يسودها عدم الاستقرار ويتمركز فيها عدد من الحركات المتمردة التي تحارب من أجل إقامة كيانات عرقية وقبلية خاصة بها. وقد ازدادت هذه الحركات شراسة منذ عقدين بعد تدفق هندوس بنغاليين إلى المنطقة، مما حوّل قبائلها المحلية إلى أقليات. وقد أدى هذا الوضع إلى وقوع حروب بين السكان، نذكر منها هجوم إنفصاليين ينتمون إلى حركة "قوة نمور ولاية تريبورا"، في

(١) India's upheavals, Wall street journal, 14 november 1990, PA 16.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية، نيو دلهي، السبت ١٩٩٦/١١/٩.

منتصف كانون الأول ١٩٩٦، على إحدى قرى البنغاليين الهندوس وقتل أكثر من ٢٥ شخصاً كانوا نائمين في ساحة السوق. وقد أدى ذلك إلى إرسال تعزيزات من الجيش الهندي إلى المنطقة لتهدئة السكان. وجاء هذا الاعتداء بعد هجوم آخر شنه مسلحون ينتمون إلى شعب "الناجا" في ولاية ناجالاند الشمالية على حافلة ركاب[١].

أما الانتخابات النيابية التي جرت في شهر آذار ١٩٩٦، فقد سادتها أعمال العنف في الولايات الشمالية حيث واجه عشرات من الساسة المحليين تهماً تتصل بجرائم عنيفة. وبالفعل، ساد تاريخ الهند، منذ استقلالها، صراع دامٍ قامت به حركات هندوسية للسيطرة في الانتخابات النيابية، خاصة وأن هذه الطائفة تتمتع بأغلبية مطلقة في البلاد. وهكذا أقدم متطرفون هندوس عام ١٩٩١ على هدم جامع أيوديا (AYODHYA) مما أدى إلى معارك عنيفة داخل مدينة بومباي بين الهندوس والمسلمين[٢].

والخلافات بين الهندوس والمسلمين متأصلة في الهند. فعلى سبيل المثال، وفي ولاية ايتـــار براديش (UTTAR PRADESH)، التي تعتبر من أهم الولايات والقلب السياسي للبلاد، بدأت أزمة سياسية في أواخر تشرين الأول ١٩٩٧ أثارها الوطنيون الهندوس من حزب بهاراتيا جاناتا. فقد اتُّهمت الحكومة المحلية بممارسة التمييز الديني ضد مسلمي الولاية، مما أوقع صراعات دينية خلال الانتخابات النيابية في الشهر نفسه حيث جُرح عدد من الوزراء والنواب. وبسبب هذه الأحداث، اتخذت الحكومة المركزية القرار بإدارة هذه الولاية مباشرة مما هدد أمنها وحريتها[٣].

وعلى صعيد الفساد السياسي، افتقدت الهند خلال السنوات العشر الأخيرة نزاهة غاندي ونهرو. فقد أُحيل حشد من السياسيين والبيروقراطيين أمام القضاء بتهم الرشاوى. كما أكد العالم السياسي الهندي البارز "بارثا تشتارجي" أن السياسيين في الهند هم أناس وصوليون يديرون المؤسسات الحكومية التي تضم مصالح اقتصادية هائلة[٤].

---

(١) – وكالة رويتر، الجمعة ١٣/١٢/١٩٩٦.

(٢) – GAUTIER François, "La droite hindoue: un militarisme sanglant", le Figaro, 16089, vendredi 10 mai 1996, PB 3.,

(٣) GAUTIER François, "Crise politique dans l'Uttar Pradesh", Le Figaro, 16544, jeudi 23 octobre 1997, p. 4.

(٤) – مقابلة مع الدكتور بارثا تشتارجي، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة كالكوتا أجرته بارها بانيرجي، الشرق الأوسط،٦٦٨١، الجمعة ١٤/٣/١٩٩٧، ص ١٥.

وتشكو الهند من عدم السيطرة التامة على عمليات دخول البضائع إلى أرضها، مما شجع أعمال التهريب، خاصة تهريب الدولار والذهب التي تُعَد الهند أكبر دولة مستهلكة له في العالم. فقد قُدِّرت كمية الذهب التي تدخل البلاد سنوياً بطريق التهريب بـ١٢٥ طناً من أصل ٥٠٠ طن من الذهب المستورد. وبغية الحد من أعمال التهريب هذه، حررت الهند استيراد الذهب، وسمحت للبنك المركزي ولسبعة مصارف أخرى وهيئات حكومية باستيراده دون إذن خاص. ويعكس إقبال الناس على المعدن الثمين تخوفاً مستمراً من التضخم، أكثر من كونه شعوراً بالثروة[١].

ومن مظاهر التخلف في الهند، التفاوت في المستوى الحضاري داخل المجتمع. فالفقر المدقع يجاور الغنى الفاحش، وتنشيط الثقافة في الجامعات تحيط به الأمية، وممارسة إجهاض البنات خوفاً من دفع المهر تجاور نشأة ثاني طفل أنبوب في العالم. أما الفيلة فتُستعمل في الورش داخل بومباي بدل الآليات الحديثة، فيما تُطلق البلاد الصواريخ العابرة القارات وتُنجز القنبلة الذرية[٢].

وفي الهند، ما زالت قرون التاريخ، المتباعدة أصلاً، تتجاور. فما برح قسم من الشمال الشرقي للهند يعيش في مرحلة ما قبل التاريخ، وتجتاز أقسام كبيرة من الريف مرحلة القرون الوسطى، وتُطبِّق في المعامل معايير الرأسمالية الصناعية المتوحشة حيث يعمل الأطفال، في حين تنتشر وسائل التكنولوجيا والأتمتة تحضيراً للقرن الحادي والعشرين.

٢- المشكلات الخارجية

على الصعيد الخارجي، إعترضت مسيرة الهند مشكلات حدودية مع الدول المجاورة، أبرزها مع باكستان وبنغلادش والتيبت وروسيا. فبين الهند وباكستان كثرت خطوط الفصل الحمراء والمعلنة، وشهد إقليم كشمير ثلاث حروب في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٦٥ و١٩٧١. كذلك عادت الاشتباكات إلى الإقليم في ١٤ أيار ١٩٩٥ بين المسلمين والهندوس، مما أدى إلى إحراق حوالى مئة منزل ومعبد للهندوس ومقتل العشرات [٣]. كما أن الحرب قد تندلع مستقبلاً في أية لحظة لأن أسباب الخلاف ما زالت قائمة، ولأن كلاً من الدولتين

---

(١) وكالة الصحافة الفرنسية، بومباي، الجمعة ١٩٩٧/١١/١٧.

(٢) PONCHELET Hervé, "Inde: le grand paradoxe", le point, 1146, 3 septembre 1994, p. 43.

(٣) GAUTIER François, "L'Inde et le Pakistan se disputent le Cashemire", le Figaro, 16478, jeudi 7 août 1997, p. 3.

يحاول منذ أكثر من نصف قرن جذب الإقليم إليه رغم تكريس انفصاله عنهما منذ ١٩٧٢ وتبعية كل جزء منه لأحدهما[١].

واحتمال وقوع الحرب بين الهند وباكستان يثير الخوف، لأنهما دخلتا ميدان التنافس النووي، مما دفع بواشنطن لتعليق مساعدتها لاسلام آباد منذ ١٩٩٠ لإلزامها على الحد من نشاطاتها النووية. بالمقابل، ترى باكستان وجوب إكمال برنامجها لتحقيق التوازن الستراتيجي مع الهند.

وتقطن في كشمير أكثرية ٨٠ بالمئة من المسلمين. وقد أدى الانفجار الطائفي بينهم وبين الهندوس إلى تجاوز حدوده في هملايا إلى مناطق هندية مجاورة، كبومباي التي كادت أحداثها الطائفية تهدد كيان البلاد بأكمله، وأدت إلى تبادل التهديدات بالتدخل العسكري في الإقليم بين راجيف بيلوت، مساعد وزير الأمن الداخلي الهندي، وسردار غسان علي، وزير خارجية باكستان، خلال شهر أيار١٩٩٥[٢].

والخلاف الحدودي بين البلدين أدى إلى تدخل الصين. ففي أواخر تشرين الثاني عام ١٩٩٦، وقّع الرئيس الصيني جيانغ زيمين اتفاقاً عسكرياً مع نيودلهي خلال الزيارة الأولى لمسؤول صيني كبير إلى الهند منذ نصف قرن. وفي الوقت نفسه، دعا الرئيس الصيني إلى إنهاء الخلاف بين نيو دلهي و إسلام أباد[٣].

رغم هذا التدخل، فإن العلاقات مع الجار الأكبر، أي الصين، لم تكن جيدة. فرغم توقيع اتفاق بين الهند والصين لفصل القوات على الحدود البالغة ٤٠٠٠ كيلومتر، ما زال الخلاف مستمراً، ويتواجه الجيشان الهندي والصيني على الحدود في باميز والهملايا حيث نشر كل من البلدين مائة وخمسين ألف جندي.

وخلاف الهند مع الصين دفعها إلى رفض توقيع معاهدة المنع الكامل للتجارب النووية، وذلك تخوفاً من الصين التي تُعتبر إحدى الدول الآسيوية النووية التي تفرقها مع الهند خلافات حدودية وعقائدية وسياسية. وبالفعل، عمدت الصين خلال عام ١٩٩٢ إلى تنفيذ إحدى تجاربها النووية فيما كان يزورها الرئيس الهندي[٣]. كما ساعدت باكستان، عدوة

---

(١) GAUTIER François, "Entre l'Inde et le Pakistan: Guerre de nerfs sur le Cashemire", le Figaro, 15780, lundi 5 mai 1995, p. 5.

(٢) وكالة رويتر، الأحد ١٤ أيار ١٩٩٥.

(٣) DU SABLON Jean Leclec, "La tension monte entre l'Inde et le Pakistan", le Figaro, 19265, lundi 2/12.1996, p. 5.

الهند، للحصول على القدرة النووية وعلى صواريخ باليستية نموذج م١١ (M11) تحمل رؤوساً نووية.

إقليمياً، للصين مطامع جغرافية في مناطق كبيرة من أراضي شمال - شرق الهند. وهي لا تعترف بخط ماكما هون الذي رسم بموجبه البريطانيون الحدود بين البلدين في بداية القرن العشرين، وخاصة في جبال الهملايا. فإقليم تاوانغ (TAWANG)، الذي يتبع حالياً للهند، يُعتبر تاريخياً من إحدى مناطق التيبت الصينية. وفي عام ١٩٦٢، هاجمت الصين الهند وأهانت جيشها، وذلك بسبب استقبال نهرو للدالاي لاما. ومنذ ذلك التاريخ، احتفظت ببضعة آلاف الكيلومترات المربعة من المناطق الهندية تحت احتلالها العسكري، ونصبت مئات الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية (IRBM) على هضبة التيبت[١].

واختلفت الهند مع بنغلادش أيضاً بسبب مياه نهر الغانج الذي يعتبره الهنود مقدساً وحاملاً لحضارة تعود إلى عشرة آلاف سنة، والذي يجمع مياه الهملايا العليا ليصبها في خليج البنغال. فمنذ بداية الخمسينات، قرر نهرو إقامة سد لحفظ مياه النهر وتحويلها إلى الهند. وعام ١٩٧٤، انتهى العمل في السد الذي أُطلق عليه اسم "سد الحوت". ورداً على ذلك، اتهمت داكا الهند بتحويل المياه في زمن الجفاف وحرمانها من حقوقها التي تعادل ٥٠ بالمئة من مجمل منسوب النهر، وبفتحها في زمن الحصاد مما يُغرق مناطق واسعة من البلاد. علاوة على ذلك، زاد الجفاف نسبة الملوحة في ٦٠٠ ألف هكتار من أراضي الغابات بسبب صعود مياه البحر في مجرى النهر الفارغ، وراحت نمور البنغال الشهيرة يتضاءل عددها بسبب الجفاف.

أخيراً، ورغم توقيع رئيس وزراء الهند ورئيسة وزراء بنغلادش اتفاقاً، في كانون الأول ١٩٩٦، لمدة ٣٠ عاماً لاقتسام النهر مناصفة بين البلدين، فإن العلاقات بينهما لم تبلغ بعد مرحلة التطبيع. كما عارض العديد من نواب البنغال الهندي الاتفاق، متهمين رئيس الوزراء بعدم الحصول على ما يوازي التنازل الذي حصلت عليه بنغلادش[٢].

---

(١) GAUTIER François, "A la dernière frontière des Indes", le Figaro, 1690, mardi 31 décembre 1996, p. 11.

(٢) GAUTIER François, "Inde - Bangladesh, le partage des eaux de la gange", le Figaro, 16275, vendredi, 13 décembre 1996, p. 4.

الخلاصة

كل هذه المشكلات، إضافة إلى المناورات السياسية المتزايدة التي يقوم بها المتطرفون، تساهم في إبقاء الهند أمام مستقبل غير مؤكد لجهة التأثير على الصعيد الدولي، مع بداية القرن المقبل.

وتحتاج الهند للمزيد من تشجيع الوسائل الممكنة لتحسين الإنتاج الزراعي، وإلى زيادة التكنولوجيا الصناعية وصولاً إلى الأتمتة أسوة باليابان، مع توفير البنى التحتية الضرورية للصناعة ولإنتاج الغذاء، وإلى خلق المزيد من الوظائف الصناعية لتأمين استيعاب انتقال سكان الريف نحو المدن المزدحمة أصلاً.

عليها محاربة سوء التغذية والمجاعة والتذمر الاجتماعي، وتحسين مستوى التعليم وضبط الزيادة السكانية ورفع المستوى الاجتماعي لأعداد المزارعين الهائل في الريف مع زيادة اعتمادهم على التكنولوجيا الزراعية.

عليها ضبط قضية تحول مجتمعها أو قسم منه من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، مع كل ما يفرض ذلك من تغيرات ديموغرافية وإنمائية وتنظيمية.

عليها التخفيف من الاعتماد غير الضروري على المؤسسات التكنولوجية الغريبة التي تعمل لتحقيق أرباح عالية، كذلك التخفيف من الاعتماد على المواد الأولية الخارجية لصناعاتها.

عليها تشجيع الطبقة المتوسطة الكثيرة العدد التي تضمها البلاد، كونها منفتحة على التطور وتمتلك عدداً لا بأس به من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

عليها الاستفادة من علماء الرياضيات والمهندسين والاقتصاديين الذين لديها، خاصة لإتقانهم اللغة الإنكليزية، لغة المال والكومبيوتر والاتصالات والأعمال الدولية، مع العمل على تقليص العقبات البيروقراطية والتشريعية التي تعيق حالياً تطور النظام التجاري الهندي.

وينبغي منع تدمير مناطق الصيد الساحلية بالتلوث، وتنظيف الأنهار، ووقف قطع الغابات، والحفاظ على الحياة البرية وتقييد استخراج المعادن من المناجم.

فالهند هي في سباق بين التزايد السكاني، من جهة، وتأثيره على المكاسب الزراعية والصناعية، من جهة أخرى، مما يقلص التوقعات بزيادة الدخل الحقيقي ويزيد عدم

التوازن والإضرار بالسلام الاجتماعي. كما أن هذا التأثير قد يمتد إلى جنوب آسيا وإلى العالم كله بسبب حجم الهند السكاني.

أخيراً، يبدو أن الهند ستلج القرن الحادي والعشرين في وضع صعب رغم محاولاتها للحاق بالعالم المتطور، لا سيما إذا لم يُساعدها الغرب في إيجاد الحلول لمشاكلها.

ثالثاً – باكستان

باكستان، الجمهورية الإسلامية البرلمانية، انفصلت عن أمبراطورية الهند في الرابع عشر من آب ١٩٤٧ ونالت استقلالها، فانتقل سبعة ملايين من المسلمين إليها، وتركها بالمقابل عشرة ملايين من الهندوس والسيخ نحو الهند. عاصمتها اسلام اباد ومساحتها ٨٠٣٩٤٣ كيلومتر مربع مع ٥٣٥٥ كيلومتر من الحدود منها ١٣٨٠ مع الهند و٨٢٠ متنازع عليها بين البلدين. بلغ عدد سكانها عام ١٩٩٦ مائة وأربعة وأربعين مليون ونصف المليون، مع توقعات بلوغه مائة وستة وخمسين مليون نسمة في العام ٢٠٠٠[1].

أ- لمحة تاريخية

في عام ١٩٤٩، قام نزاع بينها وبين الهند حول كشمير تجدد عام ١٩٦٥، مما أدى إلى وقف المساعدات الأميركية عنها. وفي عام ١٩٧١، تجددت الحرب مع الهند التي ربحتها، ووُقِّع الاستسلام والهدنة في داكا في السادس عشر من كانون الأول ١٩٧١. وفي العشرين منه، استقل الجزء الشرقي من باكستان عنها وشكل دولة بنغلادش، فاعترفت بها بريطانيا، مما دفع باكستان إلى الانفصال عن الكومنولث البريطاني في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٧٢. وفي السابع من شباط وُقِّع اتفاق "سيلما" مع الهند، كما وُقِّع في نيسان عام ١٩٧٤ اتفاقاً مع الهند وبنغلادش اعترفت فيه باكستان بهذه الأخيرة دولة مستقلة، فأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الهند في الرابع عشر من أيار ١٩٧٤[1].

وفي شهر شباط ١٩٧٩، قرر محمد ضياء الحق اعتبار الشريعة الإسلامية كدستور أعلى للبلاد، وأعدم بوتو شنقاً في الرابع من نيسان ١٩٧٩. وفي السادس عشر من شباط ١٩٨١، وقعت محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني في كراتشي. وفي الثاني عشر من شباط ١٩٨٨، انتُخبت بنازير بوتو رئيسة الوزراء بعد نجاح حزبها في الانتخابات العامة. وبعد أن أُقيلت بسبب الفساد والتعسف والديكتاتورية في الثامن من حزيران ١٩٩٠، عادت إلى الحكم في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٩٣.

---

(1) FREMY Dominique et Michèle, Quid 1997, Laffont Paris, 1996, PP 1321-23.

ومنذ عام ١٩٨٧، بدأت باكستان بامتلاك القدرة النووية والسلاح النووي، إلا أنها أوقفت جميع تجاربها النووية اعتباراً من الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٩٣.

ب- الاقتصاد

بلغ الناتج الداخلي الصافي لباكستان ثلاثة وخمسين مليار دولار عام ١٩٩٥، فيما وصل الناتج الوطني الصافي إلى أربعماية وثلاثين دولاراً للشخص الواحد عام ١٩٩٤. ووصل الدين الخارجي إلى حدود ٢٧,٥ مليار دولار خلال العام نفسه، مما استوجب مساعدات خارجية بلغت خلال عام١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ ما يقارب ٢,٤ مليار دولار. وبلغ احتياط البلاد بالعملة الصعبة في أيار ١٩٩٥، ٣ مليار دولار، فيما تملك باكستان ممتلكات في الخارج بقيمة ٣٨ مليار دولار[١].

تبلغ مساحات الأراضي الزراعية في البلاد ٣١٢٩٠ مليون هكتار ثلثها مروي مع مساحات واسعة للمراعي (٤٦٤٠ مليون هكتار) وللغابات (٣٠٧٠ مليون هكتار) وللمياه (٢٥٢٢ مليون هكتار). أبرز الزراعات هي قصب السكر(٤٤,٤ مليون طن عام ١٩٩٤) والقمح (١٥,١ مليون طن) والأرز (٥,٥ مليون طن) والقطن (٥,١ مليون طن) والذرة (٢,١ مليون طن).

وهي تتمتع باكتفاء ذاتي غذائي، باستثناء القمح، لا سيما في السنوات الناشفة. مجمل أعداد المواشي بلغ عام ١٩٩٤ ما يقارب ١١٢,٦ مليون رأس[٢]، مع ٢٥٠ مليون طير وما يقارب ٦٢٨٠٠٠ طن من الأسماك سنوياً.

تُزاول البلاد زراعة الأفيون التي تبلغ محاصيلها بين ١٦٠ و٢٠٠ طن سنوياً، أي ما يوازي ٢,٥ مليار دولار أو ٥ بالمئة من الناتج الداخلي الصافي.

وتُنتج باكستان الفحم واللينيت بمعدل ٣ ملايين طن سنوياً، والبترول بما يقارب ٢٧٧٤٠٠٠ طن سنوياً مع ١١ مليون كاحتياط عام. إنتاج الغاز يبلغ ١٧,٦ مليون متر مكعب مع احتياطي يبلغ ٦٥١ مليار متر مكعب[٣].

---

(١) FREMY, idem, PP 240 -1323.

(٢)- منها ٤٢ مليون ماعز و٢٨,٣ مليون خروف و١٩,٢ مليون جاموس و ١٨,١ مليون بقرة و ٣,٧ مليون حمار ومليون جمل و٣٠٠ ألف حصان و٧٠ ألف بغل.

(٣) أرقام مسجلة عام ١٩٩٦.

إنتاج المناجم بلغ عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ما يقارب ٩٢٢٦ مليون طن من الكلس و٦٠٤ ملايين طن من الجص و٩٢٥ مليون طن من الملح مع كميات من الأحجار الكريمة والفوسفات والكروم والكبريت.

إنتاج الكهرباء عام ١٩٩٥، بلغ ٤٨٧٥٠ ميغاوات، منها ٢١١١٢ ميغاوات مائية و٢٧٠٥٦ حرارية و٥٨٢٠ نووية. كما تميزت البلاد بصناعات الجلود وخيوط القطن والأرتيزانا من السجاد والمعدات الرياضية.

مجمل الطرق البرية بلغ عام ١٩٩٢ نحو ١٧٩٧٥٢ كيلو متراً، فيما امتدت سكة الحديد على طول ١٢٥٠٠ كيلومتر.

تجارياً، صدرت باكستان عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بما يقارب ١٧٣,٤ مليار روبية خاصة نحو الولايات المتحدة، فيما استوردت بما يعادل ٢٢٣,٧ مليار روبية من الآلات ومعدات النقل والفيول والزيوت والمواد الكيمائية والغذائية.

أما مركزها العالمي في الإنتاج فبلغ عام ١٩٩٤ الرابع من القطن والسادس في قصب السكر والعاشر في القمح والثاني عشر في الأغنام والثالث عشر في الأرز والسادس عشر في البقريات والثاني والعشرين في الغاز.

وتتمثل مشكلة باكستان الاقتصادية في ارتفاع الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٥١ مليار دولار، أي ما يوازي ٩٠ بالمئة من الدخل القومي. وتصحيح هذا الوضع يتطلب خفض النفقات التي تذهب بنسبة ٢٦ بالمئة إلى أغراض دفاعية تُعتبر غير قابلة للخفض بسبب الخلاف مع الهند.

ويسعى رئيس الحكومة الجديد نواز شريف لسلوك طريق الخصخصة إلى جانب السعي لاستيفاء ضريبي أجدى ولمحاربة الفساد. علماً أن الوضع الاقتصادي المتدهور كان من أهم أسباب إقالة حكومة بنازير بوتو في خريف ١٩٩٦. إلا أن سلطات شريف في الميدان الاقتصادي مقيدة بموافقة كل من رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين الأمنيين[1].

ج. دور باكستان في جنوب شرق آسيا

مع بداية كانون الأول ١٩٩٦، بدأ الرئيس الصيني زيارة إلى باكستان استغرقت أربعة أيام، أكد خلالها أن بلاده ستواصل تعاونها النووي السلمي مع اسلام اباد، متجاهلاً

(١) مفرج جومانا، "باكستان: ضغط اقتصادي للجم التقدم النووي"، النهار، ١٩٦٩٠، الثلاثاء ١٩٩٧/٣/١١، ص ١٩.

التحذيرات الغربية ومخاوف الهند التي كان قد غادرها لتوه. وهدفت زيارة الرئيس الصيني إلى تبديد مخاوف نيودلهي إزاء علاقات الصين وباكستان، وإلى تأكيد أهمية هذه الأخيرة سياسياً وستراتيجياً، خاصة في الميدان النووي[١].

وتُعتبر باكستان الدولة الثانية في جنوب آسيا من حيث الأهمية النووية بعد الهند. وقد شغل العداء بين الدولتين الجارتين الأوساط الدولية خلال النصف الثاني من القرن الحالي[٢]. إنما، ومع حصول باكستان على القدرة النووية، برز تحول في الوضعين الستراتيجي والعسكري وحتى في الوضع الاقتصادي في المنطقة.

والعلاقات الباكستانية ـ الهندية مثقلة بثلاث حروب قامت بين البلدين بعد انشطار المستعمرة البريطانية القديمة عام ١٩٤٧ بينهما. وسبب النزاع الأساسي هو ولاية كشمير الهندية التي تطالب باكستان بأن يُطبَّق فيها قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ الذي ينص على وجوب تنظيم استفتاء لتقرير المصير[٣].

وما يميز الصراع الباكستاني ـ الهندي، قدرة البلدين على اللجوء إلى سبل الدفاع النووي إذا انفجر الوضع. ورغم إعلان باكستان مراراً أنها لا تريد التسلح النووي في المنطقة، واقتراحها جعل المنطقة خالية من الصواريخ النووية، إلا أنها تعتبر نفسها مضطرة للعمل ببرنامجها النووي، طالما أن الهند لم توقع معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي.

ورغم الضغوطات الأميركية لحمل باكستان على الموافقة على المعاهدة وعلى إجراء انتخابات عامة في كشمير، فإن اسلام اباد تستفيد من خبرات وصادرات الصين في الميدان النووي، وتعمل على تجميع المواد التي تمكنها من تصنيع قنبلة ذرية، رغم تأكيد سلطاتها عكس ذلك. وكانت واشنطن قد اتهمت بكين بنقل تكنولوجيا نووية إلى باكستان، وبتزويد الجيش الباكستاني صواريخ «إم ١١» القادرة على حمل رؤوس نووية[٤].

وجاءت زيارة أخرى لتظهر مدى أهمية باكستان في التوازنات الإقليمية في آسيا الجنوبية: زيارة ملكة بريطانيا اليزابيت الثانية خلال شهر تشرين الأول ١٩٩٧ البلاد[٥].

---

(١) وكالات الأنباء، الأحد ١٩٩٦/١٢/١.

(٢) EPSTEIN Marc, "Les fantômes du Pendjab", l'Express, 4 août 1994, PP 45-49.

(٣) مفرج جومانة، «باكستان: ضغط اقتصادي للجم التقدم النووي»، النهار، ١٩٦٩، الثلاثاء ١٩٩٧/٣/١١.

(٤) BERTHY Jefferson, "Pakistan: the demolition man", Time, september 1994, p. 36.

(٥) GAUTIER François, "la visite de la reine Elisabeth", le Figaro, 16536, mardi 14/10/1997, p.6.

وضمن مفهوم الدور الإقليمي، تُعتبر باكستان إحدى الدول الفاعلة في الحرب الأفغانية. فقد زار اسلام اباد في ١٧ تشرين الأول ١٩٩٧ رئيس المجلس الانتقالي لحركة طالبان الأفغانية ملا محمد رباني، تحضيراً للسلام في بلاده. وكان رئيس وزراء باكستان نواز شريف قد زار تركمنستان واجتمع بالرئيس الأفغاني المخلوع برهان الدين رباني، وذلك بهدف إيجاد حل سياسي وتقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة الأفغانية. وتدعم باكستان حركة طالبان التي تمكنت من السيطرة على ٧٥ بالمئة من أفغانستان. لذلك فإن باكستان تريد أن تلعب دور العراب لحل الأزمة الأفغانية المستعصية، وذلك ضمن مفهومها لدورها كإحدى الدول الكبرى والفاعلة في جنوب آسيا، وبصفتها إحدى الجارات الأكثر أهمية لأفغانستان حيث يجري القتال حالياً[١].

وضمن المفهوم نفسه للدولة الكبرى التي خرجت من نظام التبعية ومن مركب النقص النووي، ترغب باكستان في انتهاج سياسة اكثر ليونة في التعاطي مع الهند بشأن سباق التسلح، كما تريد ترتيب وضعها الداخلي بشكل موافق للمصالح الاقتصادية الغربية التي تتجه إلى رصد استثمارات عملاقة لاستغلال ثروات آسيا. وهكذا تتمكن باكستان من استقبال القرن الحادي والعشرين في وضع أفضل من الوضع الذي ستغادر به القرن الحالي.

علاوة على علاقاتها الغربية والإقليمية، ترتبط باكستان بعلاقات اقتصادية جيدة مع أغلب الدول العربية، إضافة إلى عضويتها في منظمة البلدان الإسلامية[٢].

وعلى الصعيد الداخلي، تبدو اسلام اباد جادة في ضبط أوضاعها لا سيما الاقتصادية والأمنية ومحاربة الفساد. فعلى الصعيد الاقتصادي، لجأت الحكومة إلى الخصخصة مما قد يعود على الدولة بنحو مليار دولار. وقد تعهد الرئيس الجديد للحكومة، نواز شريف، بسلوك هذا الدرب مع سعيه إلى استيفاء ضريبي أفضل في البلاد، وذلك باعتماد سلسلة من التدابير الضرائبية الطارئة تمشياً مع إرشادات صندوق النقد الدولي. كما عمد إلى اقتطاع مبلغ ٦٧٤ مليون دولار من النفقات الحكومية، وخفض قيمة العملة الوطنية بنسبة ٧,٩ بالمئة، مما أدى إلى ترحيب صندوق النقد الدولي الذي تعهد بدعمه مالياً[٣].

---

(١) وكالات الأنباء، اسلام اباد، الجمعة ١٧ تشرين الأول ١٩٩٧.

(٢) الليثي نظام، «ملفات ساخنة تنتظر الحكومة الباكستانية الجديدة»، الشرق الأوسط، ٦٦٦٨، السبت ١٩٩٧/٣/١، ص ١٦.

(٣) مفرّج، المرجع نفسه.

سياسياً، ساهمت إقالة بنازير بوتو في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦ من قبل رئيس الجمهورية فاروق أحمد ليغاري، في تعزيز موقع الرئاسة الأولى في النظام البرلماني الباكستاني الذي طُعِّم خلال ولاية الرئيس ضياء الحق بسمات النظام الرئاسي. وكان رئيس الجمهورية قد سبق وأقال نواز شريف، الرئيس الحالي للحكومة، عام ١٩٩٣[١]. كما عزز الرئيس ليغاري صلاحياته بإقرار تشكيل مجلس الأمن القومي الذي ضمَّ، إضافة إلى وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والمال، رئيس القيادة المشتركة لهيئة الأركان وقائدي القوات البحرية والجوية. وهذه الخطوة عززت دور القوات المسلحة في باكستان، مما جعلها تقوم بحماية السياسات الاقتصادية للحكومة وتؤمن الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي السياسي.

لقد أدى دور الجيش الباكستاني في إقالة بوتو إلى قلق في الهند من تعاظم دور هذا الجيش في تنظيم الشؤون الداخلية للبلاد، لما له من قيمة عسكرية وتنظيمية وقدرة قتالية كبرى، خاصة وأن سياسة بوتو تجاه الهند كانت توصف بالمعتدلة رغم تصريحاتها العنيفة المؤيدة لثوار كشمير[٢].

وبالفعل يُعتبر الجيش الباكستاني من أفضل الجيوش تدريباً وتكنولوجية وعتاداً. وهو يعادل بالقيمة والقدرة الجيش الهندي في منطقة جنوب آسيا. فخلال الانتخابات العامة التي جرت في الثالث من شباط ١٩٩٧، جندت باكستان نحو ٦٠٠ ألف جندي لمنع أعمال العنف ولوقف أعمال الجماعات المتناحرة والمتطرفة.

وفي المجال الجوي، أعلنت الهند في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧ أنها اسقطت فوق أراضيها طائرة باكستانية دون طيار انتهكت مجالها الجوي. ونقلت وكالة الأنباء عن خبراء عسكريين هنود قولهم إن الحادث يظهر مدى حاجة الهند إلى تطوير قدراتها العسكرية وامتلاك أجهزة دفاعية أفضل لمواجهة التكنولوجيا الباكستانية[٣].

أمنياً، وبعد تكاثر أعمال العنف خلال السنوات الثلاث الماضية، قررت حكومة نواز شريف التعامل مع هذه المشكلة بجديّة من خلال اجراءات إدارية وعسكرية مركزة. فقد

---

(١) GIRARD Renaud, "le limogeage du premier ministre pakistanais", le Figaro 16243, mercredi 6 novembre 1996, p. 8.

(٢) GAUTIER François, "un coup dur pour Delhi", le Figaro, 16243, mercredi 6 novembre 1996, p. 8.

(٣) وكالة الأنباء، لاهور، الاثنين ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧.

أعلن شريف أنّ شن حرب على الإرهاب والعنف السياسي سيكون من ضمن أولوياته. كما طردت حكومته عدداً من الأشخاص معظمهم من أصل أفغاني كانت لهم علاقة بتأهيل وتدريب وتسليح عناصر إرهابية تعمل في دول أخرى مصدرة للإرهاب إليها. وتعمل باكستان حالياً، ضمن فكرة التعاون الإقليمي، مع تزايد الجهود التي تبذلها الصين وكزاخستان وروسيا وجورجيا، لتجميع مواردها من أجل التغلّب على عناصر الإرهاب، وذلك بهدف جعل منطقة جنوب آسيا أفضل أمنياً لاستقبال التوظيفات الاقتصادية العالمية[١].

د. باكستان أمام المشكلات

في الخامس من تشرين الثاني ١٩٩٦، أقال رئيس باكستان، فاروق ليفاري، بنازير بوتو وحكومتها للمرة الثانية بتهم الفساد وسوء الإدارة من قبلها ومن قبل زوجها عاصف زرداري، وقد عبرت غالبية الرأي العام عن ارتياحها لهذا القرار[٢].

لكن هذه الحكومة ليست المسؤولة الوحيدة عن الفساد، فقد تناوب على حكم باكستان، منذ الاستقلال، العسكريون والمدنيون، وكان أسلوب الحكم من الجهتين متشابهاً لجهة سوء الإدارة وضخامة حجم البيروقراطية فيها[٣]. فقد أهملت الحكومة قضايا مهمة بالنسبة للمجتمع الباكستاني، كالقضاء على الأميّة والحدّ من زيادة السكان وتحسين مستويات التعليم والاقتصاد وإعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل وتنفيذ أعمال الإصلاح الزراعي لمنع سيطرة كبار الملاكين. كما استفادت جميع الحكومات من حساب الصالح العام للمصالح الخاصة، وحافظت على نسبة عالية من الفساد والهدر مما أدى إلى تصاعد النقمة الشعبية، وبالتالي الارتياح لدى كل تغيير حكومي، كإقالة بوتو مرة جديدة.

إقتصادياً، ساهم الإصلاح الزراعي، الذي بدأ منذ عهد ذي الفقار علي بوتو في تقوية كبار ملاكي الأراضي. كما أدّت حملته التي شملت الصناعات والمصارف، إلى القضاء على طبقة الصناعيين الناشئة دون أن تأتي بالفوائد المتوخاة من الاشتراكية. أما بنازير فقد

(١) طاهري أمير، «كبح جماح العنف في باكستان»، الشرق الأوسط، العدد ٦٨٨٤، الجمعة ٣ تشرين الأول ١٩٩٧، ص ٨.

(٢) وكالة رويتر، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦.

(٣) GAUTIER François, "Benazir Bhutto: le péché de la faiblesse", le Figaro 16243, mercredi 6 novembre 1996, p. 8

فرضت ضراءب مبيعات إضافية وقعت على عاتق المواطن العادي، فيما استمر الأغنياء من مالكي الأرض بالتهرّب من دفع الضرائب.

مالياً، انخفض سعر الروبية بنسبة ٣٥ بالمئة، منها ١٥ بالمئة في كانون الثاني ١٩٩٦، كما زاد العجز في الموازنة عن طريق الدعم الحكومي للاستثمار، خاصة في مجال البضائع التي تُعدُّ للتصير وبسبب تشجيع رجال الأعمال الأجانب على الاستثمار في البلاد. لقد وصل العجز التجاري إلى ٢,٩ مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦، بعدما كان ١,٦٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق[١].

أمنياً، استمدَّت الأزمة الاقتصادية قسماً من تصاعدها من حدَّة العنف في كراتشي، العاصمة الاقتصادية للبلاد، حيث سقط أكثر من ألفي قتيل. وقامت قوى الأمن والجيش بحملات تفتيش وتدمير متواصلة في أنحاء المدينة احتجزت خلالها آلاف المواطنين خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٦. كما أطلقت الحكومة يد الشرطة ووحدات الميليشيا للتعذيب وقتل المئات من المحتجزين. وقد قُتل مرتضى بوتو، شقيق بنازير بوتو، الذي اعتُبر المعارض لها والوحيد الباقي على قيد الحياة من العائلة. وأشارت أصابع الاتهام عن مقتله إلى جهاز الحكومة[٢].

أما العنف الطائفي فهو يُشكّل مشكلة أمنية واجتماعية أخرى، خاصة الصراع بين السنّة والشيعة الذين يشكّل عددهم نسبة ١٩ بالمئة من سكان باكستان. لقد بات هذا الصراع الطائفي يُهدِّد الاستقرار والسلم الاجتماعي كونه حصد أرواح ١٥ ألف شخص منذ عام ١٩٧٩، من خلال الاغتيالات المتبادلة والتي ارتفعت وتيرتها عام ١٩٩٦، إذ سقط ١٧٠ قتيلاً من الجهتين. وتتداخل مع العنف الطائفي العلاقات مع الدول المجاورة، خاصة إيران وأفغانستان.

وقد أمسى العنف خلال السنوات الثلاث الماضية، من أبرز عناوين الحياة اليومية الباكستانية، إذ لا يكاد يمرُّ يوم من دون أخبار عن الصراع الدائر بين الجماعات المتطرفة التي تحارب بعضها البعض من أجل فرض النفوذ، خاصة في البنجاب. وبدأ العنف الذي

---

(١) الليثي نضال، «ملفات ساخنة تنتظر الحكومة الباكستانية الجديدة»، الشرق الأوسط ، السبت ١٩٩٧/٣/١. ص ١٦.

(٢) أحمد إقبال، «ملفات ساخنة تنتظر الحكومة الباكستانية الجديدة»، الشرق الأوسط، السبت ١٩٩٧/٣/١، ص ١٦.

أصاب البلاد وكأنه انعكاس للصراع الأفغاني الدائر منذ الثمانينات، حيث تلقى عشرات الآلاف من المجاهدين التدريب والتسلّح في مناطق باكستانية بهدف إقامة نظام كابول المدعوم سوفياتياً آنذاك[١].

وارتدى العنف مظاهر أخرى، منها مذهبية ومنها نشاطات جماعات المخدرات المنظمة في أنحاء غرب ووسط آسيا، وأخيراً أعمال بعض الجماعات ذات العلاقة بحركة «مهاجر قومي» في كراتشي التي تستهدف معارضيها السياسيين والعرقيين. وفي شمال وغرب الأقاليم الحدودية مع الهند، يحتفظ كبار الإقطاعيين بجماعات مسلحة كجيوش خاصة بهم، رغم إجراءات الرئيس شرف الحالية للحدّ من العنف السياسي في البلاد[٢].

وفي مسلسلات الصراع على النفوذ، نذكر أن هذا الصراع قائم أيضاً بين العلمانية والأصولية. فقد أُعلنت باكستان عام ١٩٥٦ دولة إسلامية. إنما،، وفي عام ١٩٥٨، حصل انقلاب عسكري بقيادة أيوب خان، فنسف دستور الدولة الإسلامية بهدف الحدّ من تأثير رجال الدين الذين استطاعوا عام ١٩٦٣ إجبار الجمعية الوطنية على إعادة دستور ١٩٥٦ الديني. وفي عام ١٩٦٩، شكّل أيوب خان حكومة عسكرية. وفي عام ١٩٧٢، انحاز بوتو إلى العلمانية رغم دعم الأحزاب الدينية له. وفي عام ١٩٧٩، دعا ضياء الحق إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فعارضته منظمات حقوق الإنسان بسبب التضييق على الحريات، إضافة إلى قيام صراع بين السنّة والشيعة.

ومع وصول بنازير بوتو إلي الحكم، اعترض ألفا عالم دين ارتقاء امرأة إلى درجة رئاسة الوزارة ودعوتها إلى اشتراكية ملحدة[٢] وما زال الصراع قائماً بين هذين التيارين والعقليتين، العقلية الغربية العلمانية، والعقلية الإسلامية الدينية، لذلك ما زالت الحالة الأمنية متدهورة، بعد خمسين عاماً من الاستقلال، الأمر الذي يُعبِّر عنه أفضل تعبير منظر الجنود المسلحين الذين يحرسون المساجد كي لا يتعرض المؤمنون للعنف، وربما للاغتيال.

والمثال الصارخ عن الحالة الأمنية هذه جاء من لاهور في شرق باكستان، حيث وقع، في

(١) طاهري أمير، «كبح جماح العنف في باكستان»، الشرق الأوسط، ١٨٨٤، الجمعة ٣/١٠/١٩٩٧، ص ٨.

(٢) وهبة مراد، «ما حدث في باكستان، نموذج للصراع بين الأصولية والعلمانية»، الشرق الأوسط، العدد ٦٩١٠، الأربعاء ٢٩/١٠/١٩٩٧، ص ٧.

١٨ كانون الثان ١٩٩٧، حادث اعتداء أسفر عن مقتل ٢٦ شخصاً منهم زعيم «فرسان الصحابة»، ضياء الحق فاروقي و١٩ عنصراً من الشرطة. وقالت الشرطة أنَّ محرم علي الشيعي العضو في «الحركة الجعفرية الباكستانية»، أقرَّ بوضع قنبلة شديدة الانفجار وبتفجيرها لحظة نقل الشرطة اثنين من الأصوليين السنَّة من السجن إلى المحكمة بتهمة قتل عدد من زعماء حزب شيعي منافس[١].

ورداً على ذلك، أضرم نحو ٨٠٠ ناشط سنِّي النار في اليوم التالي في المركز الثقافي الأبرز في عاصمة البنجاب مما أدى إلى احتجاج إيران على هذا العمل[٢].

خارجياً، تتمثَّل المشكلة الباكستانية الكبرى بالعلاقات المتدهورة مع الهند حول كشمير والتي تهدد باندلاع حرب جديدة بينهما، خاصة بعد مفاوضات الحدود في كانون الثاني ١٩٩٦. وفيما تطالب باكستان بمنح سكان كشمير حق تقرير المصير، تعتبرها الهند جزءاً منها. وآخر التحركات تنظيم الأحزاب السياسية في كشمير الباكستانية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٧ سلسلة بشرية من خمسة آلاف شخص امتدت نحو ٥٠ كليومتراً، تعبيراً عن التضامن مع سكان كشمير الهندية، بمناسبة الذكرى الخمسين لقيام كشمير الباكستانية[٣].

وفي ميدان العلاقات الخارجية، وبعد المتغيرات الجديدة في السياسة الخارجية الأميركية إثر انتهاء الحرب الباردة، تقلَّص دور باكستان في اطار الستراتيجية الأميركية فيما تجتاز العلاقات بين واشنطن وإسلام أباد مرحلة جمود وتراجع في الأهمية. فقد رفضت واشنطن تزويد باكستان بالطائرات الحربية الحديثة، وعارضت برنامجاً للتسلُّح النووي، واحتجَّت على المساعدات التي تقدمها الصين في هذا المضمار. كما أدرجت الولايات المتحدة، منذ عام ١٩٩٢، كلاً من الصين وباكستان مؤقتاً في القائمة السوداء، بسبب مساهمة بكين بدعم برنامج التصنيع النووي الباكستاني بتكنولوجيا تدخل في تصنيع الصواريخ الباكستانية[٤].

---

(١) وكالة رويتر، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٧.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩ كانون الثاني ١٩٩٧.

(٣) وكالة الصحافة الفرنسية، الجمعة ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٧.

(٤) الليثي، المرجع نفسه.

من جهة أخرى، اعترضت الولايات المتحدة على القوانين التي أصدرها البرلمان الباكستاني بشأن التجديف في حق الإسلام، واعتبرتها تشجيعاً على التعصُّب الديني، مطالبة بإلغائها، وبالتضييق على «حركة الأنصار الكشميرية» المسلحة التي وضعتها الإدارة على لائحة المنظمات الإرهابية[1].

الخلاصة

تُعتبر باكستان من دول جنوب آسيا التي يمكنها لعب دور بارز، ليس فقط في منطقتها، إنما أيضاً في التوازنات الدولية المستقبلية. وما يؤهلها لهذا الدور، حجمها وعدد سكانها وإمكاناتها العسكرية وخاصة النووية وموازنتها للهند ستراتيجياً وسياسياً. فقد استقطبت باكستان الاهتمام العالمي من خلال زيارات رؤساء الدول الكبرى إليها، ومحاولات هذه الدول الدخول إلى الأسواق الاستهلاكية للبلاد. ويمكن لباكستان أن تلعب دوراً أيضاً في ميدان علاقاتها مع الدول العربية الصديقة والدول الإسلامية التي ترتبط معها اقتصادياً وسياسياً، نظراً لعضويتها البارزة في منظمة البلدان الإسلامية.

وتحاول باكستان ضبط ساحتها الداخلية، إقتصادياً وأمنياً وحياتياً، كما أنها لجأت إلى الخصخصة في بعض الميادين لتخفيف الأعباء عن الدولة المركزية في زمن الصعوبات الاقتصادية العالمية. كما انصاعت إلى إرشادات صندوق النقد الدولي مما أهلّها تلقّي المساعدات والقروض الدولية.

ويبقى أمام باكستان طريق طويل لضبط ساحتها الداخلية وتعزيز اقتصادها وتسلُّم الدور الذي يليق بحجمها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

عليها تطبيع علاقاتها مع الدول الكبرى في آسيا، لاسيما جارتها الهند، وإنهاء الخلاف حول كشمير الذي يهدد بحرب رابعة بين البلدين. وعليها إعادة دورها الستراتيجي في الميزان الأميركي إلى ما كان عليه قبل انتهاء الحرب الباردة.

وعليها دعم اقتصادها الزراعي، وإنهاء سيطرة كبار ملاكي الأرض، وتعزيز الطبقة الصناعية الناشئة، وتعزيز عملتها وإنهاء العجز في موازنتها.

(١) اسماعيل جمال، «مقابلة مع زعيم (حركة الأنصار الكشميرية)»، الشرق الأوسط، العدد ٦٩١٠، الأربعاء ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٧، ص ٧.

عليها إنهاء العنف المتصاعد في البلاد، ولاسيما العنف الطائفي والقبلي، ومنع انعكاس النزاع الأفغاني على الأمن داخل المناطق المحاذية لأفغانستان. وعليها منع الاغتيالات السياسية، وإنهاء الصراع بين العقلية العلمانية والعقلية الدينية الذي ما زال يسود البلاد، وذلك بهدف استقبال القرن الحادي والعشرين بشعب موحَّد ومجتمع متجانس وقدرة عسكرية توحي بالاحترام وبعلاقات خارجية نشيطة، خاصة مع الولايات المتحدة والصين وروسيا.

رابعاً. النمور الآسيوية

منذ ثلاثين عاماً، اعتُبرت نطقة آسيا الجنوب شرقية من أكثر المناطق ازدهاراً في العالم بشهادة البنك وصندوق النقد الدوليين.

دول المنطقة تلك، التي شُبِّهت في الميدان الاقتصادي، بالنمور أو التنّينات هي: تايلاندا، أندونيسيا، الفيليبين، سنغافورة وهونغ كونغ التي انتقلت مؤخراً إلى السيطرة الصينية[1].

واعتُبرت هذه الدول النموذج الأمثل للتطور الاقتصادي الحديث في العالم، وذلك عن طريق الانفتاح بلا حدود على العالم الخارجي. ولم يتوقَّف الرأسماليون المقيمون في هذه البلدان عن زيادة حصصهم في السوق، من خلال تنشيط التصدير بفضل يد عاملة وافرة وأسواق جيدة وتدخُّل الحكومات الإيجابي وتعميم المساعدات العامة، وذلك رغم الفساد السياسي الذي لم يوفر أعلى المناصب في الدولة، ورغم الوسائل الديكتاتورية الممارسة في الحكم والتي قضت على أية معارضة نقابية. وذهبت أندونيسيا إلى أبعد من ذلك، فهي تحكمها ديكتاتورية وصلت إلى الحكم عام ١٩٦٥ بعد مجزرة ذهب ضحيتها خمسون ألف محارب يساري.

لقد تشابكت اقتصادات بلدان النمور الآسيوية في النظام العالمي مع ازدهار المؤسسات المتعددة الجنسيات، وعرفت فترة من أهم فترات الازدهار في التاريخ بين ١٩٦٠ و١٩٩٦ رغم التباين بينهما. إذ أنَّ هونغ كونغ وسنغافورة، على سبيل المثال، تميَّزتا بالمداخيل الفردية المرتفعة.

(١) أنظر ملحق رقم ٣: معلومات عن دول النمور الآسيوية.

أ. إنجازات النمور

تتمتع بلدان النمور بفائض تجاري هام جداً، فقد ظهرت زيادة حصة تصدير السلع والخدمات في الإنتاج من إجمالي الناتج القومي جلية في هونغ كونغ (أكثر من ٣٩ بالمئة) وسنغافورة (٩٧ بالمئة)(١). وأدهشت النمور العالم بمدى التقدم الاقتصادي السريع، إذ حققت معجزة اقتصادية حقيقية جعلتها على أبواب تخطي الدول الصناعية وذلك خلال بضعة عقود فقط. وقد نما اقتصادها خلال العقود الثلاثة الأخيرة بمعدل سنوي يزيد عن ٨ بالمئة، وراحت تستوعب، منذ بداية الثمانينات، ٢٥ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة، مما جعلها تشكل محركاً اقتصادياً عالمياً، فيما كانت الدول الأوروبية والأميركية الشمالية تعاني من الركود في المناطق الصناعية.

ففي عام ١٩٨٠، كان ١٥بالمئة من الصادرات العالمية ينطلق من آسيا الشرقية، ووصلت هذه النسبة إلى ٢٣ بالمئة عام ١٩٩٤. لكن النمو الاقتصادي الذي بلغ ٩ بالمئة عام ١٩٩٥، تراجع إلى ٧ بالمئة عام ١٩٩٦ بسبب زيادة الإنتاج الصناعي، كما ظهر بعض العجز في ميزان مدفوعات بعض الدول مثل ماليزيا و تايلاندا، دون أن يعني ذلك تراجعها لأن معدلات النمو تبقى أكبر مما هي عليه في الدول الصناعية الكبرى(٢).

علاوة على ذلك، أتقنت دول النمور، بشكل عام، تطبيق قواعد النمو، وخاصة النسبة العالية من الادخار والرسوم والنفقات الضعيفة، وسوق العمل المرنة، والالتزام القوي بالتنشئة التربوية والانفتاح على التجارة والتكنولوجيا الأجنبية. وهذا التطور مرشح للاستمرار، ربما بنسبة أقل من السنوات الماضية(٣).

هذا الوضع الاقتصادي المزدهر للنمو بدأ بالتراجع، لا سيما منذ بداية عام ١٩٩٧، بعد أن تعثر نمو صادرات تلك الدول مما دق أجراس الإنذار في المكاتب الحكومية ومجالس إدارة الشركات من سيول حتى كوالالامبور(٤).

وتساءل المشككون في "المعجزة الآسيوية" عما إذا كانت القوة التصديرية الهائلة للنمور قد فقدت تفوقها النسبي. أما الاقتصاديون الآسيويون، فيرون أن النمور ما زالوا يشكلون

---

(١) عجيل أمل، «إعصار مالي يضرب نمور آسيا»، ترجمة عن «لوموند ديبلوماتيك»، الديار العدد ٣٢٨٣، الأحد ١٩٩٧/١٠/٢٦، ص ١٧.

(٢) مفرّج جمانة، «تحديات اقتصادية وثقافية أمام النمور الآسيوية».

(٣) De la GORGE Paul-Marie, **"Le dernier empire"**, Grasset, Paris, 1996, P 129.

(٤) وكالة رويتر، سيول، السبت ١٩٩٧/١/١٩.

قوة تنافسية في أسواق العالم، وأن الصادرات تراجعت بسبب عوامل دورية. ويرى بعض المحللين أن نسبة النمو الاقتصادي التي حققتها هذه الدول في بداية التسعينات لا يمكن لها أن تستمر في المدى القصير، خاصة مع تصاعد الرواتب وتراجع الصادرات وانخفاض أسعار العملات وتضعضع البورصات والضغوط الشديدة التي تتعرض لها سوق الأوراق المالية[١].

ويكفي، لإعطاء صورة عن مدى تأثر الاقتصاد العالمي بالوضع الاقتصادي في شرق وجنوب شرق آسيا، أن نذكر أزمة بورصة هونغ كونغ التي هزت البورصات العالمية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧، ولا سيما الأوروبية منها، وأفقدت بورصة لندن ٣٥ مليار جنيه سترليني. فقد عم الاضطراب أسواق المال العالمية ابتداء من ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٧ بسبب أزمة الأسهم والعملات في المنطقة، مما أثار مخاوف المستثمرين الدوليين ودفعهم للبحث عن أسواق أكثر أمناً.

وبدأت الاضطرابات مع هبوط حاد في بورصة هونغ كونغ أفقد مؤشرها أكثر من ١٠ بالمئة من قيمته خلال أربعة أيام. ويعود ذلك إلى مساعي سلطات المدينة للدفاع عن الدولار المحلي واستمرار ارتباطه بالدولار الأميركي، إضافة إلى المخاوف من تنفيذ السلطات الصينية ما وعدت به وهو خفض الأسعار في قطاع العقارات في الجزيرة. وهذا الأمر حتَّم صعود أسعار الفائدة إلى ما يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ بالمئة[٢].

وامتدت الأزمة بسرعة إلى باقي البورصات الآسيوية، ومنها إلى البورصات الأوروبية التي انخفضت مؤشراتها بنسب تتراوح بين ٣ و ٤ بالمئة في لندن وباريس وفرانكفورت. كما انخفض مؤشر بورصة وول ستريت الأميركية بحدة أدت إلى تدخل الرئيس كلينتون لدعمها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بورصة طوكيو.

ب. النمور أمام المشكلات

مع نهاية عام ١٩٩٧، وخلال بضعة أشهر فقط، تحولت الأنظمة الاقتصادية الآسيوية من الازدهار إلى التراجع، وراح مديرو الأموال العالميون يعاقبون الحكومات الآسيوية بقسوة بعد أن كانوا يثنون عليها وعلى نشاطاتها في الميدانين المالي والاقتصادي.

---

(١) بشنتاوي عادل، «سيول، الركود واضطراب العملات والأسهم يعصفان بمعظم أسواق شرق وجنوب شرق آسيا» الحياة، العدد رقم ١٢٦٤٩، الجمعة ١٩٩٧/١٠/١٧ ص ١٨.

(٢) وكالات الأنباء، هونغ كونغ، الاثنين ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٧.

والأزمة الآسيوية مماثلة لحال الإرهاق في مصرف يتسابق المستثمرون على سحب ودائعهم منه. فالقسم الكبير من الذعر الذي ظهر في البورصات هو نوبة من الجنون المؤقت. ويعتقد الخبراء الاقتصاديون أن أنظمة النمور يمكنها استيعاب حال الهستيريا هذه بسهولة نظراً لإمكاناتها التي بنتها خلال سنوات طوال على قواعد ثابتة وآمنة. كما أن التضخم في هذه البلدان ما يزال منخفضاً، والموازنات تشهد فائضاً، واحتياطات الصرف الأجنبية خلال عام ١٩٩٧ كانت مستقرة، وحتى في حال ازدياد.

لقد اجتمعت عوامل عدة لتفجير الأزمة المالية هذه أبرزها ضعف "النمور" التصديري، وارتفاع كلفة الأجور، ومنافسة الصين، وانخفاض الطلب على الصادرات ولا سيما الإلكترونية منها. كما بات من الواضح أنه، إذا رغبت هذه الدول في منافسة الولايات المتحدة، عليها خفض قيمة عملاتها بالنسبة إلى سعر الدولار كي تصبح كلفة الإنتاج لديها أقل، كما عليها تعزيز نقاط القوة في موازناتها وأسواق العمل المرنة والضريبة المنخفضة وإمكانات النمو على المدى الطويل[١].

ويرى بعض الاقتصاديين أن ما تشهده الأسواق المالية في جنوب وشرق آسيا هو مرحلة من الركود، يمكن أن يكون من الصعب بعدها على اقتصاديات هذه الدول العودة إلى تحقيق معدلات النمو السابقة[٢].

كتبت جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٩٧: "بعد سنوات عديدة من النمو السريع، وُضعت ستراتيجية النمور التنموية موضع الاتهام. فقد تبخَّر بسرعة مدهشة من أسواقها ٢٠٠ مليار دولار ترافق مع انهيار فاحش للعملات. وهذا المبلغ يعادل المدخول السنوي لكل من ماليزيا وسنغافورة والفيليبين مجتمعة".

لقد فقدت بورصة بانكوك خلال شهر آب، ٢١ بالمئة من موجوداتها، أي ١٢,٤ مليار دولار، وفقدت أسواق جاكرتا ٣٣ ملياراً، وهبط رصيد بورصة هونغ كونغ بمعدل ١٣,٥ بالمئة، أي ٨٠ مليار دولار. وبلغت التقديرات الأولية لخسارة المستثمرين الأجانب ٣٠ مليار دولار، بينما وصلت خسارة السيكاف (CICAF) الفرنسية إلى ١٠٠ مليار دولار. وقد خسرت العملة التايلاندية ٣٨ بالمئة من قيمتها، والأندونيسية ٢١ بالمئة، والماليزية ١٥ بالمئة.

---

(١) الهيرالد تريبيون، ١٩٩٧/١١/٤.

(٢) بشتاوي عادل، مرجع سابق.

أما الرابحون فكانوا كبار المضاربين الذين قادوا عملية المضاربة، وعلى رأسهم مجموعة توتال[1].

والمستفيد الأكبر من عمليات انهيار البورصات هذه كان عدداً قليلاً من المضاربين المستندين إلى صناديق المضاربات الأميركية (HEDGE FUNDS)، قادوا حملة بيع السندات والأسهم الوهمية التي ليست في حوزتهم. فالأمركة في النظام العالمي الجديد لن تسمح لغيرها من الشركات، التي خلقتها هي بالذات، بأن تنافسها بعد الآن.

علاوة على ذلك، قام عدد كبير من المصارف والمؤسسات المحلية بالمضاربة على عملات بلدانها، كما راحت أسواق المال الغربية تهتز بسبب ما أصاب أسواق المال في جنوب وشرق آسيا.

وما يخاف منه النمور هو أن يكون ما حصل حتى الآن ليس سوى بداية لما سيحدث مستقبلاً على الصعيد المالي والاقتصادي والذي قد يكون أشد ضراوة. فالازدهار الاقتصادي الذي كوّن قوة هذه البلدان، إن هو سوى سلاح ذي حدين، من الممكن أن يتحول ضدها لا سيما أمام المضاربات الخارجية، وخاصة الأميركية واليابانية منها.

مشكلات أخرى

ليست الصعوبات الاقتصادية التي تجتاح النمور الآسيوية هي مشاكلها الوحيدة. فقد تعرضت تلك البلدان لهزات سياسية واجتماعية وأمنية نذكرها بإيجاز.

فسياسياً، ما زالت حكومات النمور غافلة عن الحاجات الديموقراطية التي لا بد أن تظهر لدى مواطنيها مع تقدم مستوياتهم الاقتصادية. فهي تعتبر أن هذه الحاجات ليست صفة كونية بمقدار ما هي منبثقة من الثقافات الغربية. لذلك يساور قادة هذه الدول قلق من احتمال تخلي الأجيال المقبلة، التي لم تختبر الجهود التي بذلها الآباء، عن التقاليد الموروثة والانضباطية الإنتاجية، لتتعرض للآفات الاجتماعية التي تضرب المجتمعات الغربية الليبيراليَّة.

وتواجه النمور تحدٍّ سياسي متمثل بضرورة تطوير أنظمتها السياسية لجهة جعلها أكثر انسجاماً مع تطلعات أجيالها الشابة. وعلى الحكام الآسيويين أن يتذكروا أن حكماً أكثر

(١) – د. شوفان نعيمة، "عن مضاربات النمور الآسيوية"، السفير ٧٨٢٢، الأربعاء ١٥/١٠/١٩٩٧، ص ١٧.

قابلية للانفتاح على الشعب وللمحاسبة والمشاركة، سيأتي عاجلاً أم آجلاً كنتيجة للنمو الاقتصادي ولانفتاح الأسواق.

كتب آخر حاكم لهونغ كونغ، كريس باتن، في الإيكونوميست أن "البعض من زعماء آسيا يبدو قليل الثقة بأن مجموعاتهم قادرة على أن تكون عند مستوى مستلزمات النجاح الاقتصادي من غير فقدان هويتها"(١).

والانتخابات الأخيرة التي حصلت في سنغافورة كانت موضع تحفظ عالمي شديد، بسبب الضغوط الواضحة التي مارسها الحزب والحكومة لمنع الناخبين من تأييد المعارضة. واستدعى ذلك انتقاد الولايات المتحدة مبادرة "حزب عمل الشعب" بإنذار الدوائر التي سوف يفوز فيها معارضون بأنها ستكون آخر من يستفيد من المشاريع الحكومية. أما كبير الوزراء، فإنه لم يتراجع عن تحفظه حيال مبدأ المساواة بين الناخبين، ويرى ضرورة التخلي عن مبدأ الاعتراف بصوت واحد لكل ناخب، وهو مبدأ موروث عن البريطانيين(٢). بالمقابل، وبغياب المعارضة، قامت الحكومة خلال السنوات الأخيرة بتعيين ستة مواطنين، ذوي وجهات نظر مستقلة وغير حزبية، للمشاركة في المناقشات البرلمانية كمعارضة(٣).

وفي تايلاندا، سادت البلاد أزمة سياسية حكومية، فنزل في تشرين الأول ١٩٩٧ إلى الشوارع آلاف المتظاهرين المطالبين باستقالة رئيس الحكومة، شافالي بونفنشايوده، الذي يرأسها منذ الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني ١٩٩٦. فقد فقدت الحكومة الكثير من مصداقيتها بسبب فشلها في إدارة الأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى استقالة وزير المالية الذي كان مصرفياً سابقاً محترماً من أوساط رجال الأعمال. و سبب الاستقالة كان إلغاء رئيس الحكومة قراراً كان قد اتُّخذ برفع سعر المحروقات لتغطية عجز الموازنة المتراكم منذ ١٩٩٢، معتبراً أن هذا الإلغاء اتُّخذ لأسباب سياسية وليس اقتصادية(٤).

وبالفعل، استقال الرئيس وعُيِّن مكانه الجنرال شوان ليكسباي، زعيم الحزب الديموقراطي المعارض، الذي وعد بإصدار دستور جديد للبلاد. إلا أن الائتلافات

---

(١) الإكونوميست، ١٩٩٧/١/٤.

(٢) BURUMA, Ian, "Colonial attitudes never dies", News week, p. 33, 1997.

(٣) سنغافورة، "إلى متى تتفوق الفاعلية على الديموقراطية؟"، النهار، العدد ١٩٧٣٠، الأربعاء ٣٠ نيسان ١٩٩٧، ص ١٤.

(٤) COMPAIN Florence, "Crise politique en Thaïlande", le Figaro, 16543, mercredi 22 octobre 1997, p. 5.

الحكومية فشلت في معالجة الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ عام ١٩٩٢، فراحت الحكومات تسقط الواحدة تلو الأخرى. ومنذ ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٧، انعكست عودة الجنرال ليكسباي إلى رئاسة الوزارة بشكل إيجابي، مالياً وسياسياً، إنما إلى متى؟

وفي أندونيسيا، لجأ الرئيس احمد سوهارتو إلى دعم القوات المسلحة للسيطرة على حرائق الغابات الهائلة التي التهمت مساحات شاسعة من البلاد خلال أسابيع، وتسببت بتلوث بيئوي، وأدت إلى كوارث جوية وبحرية أوقعت مئات القتلى. وألقت الدول المجاورة اللوم على أندونيسيا التي عجزت عن السيطرة على حرائق الأشجار التي دمرت نحو ١,٨٨ مليون فدان من الغابات، مما أثر على صحة أكثر من ٢٠ مليون مواطن(١).

وامتدت الأزمة الأندونيسية إلى العملة الوطنية التي فقدت ٥٠ بالمئة من قيمتها أمام الدولار، خلال عام ١٩٩٧. وأبرزت الأزمة المالية انتشار الفساد في الميدان الاقتصادي، وعدم الكفاءة، ومحاباة الأقارب وغطرسة السلطة، علاوة على سوء الإدارة وارتفاع معدل البطالة وانخفاض المحاصيل بسبب الجفاف وارتفاع أسعار السلع. وقوبلت الأزمة بالتجاهل على صعيد الدولة، مما شجع على إشاعة ا الاضطرابات. كما حمَّل البعض المسؤولية للرئيس سوهارتو الذي ما زال يحكم البلاد منذ ثلاثة عقود ونصف. كما وجهت "الجماعة المحمدية"، وهي منظمة اجتماعية تضم ٢٠ مليون عضو، انتقادات لسوهارتو لأن ثقة الشعب بالحكومة تبددت خلال أسوأ أزمة عرفتها البلاد(٢).

وفي ماليزيا، أعلنت السلطات عن تنفيذ إجراءات اقتصادية معقدة تهدف إلى تهدئة مخاوف المستثمرين بشأن اقتصادها، ومنها تقليص معدل النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياته منذ عشر سنوات، وخفض عجزها الكبير في ميزان المعاملات الجارية. وأكدت وزارة المالية في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٧ أنها ستُبقي على سياستها المالية المتشددة للسيطرة على ارتفاع أسعار الأوراق المالية.

وعلى صعيد العملة، تدهورت عملة ماليزيا وسوق أسهمها في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٧، مع تخوف المستثمرين من ارتفاع معدل نموها الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية في تايلاندا. وانخفض المؤشر الرئيسي لبورصة كوالالامبور نحو ٣٥ بالمئة خلال عام

---

(١) CHARLES Gilbert, "Incendies, le gâchis indonésien", l'Express, 2416, 23/10/1997.

(٢) LUIZET François, "Atmosphère de fin de règne en Indonésie" le Figaro, 16274, jeudi 13 décembre 1996, p. 4.

١٩٩٧، وتراجعت عملتها نحو ٢١ بالمئة أمام الدولار الأميركي مع سحب المستثمرين لأموالهم. وتوقعت وزارة المالية أن تغادر رؤوس اموال قصيرة المدى، قيمتها نحو ١٣,٩ مليار "رينجيت"، البلاد مع بداية عام ١٩٩٨(١).

سياسياً، بدأت تظهر تباشير مشكلة في سماء ماليزيا، تتمثل بسوء العلاقة بين رئيس الوزراء مهاتير محمد ونائبه انور ابراهيم الذي راح نجمه يتألق تمهيداً للحلول مكان مهاتير. وهذا ما دفع بالرئيس إلى الدخول في مشادات إعلامية مباشرة مع الصحافة الأجنبية التي أخذت تشيد بابراهيم(٢).

ومهاتير، الذي يحكم ماليزيا منذ ١٩٨١ ويُعتبر مؤسس البلاد الحديثة، يرأس حزباً مهيمناً على الحكومة هو حزب "المنظمة الوطنية للماليزيين المتحدين" الذي يتحلق حوله ١٤ حزباً في جبهة وطنية. لكن مهاتير حوَّل النظام إلى نظام ملكي دستوري انتخابي لأن ملك ماليزيا يُنتخب لمدة ٥ سنوات، وهو بالضرورة أحد سلاطين الولايات التسع. لقد عمل النظام الجديد على خلق طبقة بورجوازية قوية تملك ٦ شركات ضخمة تتوسع إلى خارج الحدود، وترتبط بحزب المنظمة الوطنية الذي يرأسه مهاتير. والتحدي أمام ماليزيا هو اجتماعي أيضاً، ويرتبط باشراك الفئات الفقيرة في الاستفادة من النمو(٣).

الخلاصة

يقول الكاتب البريطاني الشهير بول كندي في كتابه "صعود الأمم وهبوطها" إن "انحطاط الأمبراطوريات يبدأ عندما لا تعود قادرة على تحمل نفقات توسعها، في وقت يكون التوسع ضرورة للمحافظة على قوتها".

فهل أن النمور الآسيوية بدأت بالتراجع الاقتصادي، في وقت يبدو العالم فيه وحدة مالية واقتصادية؟ وما هي المنطقة أو البلدان التي تندفع في الميدان المالي لتحل مكانها؟ وهل أن النظام العالمي الجديد بدأ حملته للحد من طموحات بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا؟

كلها أسئلة قد تلقى أجوبتها خلال السنوات القادمة، وربما الأشهر المقبلة.

---

(١) وكالة رويتر، الجمعة ١٧/١٠/١٩٩٧.

(٢) وكالة رويتر، الأربعاء ٨/١٠/١٩٩٧.

(٣) POWELL Bill, "Stocks head south", Newsweek, 3 november 1997, PP 22-23.

فمما لا شك فيه أن النمور التي اعتُبرت النموذج الأمثل في العالم للتطور الاقتصادي الحديث عن طريق الانفتاح الخارجي، قد اهتزت بورصتها وعملاتها خلال أشهر قليلة في نهاية عام ١٩٩٧. وهذا ما دفع إلى التساؤل هل أن ساحتها المالية محصنة فعلاً أمام التطورات الاقتصادية والمضاربات التي يمكن أن تقودها الشركات الأميركية الضخمة مثلاً؟

لقد اعتُبر تعثر نمو صادرات النمور منذ بداية عام ١٩٩٧، بداية التراجع الذي هز بلدان جنوب ـ شرق آسيا وبورصات العالمين الأوروبي والأميركي، منذ تشرين الأول من العام نفسه.

ولمعالجة هذا الوضع، اجتمع نواب وزراء مالية ١٢ دولة آسيوية، من بينها الصين واليابان وكبار المسؤولين عن صندوق النقد والبنك الدوليين، في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٩٧، واتفق المجتمعون على وضع إطار جديد للتعاون الإقليمي، في محاولة لإنهاء حال الفوضى المالية في آسيا التي بدأت تؤثر على الاقتصاد العالمي. وهكذا دخلت العمولة الاقتصادية إلى داخل اقتصاديات دول جنوب ـ شرق آسيا، رغم معارضة الغرب ذلك، خشية أن تفقد هذه الدول الحافز لإصلاح أنظمتها إذا أدركت أن بإمكانها الحصول على المساعدات الخارجية.

إنما، من الظاهر أن الدول المتقدمة قد تُتابع ضغوطاتها الاقتصادية ومضارباتها المالية، بهدف السيطرة على أسواق ومقدرات الدول النامية، وأبرزها دول النمور الآسيوية. فالتحولات السياسية عبر التاريخ تُعتبر أمراً طبيعياً يقترن بالظروف المتغيرة التي يمر بها العالم. لكن التحولات تسارعت مع نهاية القرن العشرين، بشكل أمسى معه كل انهيار في مكان من العالم يؤثر على باقي الأمكنة.

وبرز التساؤل: هل تصبح الولايات المتحدة زعيمة الاقتصاد العالمي بعد أن أصبح نظامها الأوحد مهيمناً على العالم سياسياً وأمنياً؟

إن ظواهر الأمور توضح انفراد الولايات المتحدة بذلك لما تملكه من قدرات وخبرات تكنولوجية متقدمة. إنما، لا يمكن لأحد الادعاء بأن الأمور قد استقرت على هذا الوضع وأن جميع الدول قد رضخت لهذه الحقيقة. فالمنافسة التكنولوجية والتجارية والمالية ما زالت قائمة مع دول النمور، علاوة على دول آسيوية أخرى كالصين واليابان.

وهذا الوضع الاقتصادي ما زال غير مستقر، ويفرض على الدول النامية التضامن وطلب الحماية من شروط الدول الغنية التي تفرض قدراتها التكنولوجية وإراداتها من

خلال أجهزتها الاقتصادية. وهذه الحماية قد تؤمنها الأنظمة المالية العالمية، كالبنك وصندوق النقد الدوليين. فقد أثبتت الانهيارات الاقتصادية في جنوب - شرق آسيا أنَّ طريق المستقبل الاقتصادي، بدون الحماية الدولية، غير ثابت ومؤكد للدول النامية هذه.

ففي عصر العولمة الذي يجتازه العالم اليوم، يبدو أن وضع الدولة القومية التقليدي ككيان مغلق على نفسه لم يعد محصناً، حتى في حالة أنظمة مغلقة ككوريا الشمالية. وحتى الدول العظمى تُعاني من الضغوط والتيارات العالمية. وحتى اقتصاد قوي كاقتصاد الولايات المتحدة، قد يتعرض للاهتزاز نتيجة تغييرات عنيفة في الميزان العالمي للقوى الاقتصادية.

والخسارة التي لا بد منها لجزء من سيادة كل دولة قومية، يُمكن تعويضها بدعم العالم لها، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، عند تعرضها لهزات قوية قد تمتد لتشمل الدول المجاورة لها، وحتى البعيدة عنها.

ملحق رقم ١ : معلومات عن دول جنوب وشرق آسيا

المستنـــد : FREMY, Dominique et Michèle, Quid 1997, Laffont, Paris, 1996, PP 1058 - 1060.

أولا – جنوب شرق آسيا

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون) ١٩٩٥	السكان (بالمليون) ٢٠٢٥	الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
بروناي	بندر	٥ ٧٦٥	٦٠	٠,٢٩١	٠,٤	١٧ ٠٠٠	١٠ ٦١٤	البترول–الغاز–الزراعة–المواشي
كمبوديا	بنوم بنه	١٨١ ٠٣٥	٦٠,٢	١٠,٦	٢٢,٨	٢٤٠	–	الزراعة–الأحجار الكريمة
أندونيسيا	جاكرتا	١ ٨٢٦	١٠٨,٦	١٩٨,٤	٢٧٦,٥	٧٣٠	٣ ٥٠٨	الزراعة–البترول–المناجم
لاوس	فيانتيان	٢٣١	٢٠,٨	٤,٨	٩,٨	٢٩٠	–	الزراعة–المواشي–الغابات–المناجم
ماليزيا	كوالالامبور	٣٢٨	٦٠,٧	١٩,٩	٣٤,٥	٣ ١٦٠	٨ ٥٣٦	الصناعات–البترول–المواشي–المناجم–التجارة
ميانمار	رنغون	٦٥٧	٦٨,٢	٤٤,٨	٦٩,٣	–	٢ ٤٤٠	الزراعة–المواشي–الغابات–المناجم
الفيليبين	مانيلا	٢٩٨	٢٢٩,٥	٦٨,٤	١٠٢,٧	٨٣٠	٢ ٣٦٧	الزراعة–البترول–المناجم–الأخشاب
سنغافورة	سنغافورة	١	٣ ٠٠٠	٣	٤	١٩ ٣١٠	٢٧ ٢٢٣	الصناعات البترولية–الألبسة–الأدوية
تايلاندا	بانكوك	٥١١	١١٧,٨	٦٠,٢	٧٥,٤	٢ ٠٤٠	٦ ٤٢٤	الزراعة–المواشي–الغابات–المناجم
فيتنام	هانوي	٣٢٥	٢٣٠,٨	٧٥	١٠٨,١	١٧٠	–	الزراعة–المواشي–المناجم–البترول

ثانيا – شرق آسيا

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون)		الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
				١٩٩٥	٢٠٢٥			
الصين	بكين	٩ ٣٢٢	١٣٠,٧	١ ٢١٨,٨	١ ٧٢٢,٨	٤٩٠	٣ ٧٠١	الزراعة–الفحم الحجري–الغاز–البترول–المعادن–الصناعة
كوريا الشمالية	بيونغ يانغ	١٢٠	١٩٥,٨	٢٣,٥	٣٢,١	–	–	الزراعو–المواشي–المناجم
كوريا الجنوبية	سيول	٩٩	٤٥٣,٥	٤٤,٩	٥٠,٨	٧ ٦٧٠	١١ ٥٤٥	الصناعة–المناجم–الزراعة–التجارة والخدمات
هونغ كونغ	هونغ كونغ	١	٦ ٠٠٠	٦	٦,٣	١٧ ٨٦٠	٢١ ٨٧٦	التجارة–الخدمات–المصارف والبورصة
اليابان	طوكيو	٣٧٦	٣٣٣	١٢٥,٢	١٢٥,٨	٣١ ٤٥٠	٢١ ٦٠٨	الصناعات–التجارة–الخدمات
ماكاو	ماكاو	٠,٠٢	٢٠ ٠٠٠	٠,٤	٠,٦	–	–	الصناعات–التجارة–اللحوم–الخدمات
منغوليا	اولان باتور	١ ٥٦٦	١,٥	٢,٣	٣,٦	٤٠٠	–	الزراعة–المواشي–المناجم
تايوان	تايبة	٣٦	٥٨٨,٩	٢١,٢	٢٥,٥	–	١٥ ٦٦٣	الزراعة–المواشي–التجارة–صناعة النسيج

ثالثا – جنوب آسيا

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون)		الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
				١٩٩٥	٢٠٢٥			
افغانستان	كابول	٦٥٢	٢٨,٢	١٨,٤	٤١,٤	–	١ ١٦٢	الزراعة–التهريب نحو باكستان
بنغلاديش	داكا	١٣٠	٩١٦,٩	١١٩,٢	١٩٤,١	–	١ ٠٦٦	الزراعة–الفحم الحجري–الغاز
بوتان	بوماكا	٤٧	١٧	٠,٨	١,٥	١٧٠	١ ١٤٧	الغابات–الزراعة–المواشي–المناجم
الهند	نيو دلهي	٢ ٩٧٢	٣١٣,١	٩٣٠,٦	١ ٣٨٤,٦	٢٩٠	١ ٢٤٧	الزراعة–الغابات–الفحم
ايران	طهران	١ ٦٣٥	٣٧,٥	٦١,٣	١٠٦,١	٢ ٢٣٠	٥ ٦٥٩	البترول–الغاز–الزراعة–المناجم
كازاخستان	آلماآتا	٢ ٧١٦	٦,٢	١٦,٩	٢٠,٥	١ ٥٤٠	٣ ١٠٠	الزراعة–المواشي–المناجم
كيرغيزيا	بيشكيك	١٩٨	٢٢,٢	٤,٤	٧	٨٣٠	٢ ١٠٠	الزراعة–المواشي–البترول–الغاز
مالديف	مالي	٠,٣	١ ٠٠٠	٠,٣	٠,٦	٨٢٠	–	التجارة–الزراعة–الخدمات

الدولة	العاصمة	المساحة بآلاف الكيلومترات المربعة	الكثافة السكانية	السكان (بالمليون)		الناتج الوطني الصافي بالدولار (الفرد)	الدخل الفردي بالدولار (١٩٩٤)	الموارد
				١٩٩٥	٢٠٢٥			
نيبال	كتماندو	١٣٧	١٦٥	٢٢,٦	٤٣,٣	١٦٠	٨٢٢	الزراعة-المواشي-المناجم
اوزبكستان	طاشقند	٤٤٧	٥٠,٨	٢٢,٧	٤٢,٥	٩٦٠	١ ٩٠٠	الزراعة-المواشي-المناجم-البترول
باكستان	اسلام اباد	٧٧١	١٦٨,٢	١٢٩,٧	٢٥١,٨	٤٣٠	٢ ١٣١	الزراعة-تجارة الأفيون-البترول-المناجم
سيرلنكا	كولومبو	٦٥	٢٨٠	١٨,٢	٢٤	٦٠٠	٢ ٩٣٣	الزراعة(شاي-مطاط)-المناجم-المواشي
طاجكستان	دوشمب	١٤٣	٤٠,٦	٥,٨	١٣,١	٤٧٠	١ ٧٠٠	القطن-الزراعة-المواشي-المناجم(ذهب-تانكستان-زئبق)
تركمنستان	اشكابات	٤٨٨	٩,٢	٤,٥	٧,٩	١ ٣٠٠	٢ ٨٠٠	الزراعة-المواشي-البترول والغاز

ملحق رقم ٢ : معلومات عن الاقتصاد الهندي

١ ـ الزراعة

تبلغ المساحات الزراعية في الهند ١٧٥ مليون هكتار، منها ٠٠٠ ٠٣٩ ٣ تزرع بصورة مستديمة و ٢٧,٤ بالمئة مروية، أي حوالى ٤٣ مليون هكتار. إلا أن الأرض سيئة التربة والمناخ غير مستقر، مما يفرض الاحتفاظ بمحاصيل زراعية يعتبر من الصعب حفظها لفترات طويلة. لكن ازدياد سكان المناطق الزراعية يُبقي الطبقة المزارعة في فقر مُدقع.

أهم المنتوجات خلال فصل الصيف، الأرز والذرة البيضاء والقنب والقطن، وخلال الربيع، القمح والشعير واللفت وقصب السكر. أما وسائل الري فما زالت بدائية ومحدودة، علماً أن ٥٤ بالمئة من الهنود لا يستطيعون شراء ما يحتاجونه من الحبوب التي بلغ محصولها عام ١٩٩٥:

ـ ١٧٥ مليون طن من الأرز.

ـ ٨١,٦ مليون طن من القمح.

ـ ٩٣ مليون طن من باقي الحبوب.

٢. الطاقة والمناجم

وسائل الطاقة قليلة بالنسبة لعدد السكان، أبرزها :

ـ البترول (١٩٩٤) : ٧٨٨ مليون طن.

ـ اللينيت : ١٨,٨ مليون طن.

ـ الغاز : ٨,٨١ مليون طن.

ـ الكهرباء : ٣٢٣,٣ مليار كيلوات منها ٢٥٣ حراري و٧٠,٣ مائي، لكنها غير كافية وتتعرض دائماً للقطع خاصة في القرى.

ـ دولوميت : ٢,٤٢ مليون طن.

ـ جبس : ١,٨ مليون طن.

ـ مانغنيز : ١,٧ مليون طن.

ـ كروم : ١ مليون طن.

ـ صلصال : ٠,٦ مليون طن.

ـ طبشور : ٠,٤ مليون طن.

ـ ذهب : ١٩٣٨ كلغ.

ـ الماس : ٧٠٧ ١٩ كارا.

٣. الصناعة

أكبر الشركات الصناعية هي شركة (TATA) التي تُصنِّع السيارات وغيرها وتدير ٢٥٠ ألف عامل، والتي بلغت أرقام ميزانيتها عام ١٩٩٣ ثلاثين مليار فرنك فرنسي.

وتُصنِّع الهند الإسمنت ومعدات البناء والحديد والفولاذ والقاطرات والمعدات الكيميائية ومعدات الصيدلة والبترول والكهرباء.

٤. النقل

بلغ مجموع الطرق البرية عام ١٩٩٢ مليونين ومائة وستين ألف كيلومتر، مع ٢٥,٢٩٩,٠٢٤ سيارة منها ١٧,٠٣٠,٠٠٠ دراجة نارية و ٣,٣٣٠,٠٠٠ سيارة خاصة و٣٨١,٠٠٣ أوتوبيساً و ١,٥٩٩,٣٨٢ شاحنة و٢,٩٦٣,٠٠٠ مختلف.

مجموع سكك الحديد لعام ١٩٩٤ بلغ ٦٢,٤٦٢ كيلومتر، منها ١١,٢٦٠ كهربائية، مع ٣٧ مليون راكب سنوي و٣٧,١٠٠,٠٠٠ طن نقل بضائع.

٥. السياحة

١,٥٦٢,٠١٦ سائحاً عام ١٩٩٤ غالبيتهم من باكستان وبنغلاديش.

٦. التجارة

بلغت الصادرات لعام ١٩٩٤ الأرقام الآتية :

ـ الإجمالية : بقيمة ٦٩٥,٤ مليار روبية.

ـ إلى الولايات المتحدة : بقيمة ١٢٥,٦ مليار روبية.

ـ إلى اليابان : بقيمة ٥٤,٨ مليار روبية.

ـ إلى ألمانيا : بقيمة ٤٨,٣ مليار روبية.

ـ إلى بريطانيا : بقيمة ٤٣ مليار روبية.

ـ إلى الإمارات العربية المتحدة : بقيمة ٢٣,٥ مليار روبية.

أما أرقام الاستيراد فبلغت ٧٢٨ مليار روبية، خاصة من المنتوجات النفطية والآلات غير الكهربائية، ولا سيما من الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا واليابان والسعودية وبريطانيا.

العجز التجاري السنوي سجل المبالغ الآتية :

ـ عام ١٩٩٠ ـ ٩١ : ٥,٩ مليار دولار.

ـ عام ١٩٩١ ـ ٩٢ : ١,٥ مليار دولار.

ـ عام ١٩٩٢ ـ ٩٣ : ٣,٥ مليار دولار.

ـ عام ١٩٩٣ ـ ٩٤ : ١ مليار دولار.

ملحق رقم ٣ : معلومات اقتصادية عن النمور الآسيوية

إسم الدولة	المركز العالمي	نسبة النمو بالمئة (١٩٩٤)	الناتج الوطني لكل فرد (دولار)	نسبة العاملين في الخدمات بالمئة	نسبة البطالة بالمئة	نسبة التضخم بالمئة	التجارة (بمليارات الدولار)		عدد السياح (١٩٩٤)
							تصدير	استيراد	
هونغ كونغ	الثاني في آسيا	٥,٥	١٨ ٦٥٠	٧٦,٨	٣,٥	٩	٩٤٧,٧	١ ٢٥٠,٧	٩ ٣٣١ ١٥٦
اندونيسيا	الثاني: القصدير الثالث: كاكاو، بن، أرز الرابع: نيكل	٦,٧	١ ٠٠٠	٣٢	٥	١٠	٣٦,٨	٢٨,٣	٣ ٢٥٥ ٤١١
ماليزيا	الأول: كاوتشوك، زيت النخيل السابع: قصدير	٩,٣	٣ ٥٥٠	٤٢	٢,٨	٤	١٥٣,٦ مليار رينجت	١٥٥,٩ مليار رينجت	٧ ٢٠٠ ٠٠٠
الفيليبين	الحادي عشر: قصب السكر الثاني عشر: صيد الأسماك الثالث عشر: الذرة	٦	١ ٠٦١	٤٥	٨,٤	٧	٢٠,٠١٨	٢٨,٩٧٣	١ ٧٦٠ ٠٠٠
سنغافورة	–	٩,٥	٢٢ ٠٠٠	٦٢	٢,٧	١,٧	١٤٧,٣	١٥٦,٣	٧ ملايين
تايلاندا	السابع: قصب سكر التاسع: دراق	٨,٥	٢ ٧٤١	٤٩	٢,٥	٥,٤	٣٦,٤	٤٥,١	٦,٧ مليون

حلف شمال الأطلسي
أي دور بعد التفكك السوفياتي؟

د. ميشال نعمه(*)
رامي الريس(**)

تتناول هذه الدراسة القضية المركزية التي تتمحور حول قدرة منظمة حلف الأطلسي (NATO) على تأمين استمراريتها في العالم المعاصر، وبالتالي تحديد المدى الذي ستستمر الدول الأوروبية الغربية المنضوية تحت لوائها في تحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية. فمع تفكك الكتلة الشيوعية، برزت مجموعة من التساؤلات الحيوية حول المهام المستقبلية للمنظمة في حال استمرارها.

فهناك وجهة نظر تقول إن منظمة حلف شمال الأطلسي باتت كياناً سياسياً ـ عسكرياً باهظ التكاليف، ومن الممكن تحويل معظم مهامها إلى منظمات و مؤسسات أخرى. وتقول وجهة نظر معاكسة إن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وامتلاكها من قبل مجموعات إرهابية معادية للنظام العالمي، يُحتِّمان استمرار المنظمة ويُبرِّران وجودها، لا بل حتى يحركان سياستها الدفاعية.

(*) دكتور في العلوم السياسية.
(**) صحافي.

والحقيقة أنه حتى لو تمّ خفض القوات الأميركية في أوروبا إلى النصف مع نهاية القرن الحالي، فإن احتمالات استمرار المنظمة لا تزال عالية جداً. ويبدو أن المسار الأساسي يهدف إلى تحويل المنظمة من مؤسسة عسكرية إلى مؤسسة سياسية تضمن السلام والاستقرار في أوروبا. ومن أهم الدلائل التي تشير إلى ذلك، لقاء القمة الذي عقد في روما سنة ١٩٩١ حيث تَّم تبنِّي ستراتيجية جديدة قائمة على الحوار والتعاون في أوروبا وتأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي (NACC . North Atlantic Cooperation Council) الذي يضم ٣٨ دولة منها بعض الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي وبعض حلفائه في أوروبا الشرقية.

ومن الأوجه الأخرى للستراتيجية الجديدة، التأكيد على الدعم الذي يمكن أن تقدِّمه الأمم المتحدة في مجال حل الأزمات وعمليات حفظ السلام، فضلاً عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والحلف الغربي الأوروبي. ولقد تمَّ تفعيل الهيكلية الإدارية لحلف الأطلسي، كما تمَّ تطوير قوة خاصة للتدخل السريع.

الخلفية التاريخية لحلف الأطلسي

لقد أُطلقت منظمة حلف شمال الأطلسي، من قبل الولايات المتحدة الأميركية، كأحد العوامل الأساسية الممكن اعتمادها في سياسة الاحتواء الموجهة ضد الدول الشيوعية عموماً والاتحاد السوفياتي خصوصاً. وتمتد عضوية المنظمة جغرافياً من الولايات المتحدة وكندا غرباً إلى تركيا واليونان شرقاً. أما الأعضاء المؤسِّسون فكانوا: بلجيكا، كندا، فرنسا، ايسلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، النروج، البرتغال، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.

وكان تمَّ توقيع معاهدة تأسيس في العاصمة الأميركية واشنطن في نيسان سنة ١٩٤٩، وبدأ وضع أسس العملية موضع التنفيذ في شهر آب من العام نفسه. وفي سنة ١٩٥٢، انضمت كل من اليونان وتركيا إلى الحلف، وفي سنة ١٩٥٥ انضمت جمهورية ألمانيا الفدرالية إليه. وأخيراً، انضمت إسبانيا سنة ١٩٨٢ ليرتفع العدد الإجمالي للأعضاء إلى ١٦.

يُذكر أنه في سنة ١٩٦٦، أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول رغبة بلاده الانسحاب من الحلف، وطلب تالياً انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الفرنسية. وفي سنة ١٩٦٧، نُقل مقر القيادة العامة للقوات الحليفة (SHAPE) إلى مدينة مونز (MONS)، في حين افتتح مقر جديد للسكرتاريا والمجلس في بروكسيل.

ولا بدَّ من الإشارة إلى المحاولات المتعددة التي كانت جرت سابقاً لتشكيل قوة دفاعية متبادلة بين مجموعة من الدول الأوروبية هي فرنسا، بلجيكا، اللوكسمبورغ وهولندا، وعُرفت بمعاهدة بروكسيل التي وقعت في ١٧ آذار ١٩٤٧. ومع أن هذه المحاولات نالت الدعم الأميركي ظاهرياً، إلا أن الدول الأوروبية إقتنعت تدريجياً بأن هذا الإطار المؤسساتي غير كاف لردع الاتحاد السوفياتي. وبالتالي، أدركت هذه الدول أن الأمن الأوروبي لن يتحقق إلا بمشاركة كاملة وفاعلة من الولايات المتحدة في المعادلتين السياسية والعسكرية.

لذلك، بدأت في تموز ١٩٤٨ محادثات في الولايات المتحدة مع كندا ودول معاهدة بروكسيل لإنشاء حلف شمال الأطلسي، مع التركيز على الأهداف الرئيسية التالية: الحفاظ على مفهوم الأمن والسلام وتطويره، التعبير عن إدارة الأعضاء لصدِّ العدوان، تحديد المنطقة الجغرافية الواجب العمل ضمن إطارها، التركيز على المساعدة المتبادلة، تحقيق رفاهية شعوب الأطلسي عبر توسيع التعاون لما هو أبعد من المستوى العسكري، وأخيراً خلق الآلية التنفيذية لهذه المفاهيم والمبادئ.

ولا بد من التوقف عند "ورقة واشنطن" السرية التي قُدِّمت في ٩ أيلول ١٩٤٨ من قبل الدول التي أصبحت لاحقاً أعضاء في الحلف، والتي اعتبرت أن أية أوضاع سياسية متشنجة أو أية أخطاء تكتيكية قد تؤدي إلى حرب شاملة مع الاتحاد السوفياتي حتى ولو لم تكن تلك نيته. فالتصور الغربي لستالين كان قائماً على أنه يمثل هتلر بأفكاره وتصرفاته، مما قد يولد ظروفاً سياسية غير مُحبَّذة في أوروبا. فكما دفع هتلر بجنوده قبل الحرب العالمية الثانية إلى الراين، النمسا وتشيكوسلوفاكيا، فإن ستالين دعم بعد الحرب: الشيوعيين في الحرب الأهلية اليونانية، الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا وتحركات أخرى مماثلة في دول أوروبا الشرقية.

ومن المعروف أن تشكيل حلف شمال الأطلسي في فترة التنافس بين الشرق والغرب، كان لضمان المساعدة الأميركية لأوروبا لمواجهة أي هجوم سوفياتي محتمل. والمشاركة الأميركية العسكرية تعني، بصورة غير مباشرة، الاستعداد الأميركي لاستخدام السلاح النووي، لعدم قدرة القوات البرية الحليفة منفردة على صدِّ أي هجوم سوفياتي في حال حصوله. إلا أن هذه النظرية فقدت مصداقيتها تدريجياً مع قيام الاتحاد السوفياتي بتطوير قدراته النووية.

في مجمل الأحوال، زال الخطر السوفياتي المباشر اليوم مع تفكك الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١. وهذا يقودنا إلى مسألة الجدل القائم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة حول الدور المستقبلي لحلف شمال الأطلسي.

الحلف في التسعينات

بما أن "التهديد السوفياتي"، في فترة ما قبل وخلال الحرب الباردة، شكل السبب الرئيسي لتأسيس حلف شمال الأطلسي، فلقد برز التساؤل حول ضرورة استمرار هذا الحلف بعد التفكك السوفياتي سنة ١٩٩١.

من الواضح أن هناك وجهتي نظر متناقضتين حول هذه القضية المحورية. فمؤيدو الاستمرار لا يكتفون بالدعوة إلى تطوير الحلف لجعله الإطار المؤسساتي الملائم لتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء فحسب، إنما يطالبون بتوسيع قاعدة العضوية فيه لتضم الدول الشيوعية السابقة، وحتى روسيا نفسها.

أما معارضو استمرار الحلف، فيعتبرون أنه أدّى دوره السياسي والعسكري في مرحلة زمنية محددة، وآن الأوان لفتح آفاق التعاون مع روسيا بدل التضييق عليها، خصوصاً وأنها لا تزال تمتلك قوة عسكرية ونووية ضخمة. فتوثيق التعاون مع روسيا، بدل محاصرتها، سيكون كفيلاً بضمان الأمن الأوروبي.

وهنا يُطرح السؤال الآتي: أليس ممكناً التوفيق بين الدعوة إلى استمرار الإطار المؤسساتي للحلف، من جهة، وتطوير التعاون مع روسيا، من جهة ثانية؟ أليس ممكناً إعادة رسم أولويات، أهداف وسياسات الحلف بشكلٍ يتناسب مع المتغيرات بعد التفكك السوفياتي؟

إن الإجابة على هذين السؤالين تستلزم دراسة مدى قدرة روسيا على التعامل مع الغرب، وسط تخبطها بأزمات سياسية داخلية (كحركة التحرر الشيشانية مثلاً)، واقتصادية (كالوضع المعيشي والبطالة وسواها). إن التفكك السوفياتي أعاد رسم الخريطة السياسية الدولية، من حيث سقوط القطبية الثنائية التي ميَّزت فترة الحرب الباردة طوال خمس عقود متوالية، وأحد الدلائل هو انحسار عدد الحروب بالوكالة التي كانت تُخاض من قبل الدولتين الكبيرتين منذ سنة ١٩٩١.

ولا بد من الإشارة إلى تقليص النفقات العالية التي كانت تُصرف سنوياً على سباق التسلُّح، وهو كان الاتجاه السائد قبل التفكك السوفياتي بموجب معاهدتي ستارت ١ و ٢ (START). فمع أن المعاهدة الثانية لم تستكمل الإجراءات القانونية والتشريعية، إلا أنها عكست قناعة الدولتين بالحد من الأسلحة. وهذا المنطق طغى على الأمور قبل سقوط إحدى القوتين، فكم بالحري بعده؟ وبالتالي، تبلورت فكرة أفضلية إنفاق الأموال على المشاريع التنموية والقطاعات الاقتصادية بدل التسلح الذي قد يجر العالم إلى حرب دمار شاملة.

ومن الممكن تشخيص مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأنها تتكون من العناصر الرئيسية التالية: "نظام عالمي جديد" يقوم على قوة عظمى لا منافس لها قادرة على التعاطي مع كل أجزاء العالم، قوة عظمى سابقة لا تزال تتمتع بقدرة عسكرية ضخمة ودور سياسي أقل بالمقارنة مع ماضٍ "مجيد" في هذا الإطار، مجموعة من القوى المتوسطة (مثل فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان وسواها) تسعى للعب دور بارز في المجتمع الدولي على المستويين السياسي والاقتصادي، وأخيراً أكثرية ساحقة من الدول النامية التي تواجه إما استحقاقات وتحديات سياسية (كالديموقراطية، حقوق الإنسان، الحريات العامة . . .) أو اقتصادية (كالفقر، التنمية، التضخم السكاني . . .).

والسؤال المطروح هو أين يقف الأمن الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية؟

الواقع أن الجهود الأوروبية، منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٥٤، لم تنجح في بلورة هيكلية مؤسساتية قادرة على استيعاب المصالح الأوروبية الجماعية. وخطوات توثيق التعاون، ضمن هذا الاتحاد، كانت بطيئة نسبياً، مما انعكس على تركيبة المعادلة السياسية والأمنية في أوروبا.

ولم تستطع منظمة الأمن والسلام في أوروبا (OSCE) مواجهة التحدي إياه، لعدم قدرتها على تقديم نظام أمني لا يتَّكل على المساندة الأميركية. ولا يمكن نفي الدور الأمني الداعم الذي لعبته هذه المنظمة خلال فترة الحرب الباردة، دون أن يُخوِّلها هذا الأمر البروز كبديل أمني لا غنى عنه.

لقد لخص الكاتب كريستوف بيرترام بعض الفجوات التنظيمية الأخرى التي عانت منها المنظمة إياها، بالقول: "لا تتمتع المنظمة بجهاز دائم سوى سكريتاريا صغيرة، وبالتالي هي

غير قادرة على جمع الأعضاء عبر أنماط التفاعل اليومي". فعندما تكون آلية اتخاذ القرارات في هذه المنظمة التي تضم ٢٤عضواً هي الإجماع، من الممكن تخيُّل مدى صعوبة تحقيق التوافق على الأمور البديهية، فكيف إذا كانت القضية المطروحة هي الأمن بكل تداخله وتشابكه مع المصالح السياسية؟

إن استمرار التهديد الأمني الروسي لأوروبا ولو بحدة أقل، من ناحية، والفشل الأوروبي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في بلورة صيغة أمنية بديلة عن الحلف الأطلسي، من ناحية ثانية؛ دفعا الغرب لإطلاق فكرة توسيع قاعدة عضوية المنظمة، بدعوة الدول الشيوعية السابقة للانضمام إلى الحلف وخلق أسس التعاون مع روسيا. ولقد ركز الأمين العام للحلف خافيير سولانا التوجه المستقبلي الأساسي بالقول: "دعوة دول جديدة للانضمام إلى الحلف سنة ١٩٩٩، تطوير برنامج «شراكة من أجل السلام» لتوسيع التعاون مع كل الشركاء، توسيع العلاقات مع أوكرانيا، التوصل إلى اتفاق مع روسيا، وتطوير الآليات التنفيذية التي تزيد قدرة المنظمة على حل الأزمات".

وتتباين آراء المراقبين حول مسألة توسيع الحلف المذكورة، فيقول كريستوف بيرترام مثلاً: "إن توسيع الحلف لا محال منه ولا رجوع عنه. فالتوسيع يتلاءم مع هدفين رئيسيين هما: الحاجة إلى إطار مؤسساتي يضمن الأمن الأوروبي، وحاجة المنظمة إلى هدف جديد. إن توسيع الحلف ليس ضرورياً لأوروبا فحسب، إنما هو حاجة بنيوية لاستمراريته".

وإزاء القلق الروسي القائم على اعتبار أن التوسيع يستهدف المصالح القومية الحيوية، وإزاء فشل صيغة ١٦ + ١ (أي أعضاء الحلف زائد روسيا) التي مُنحت روسيا بموجبها "وضعاً خاصاً"؛ حاول الغرب إطلاق تطمينات تتعلَّق بنقطتين: الأولى، التأكيد على عدم نشر أي قوات حليفة على أراضي الدول الشيوعية السابقة التي ستنضم إلى الحلف، والثانية، التشديد على أن التوسيع لا يستهدف روسيا إنما يرمي إلى استيعاب أية تشنجات سياسية داخلية أو إقليمية قد تهدد الأمن الأوروبي.

وتجسد النقطة الثانية تحولاً رئيسياً في أهداف المنظمة وقدرة على التأقلم مع المتغيرات السياسية التي حدثت، كما تعيد طرح حساسيَّة الأمن الأوروبي ولو تغير مصدر التهديد. فلقد شكلت الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة مناسبة لاختبار التعاون الروسي ـ الأطلسي من خلال قوة التنفيذ (IFOR) التي شُكِّلت لمعالجة الوضع. ولقد أدَّى هذا التعاون الاختباري إلى فتح صفحة جديدة بين "الأعداء" القدامى.

عن هذه التجربة، قال الجنرال الروسي ليونتي شيفستون: "هذه العملية المشتركة تُظهر أن حلف شمال الأطلسي وروسيا يستطيعان العمل سوية وتحقيق الأهداف السلمية، من خلال التعاون العسكري". وهذا يدُل على أن مساحة التعاون بين الفريقين واسعة ويمكن تفعيلها عبر تعميق القواسم المشتركة بينهما.

لقد حدَّد البيان الختامي لوزراء مجلس شمال الأطلسي، في كانون الأول ١٩٩٦، المجالات التي يمكن فيها تطوير التعاون مع روسيا، عبر إعلان ميثاق يتضمن: "مبادئ تحدد علاقاتنا وتؤمِّن التعاون العملي في المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، البيئية، العملية، حفظ الأمن، الحد من انتشار الأسلحة، تخطيط الطوارئ المدنية فضلاً عن آليات الارتباط والتعاون العسكري".

ومن الاختبارات العملية للتعاون بين روسيا والأطلسي، كان برنامج «شراكة من أجل السلام» (PFP) الذي أُطلق سنة ١٩٩٤ ونجح في تحقيق الأمن في البوسنة والهرسك. ولقد رأت روسيا في هذا البرنامج إطاراً مناسباً للتعاون أكثر ملاءمة من توسيع الأطلسي، رافضةً اعتباره "غرفة انتظار" للدول التي ترغب في الدخول إلى الحلف.

وتتراوح مساحة العلاقة بين روسيا والأطلسي بين حدين: الأول يقوم على النظرة الروسية القائلة إن توسيع الحلف يضر بمصالحها القومية، والثاني التأكيد على ضرورة التعاون مع الحلف حتى ولو كان ذلك عبر برنامج شراكة السلام فقط. إذن، ليس من خلاف حول محوريّة وأهمية التعاون إنما حول حجم التعاون المنشود وإطاره وعمقه.

ولمسألة التعاون مع الغرب خلفيات نفسية لدى الروس تُعبِّر عنها رئيسة دائرة أوروبا الغربية في الأكاديمية الروسية للعلوم في موسكو، تتانيا بارخالينا، بالقول: "للعديد من الروس، خصوصاً أبناء الجيل القديم، تُعتبر قضية التعامل مع الغرب قضية نفسية فوق كل اعتبار آخر. إن القادة الروس يشعرون أن الولايات المتحدة وألمانيا تحاولان تقليص نفوذ روسيا ومصالحها في أوكرانيا، القوقاز وآسيا الوسطى".

إن سقوط الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، واستمرار، لا بل توسيع، حلف شمال الأطلسي، ولَّدا شعوراً وطنياً روسياً بالإحباط. فمسار رفض توسيع الأطلسي آخذٌ في التوسع بين الصفوف الشعبية الروسية لأنه "يمس المصالح القومية". ولقد استفاد القادة الروس من هذه المسألة لاستقطاب المزيد من الدعم الشعبي.

وتفسر بارخالينا صعود الحس الوطني الروسي بالقول: "إن الشعور الوطني في روسيا

تولّد نتيجة الإدخال السريع لعوامل السوق في اقتصاد لا يعتمد على السوق، بمعنى آخر تولّد نتيجة التحديات الاقتصادية التي يعجز القادة الروس عن مجابهتها". وكأنها في ذلك تشير إلى أن استخدام مسألة الشعور الوطني يتم لرفض توسيع الأطلسي، من ناحية؛ وللحفاظ على بعض المواقع السياسية لبعض القادة، من ناحية ثانية.

من الممكن القول إن النظام الروسي، بشكلٍ عام، والمؤسسات السياسية الروسية، بشكلٍ خاص، لم تتطور لتستوعب المتغيرات السياسية الواسعة النطاق التي حدثت في السنوات القليلة الماضية. وهي عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية للشعب الروسي على مستويات مختلفة.

من هنا، فإن القادة الروس مدعوون لدراسة السبل الكفيلة بتلبية الحاجات المتصاعدة للشعب الروسي، بما يكفل حل المشاكل الاقتصادية ـ الاجتماعية التي نتجت عن التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. فإذا كانت روسيا تسعى لإعادة احتلال موقعٍ ما في السياسة الدولية، فإنَّ عليها إطلاق برامج تنموية مكثفة في الداخل لتأمين الحصانة الداخلية الغائبة حالياً.

وهناك مجموعة من التحديات المتنوعة التي تعترض العلاقات الروسية ـ الأطلسية، أهمها ضرورة توضيح المعادلة الأمنية الأوروبية وتحديد الدور السياسي الجديد لروسيا في المجتمع الدولي. فالماضي السياسي الروسي الحافل، فضلاً عن القدرات البشرية والطبيعية والاقتصادية والعسكرية الهامة التي تتمتع بها هذه الدولة، تُحتِّم استمرارها في السياسة الدولية كلاعب أساسي في صلب المعادلة.

العلاقات الأطلسية مع الاتحاد الأوروبي

في خضم هذه التطورات على المحور الروسي ـ الأطلسي، تبرز مسألة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بتفاعل الحلف مع الاتحاد الأوروبي الذي تعترضه جملة من العوائق:

أولاً: تتشابك العلاقات والأهداف بين هاتين المؤسستين، خصوصاً وأنهما تتعاطيان مع المنطقة الجغرافية نفسها وتسعيان إلى تثبيت الأمن الأوروبي.

ثانياً: تسعى المؤسسات إلى تطوير آفاق التعاون بين الدول الأعضاء، مما سيولد المزيد من التشابك في الصلاحيات بينهما. فحلف الأطلسي، بعد التفكك السوفياتي، يسعى إلى تفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء وعدم حصرها في المستوى الأمني.

فهل من تكامل، تناقض أو تضارب بين هاتين المؤسستين؟ لم تتضح الصورة النهائية حتى الآن للإجابة عن هذا السؤال، إلا أن المؤكد أن الدور الطويل والبارز الذي لعبه الحلف على صعيد الأمن الأوروبي، من ناحية؛ وعدم تطور الاتحاد الأوروبي كمؤسسة بديلة، من ناحية ثانية؛ يعنيان استمرار الحلف من دون منازع.

لقد كانت خطوات الوحدة الأوروبية، في ظل الاتحاد الأوروبي، بطيئة ومعقدة نظراً لتضارب المصالح الأوروبية - الأوروبية والصراع بين الدول التي تتمتع بنفوذ قوي في القارة (مثل فرنسا، ألمانيا وبريطانيا). وهذه لم تكن الحال في حلف الأطلسي حيث تولّت الولايات المتحدة القيادة الرئيسية من دون شريك.

في هذا الإطار، يقول النائب الهولندي فريتس بولكشتاين: "إن السبب الرئيسي لبقاء صيغة الأمن الجماعي، هو عدم قدرة أية دولة أوروبية على حماية نفسها منفردة. فبغض النظر عن تقلُّص الاهتمام بالحلف، لا يزال الغرب ينعم بدفء المظلة الأمنية التي يُقدِّمها". وهو بذلك يُعلن، بصورة غير مباشرة، عن أن لا بديل عن حلف الأطلسي كضرورة أمنية ستراتيجية.

إن منطق الأمور يفرض التعاون بين الحلف وبين الاتحاد الأوروبي. فحلف الأطلسي يسعى لبلورة الصيغ الملائمة التي تضمن تعاونه مع عدوه السابق روسيا، فكم بالحري الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدُّول "الصديقة"؟ وهذا ما دفع بالأمين العام المساعد للحلف للشؤون السياسية غيبارت فون مولتكه إلى القول: "إن الحلفاء يعتبرون توسيع الحلف والاتحاد الأوروبي كعمليتين متوازيتين ومتكاملتين، إلا أنهما سيتوسعان باستقلالية ووفق ديناميكيات منفصلة دون أن يكون ضرورياً أن يتقدَّما بالسرعة نفسها". أضاف: "العمليتان ستساهمان في تدعيم نظام الأمن والاستقرار في أوروبا بما يتضمنه هذا النظام من أبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية".

التحديات المستقبلية في القرن المقبل

ما هي أهم التحديات التي ينتظر أن تواجه هذه المؤسسة الكبيرة في القرن المقبل؟ لقد تحدث الكاتب جون بيرنز عنها مؤكداً أن "الأهم هو بناء مقاربات مؤسساتية وتحليلية جديدة لمسألة الأمن". وتوسَّع بطرح مفهوم "الفجوة الثقافية" التي ستتأتّى من جراء مواجهة التحديات المستقبلية بواسطة الأدوات والمؤسسات الموجودة اليوم.

ورأى أربعة تحديات رئيسية هي: "الوقت، المشاكل الأمنية، المستلزمات المؤسساتية المطلوبة لهذين العاملين، والقدرات التحليلية التي يجب أن تواكب أية تحولات مؤسساتية". أما بالنسبة للتحديات غير الأمنية التي تواجه الحلف، فلخصها بالقول: "الطاقة، الغذاء، الأمراض، التغيُّر المناخي، الصين ونمور آسيا، التوقعات المتصاعدة، الشيخوخة، دول المغرب ودول الشرق الأوسط".

خاتمة

في المحصلة النهائية، إن استمرار حلف شمال الأطلسي، بعد زوال السبب الرئيسي الذي كان وراء وجوده، هو مؤشر لاستمراره في السنوات المقبلة كأمرٍ مُسلَّم به لا يخضع للمزيد من الجدل في الدوائر السياسية. لكن تبقى المسألة الرئيسية المتعلقة بسبل تنظيم علاقات الحلف مع روسيا، أوكرانيا والاتحاد الأوروبي.

إن قدرة الحلف على إعادة رسم الخريطة السياسية والعسكرية الأوروبية على ضوء هذه الاعتبارات، ستُحدِّد قدرته على التأقلم مع متغيرات سياسية حادَّة قد تطرح نفسها في المستقبل.

الأقليات الدينية والعرقية في تركيا
المجتمع والكيان والتحديات

د. محمود نور الدين(*)

الجمهورية التركية، التي أعلن مصطفى كمال (أتاتورك لاحقاً) تأسيسها في ٢٩ تشرين الأول / اوكتوبر ١٩٢٣، والتي رُسمت حدودها النهائية في اتفاقية لوزان الدولية في ٢٤ تموز / يوليو من العام نفسه، هي، لجهة التعددية العرقية والدينية، استمرارٌ للواقع الذي كانت عليه الدولة العثمانية على امتداد ستة قرون من عمرها، وريثة لها وحاملة، بالتالي، لكل حساسياتها ومخاطرها واحتمالاتها.

غير أن ما يميز الجمهورية الكمالية (نسبة لمصطفى كمال) هو أنها نجحت في تقليص الحيِّز المعترف به دولياً، الذي يُحدِّد بدقة مفهوم الأقليات وماهيتها. فالمواد من ٣٧ إلى ٤٤ من معاهدة لوزان حدّدت الأقليات في تركيا بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي، وهي المجموعات المسيحية واليهودية إلى أخرى صغيرة وقليلة العدد. ويندرج الأرمن واليونانيون، بصفتهم مسيحيين، في عداد هذه الأقليات.

لقد حقق مصطفى كمال، بهذا المفهوم للأقليات، إنتصاراً واضحاً وأساسياً في سباق

* خبير في الشؤون التركية. أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة، إذ أن اتفاقية "سيفر" (في ١٠ آب / أغسطس ١٩٢٠) أشارت في العديد من موادها إلى وجود أقليات على أساس عرقي (فضلاً عن الديني واللغوي) ـ بالمواد ١٤٧و١٤٨ و١٤٩ على سبيل المثال ـ إضافة إلى أن هذه الإتفاقية اعترفت بقيام دولة أرمنية مستقلة يضم جزءٌ منها مساحات واسعة من الأراضي التي تشكل الآن شرق تركيا، وكذلك بقيام حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا.

اتفاقية لوزان، طوت عملياً صفحة اتفاقية سيفر، وأعادت تركيب تركيا جغرافياً وعرقياً ولغوياً من جديد. مسألة واحدة أبقتها اتفاقية لوزان "شوكة" في خاصرة الكيان التركي الجديد، وهي الإقرار ليس فقط بوجود أقليات غير مسلمة، بل منحها كذلك كامل الاستقلالية في إدارة شؤونها الدينية والتعليمية واللغوية والأحوال الشخصية وتشييد معابدها. عدا ذلك، نصت المادة ٤٤ من اتفاقية لوزان على نوع من "الحماية" أو "الوصاية" الدولية على حسن تطبيق البنود الخاصة بالأقليات غير المسلمة، عندما أشارت إلى حق أي عضو من أعضاء مجلس "عصبة الأمم" في أن يلفت انتباه المجلس إلى أي "خرق أو خطر خرق أي من هذه الالتزامات"، وإمكان اتخاذ المجلس "أي إجراء أو إعطاء توجيهات حسب ما تدعو الضرورة".

وقد انطلق مصطفى كمال، من "التفويض" الذي أُعطي لجمهوريته (اللاحقة) ليمارس نهجاً عُرف بـ "الكمالية"، وهو مجموع التدابير والممارسات والإصلاحات التي قام بها أتاتورك طول حكمه وحتى وفاته عام ١٩٣٢.

لقد أشارت اتفاقية لوزان إلى أقليات غير مسلمة، لكنَّها لم تشر لا من قريب أو بعيد إلى أقليات مذهبية ضمن الدين الإسلامي، كانت تعاني الاضطهاد والقمع من جانب الأكثرية الحاكمة، بقدر ما كانت تعاني منه بعض الأقليات غير المسلمة.

وفي مقدمة هذه الأقليات المذهبية في المجتمع التركي، تأتي المجموعة العلوية. فهؤلاء العلويون، تعرَّضوا، خاصة خلال القرن السادس عشر للميلاد، لمذابح على يد السلطات العثمانية بتهمة الولاء للشاه الشيعي في إيران. وإذ توارى العلويون، بمعتقداتهم وميولهم، بعيداً عن العلنية، كان أتاتورك، بمبدأ العلمانية (النافي للدين الإسلامي، كما فهمه أتاتورك وحلفاؤه)، يُعطي العلويِّين فرصة ليعاودوا نشاطهم ويحاولوا أن يكونوا شركاء في الجمهورية الجديدة. ومع استعدادهم الكامل وانخراطهم القوي في هذا الاتجاه، بان جلياً، أن "الذهنية السنية"، الموروثة من العهد العثماني في التعامل مع غير المسلمين، ما زالت

تتحكم في العلاقة بين أركان النظام العلماني الجديد وبين العلويين، كفكر واتجاه، وليس كأفراد. بحيث أن العلمانيين الأتراك، بقدر ما كانوا "متطرفين" في عدائهم للتيارات الإسلامية، بقدر ما كانوا "إسلاميين"، بمعنى ما، في علاقتهم مع العلوية. فبقي أفرادها بعيدين عن المشاركة العقلية في إدارة الدولة، ولا سيما في المراكز الحساسة العسكرية والأمنية. ولم يُنظر إلى العلويين إلا بصفتهم "خزّاناً" للأصوات تتنافس على كسب ودِّه، أحزاب العلمانية اليسارية.

وتحوَّل هذا الواقع، مع مرور الوقت، إلى "مرارة" ثم إلى محاولة عمليَّة لبلورة "هوية" علوية بدأت بوادرها في السبعينات وشهدت اندفاعاً قوياً في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات وما زالت حتى الآن.

إن "المسألة العلوية" في تركيا تشكل أحد أبرز أوجه الشقاق المذهبي، وعاملاً مهماً جداً في العلاقة بين المشروع الإسلامي الذي تحمله التيارات الإسلامية وبين الواقع التعددي في المجتمع، الذي يشكل عقبة أمام اندفاعة المشروع الإسلامي ويقلّل من فرص نجاحه الكامل، خاصة في حال وصل إلى السلطة.

لقد نجح مصطفى كمال، من خلال اتفاقية لوزان، في رسم "وحدة عرقية" للأمة التركية. وانطلاقاً من عدم اعتراف الاتفاقية أو عدم الإشارة إلى وجود أقليات عرقية، غير تركية، خلاف ما ورد في اتفاقية سيفر، نجح مصطفى كمال في فرض مفهوم عرقي يعتمد على أساس العرق التركي، واعتبار كل الأقوام المتواجدين على الأراضي التركية أتراكاً، دماً ولغةً وثقافةً وتراثاً. وهكذا ما عاد من وجود للمجموعات العرقية الكردية والعربية واللازية والشركسية والكرجية وغيرها من المجموعات الأصغر عدداً. ورفع اتاتورك شعار "هنيئاً لمن يقول: أنا تركي"، وانطلاقاً من هذا المفهوم النافي للاعتراف بالآخر، حُرمت المجموعات العرقية غير التركية من التعبير عن هويتها وشخصيتها وتطلعاتها بلغاتها القومية، ومُنعت من فتح مدارس وجامعات ودور نشر ومحطات إذاعية وتلفزيونية تبث بلغتها. فالجميع، بموجب الكمالية، أتراك، لغةً وثقافةً وتراثاً.

وما كان لهذه السياسة الأتاتوركية حيال الأقليات العرقية، لتمرَّ بدون قلاقل واضطرابات جسَّدتها عملياً الأقلية الكردية التي يُقدَّر عددها اليوم بخمس السكان، أي حوالى ١٢ مليوناً وتتواجد بصورة رئيسية في مناطق جنوب شرق تركيا، وذلك من طريق انتفاضات وتمرُّدات لم تهدأ منذ العام ١٩٢٥ حتى اليوم، حيث يقوم حزب العمال

الكردستاني منذ العام ١٩٨٤ بحرب عصابات مكثفة ضد القوات الحكومية التركية، في مسعى لاستقلال المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا أو حتى منحها حكماً ذاتياً. ولا يبدو حتى الآن، في ظل هيمنة الجناح العلماني العسكري المتشدد على السلطة في تركيا، أن أحداً من القوى السياسية الرئيسية، علمانيين يساريين ويمينيين أو إسلاميين، في وارد الدعوة إلى منح الأكراد حقوقهم الثقافية، على الأقل، أو السماح لهم بالتعبير عن تطلعاتهم السياسية. وعلى هذا فإن المسألة الكردية، بصفتها قضية أقلية عرقية لكنها ذات حجم كبير عددياً، وبسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي يشكله تحرُّك حزب العمال الكردستاني؛ هي من العوامل التفتيتية القوية ليس فقط للمجتمع، بل كذلك، وهنا الأكثر خطورة، للكيان التركي. ويتوقف على كيفية التعاطي معها جانب كبير من مستقبل هذا الكيان.

إن بروز المسألتين العلوية والكردية، دون غيرهما من مشاكل المجموعات العرقية والدينية والمذهبية الأخرى، لا يقلل من الدور التفتيتي للمجتمع والكيان الذي يمكن أن تشكله هذه الأقليات، خاصة مع انتشار النزعة القومية والحريات وحقوق الإنسان، بعد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي. وإذا كانت أرمينيا، على سبيل المثال، قد ظهرت لأول مرة كدولة مستقلة بشكل كامل عام ١٩٩١ (بعد التفكك السوفياتي)، إلا أنها كانت مؤشراً على "عودة الروح" إلى المشكلة الأرمنية ببعدها التركي، والمتصلة بمطالبة الأرمن باستعادة أراضٍ تقع الآن ضمن الجمهورية التركية، مثل مناطق قارص وفان وارداخان وجوارها، خاصة أن معظم الأرمن الموجودين الآن في لبنان وسوريا وبعض المهاجر الغربية قد جاؤوا من المناطق المتنازَع عليها تاريخياً بين تركيا وأرمينيا.

ولا يقلُّ عنصر الأقلية اليونانية، ببعده الديني على الأقل، أهمية لجهة تأثيره على العلاقات التركية اليونانية، من جهة، والواقع القانوني للأقلية اليونانية في اسطنبول، حيث تسعى اليونان لتحويل الوضع القانوني لمقرِّ البطريركية الأرثوذكسية الرئيسية في العالم، والموجودة في منطقة "فينير" باسطنبول، إلى ما يشبه وضع الفاتيكان، أي دولة داخل الدولة التركية.

لقد نجحت الكمالية منذ العام ١٩٢٣ وحتى الآن في الحؤول دون تحوُّل واقع الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية في تركيا إلى عامل تفتيت فعلي للمجتمع والكيان، إلا أن واقع التطورات والأحداث طوال هذه الفترة يُظهر بوضوح أن مسألة الأقليات، ووعي أفرادها

المتزايد لشخصيتهم المتميزة، والسعي المكثف لتجسيد هذه الهوية، سوف تشكل عاملاً ضاغطاً بقوة على النظام في تركيا وأركان الإيديولوجيا الكمالية، في اتجاه البحث عن أشكال جديدة توفق بين التطلعات الخاصة للأقليات العرقية والدينية والمذهبية وبين الحفاظ على تركيا موحدة كياناً ومجتمعاً. وما لم تنجح مختلف الأطراف المعنية مباشرة بهذه المسألة، في التوصل إلى صيغة تعيد بناء المجتمع والدولة على أسس جديدة، أكثر معاصرة واستيعاباً للحقائق، فإن مسألة الأقليات في تركيا مرشحة لتتخذ أشكالاً أقل ما يمكن أن يُقال فيها إنها ستكون مهدِّدة لأسس الكيان والإيديولوجيا التي رسمها مصطفى كمال اتاتورك وما زال خلفاؤه أمينين لها حتى الآن.

١. الأقليات الدينية والمذهبية

العلويون

إذ يناهز عدد المسلمين في تركيا ٩٩ في المئة من عدد السكان، فإن الطائفة العلوية تمثل حالة فريدة وملتبسة في علاقاتها بالنظام العلماني كما في علاقاتها بالأكثرية السنيّة. ولا يصحّ أن نصنف الكتلة العلوية بـ "الأقلية" في ظل التقديرات التي تشير إلى أن عدد العلويين في تركيا يُقارب العشرين مليوناً.

ويتوزع العلويون أساساً على ثلاثة أعراق: العرب والأكراد والأتراك.

ويُطلق على العلويين العرب اسم النصيريين، ويناهز عددهم الثلاثمئة ألف نسمة يتواجد معظمهم في لواء الاسكندرون (يُطلق عليه الأتراك اسم "هتاي")، فيما يتوزع آخرون في أضنة (٣٠ ألفاً) ومرسين (١٢ ألفاً)، إضافة إلى اسطنبول وأنقرة. لغتهم الأم العربية.

أما العلويين الأكراد، فيُقدَّر عددهم بحوالى ٣٠ في المئة من مجموع الأكراد وحوالى خمس العلويين ككل، أي حوالى أربعة ملايين نسمة، يتواجدون في محافظات وسط وجنوب شرق الأناضول، ولاسيما في بينغول وتونجيلي وارزنجان وسيواس ويوزغات وايلازيغ وملاطيا وقهرمان مراش وقيصري وتشوروم وفي محافظات أخرى. لغة العلويين الأكراد، الكردية، ويتكلم قسم منهم الزازائية.

أما العلويون الأتراك، فيقطنون بصورة أساسية في بقع جغرافية متصلة ببعضها البعض تشكل الأناضول الداخلي، امتداداً إلى غربه، مع تواجد قليل على ساحل البحر الأسود. أما المحافظات التي يتواجدون فيها بكثافة فهي: سيواس، طوقات، يوزغات، نيفشهر، تشوروم، أماسيا، قهرمان مراش وأرزنجان.

ويُطلق على العلويين الأتراك أسماء عدة منها: العلويون، قيزيل باش (الرأس الأحمر). كما يتلقبون بألقاب أخرى محلية تبعاً للمنطقة التي يقطنون فيها. وإذ لا يرد مصطلح "علوي" في الإحصاءات الرسمية، فإن التقديرات حول عددهم تتفاوت من مصدر إلى آخر. وإذ يرجح البعض أن يكون عددهم ١٠ ـ ١٤ مليوناً، فإن الرقم الأقرب إلى الدقة هو ١٨ ـ ٢٠ مليوناً، علماً أن العلويين أنفسهم يرفعون العدد إلى ٢٥ مليوناً.

المعتقدات العلويّة

نظراً للاضطهاد الذي واجهه العلويون في تركيا على يد السلطات العثمانية، بدءاً من مطلع القرن السادس عشر للميلاد، فإن المعلومات حول معتقداتهم اتّسمت بالغموض والتشويش. لكن من الثابت أن المتصوف الكبير حاجي بكتاش يحتلّ مكانة رئيسية في العقيدة العلوية، حيث امتزج فكره (عاش بين ١٢١٠ و ١٢٧١ ميلادية) عند قدومه إلى الأناضول بالفكر العلوي ولم يعد ممكناً الحديث عن العلوية دون البكتاشية. ومع أن العلوية في تركيا تتقاطع بصورة مذهلة مع الفكر الشيعي الاثني عشري، إلا أن الكتمان والتقية في ممارسة العبادات "أنتجت" لاحقاً نمطاً خاصاً من الطقوس الدينية لا يمت بصلة إلى العبادات المعروفة إسلامياً، ويحتلّ "بيت الجمع" أو بيت الاجتماع، عند العلوية، مكانة الجامع عند المسلمين، ويقرؤون فيه عباداتهم.

الجمهورية والخروج إلى النور

ظهر العلويون في التاريخ السياسي للدولة العثمانية، كمناصرين وأتباع للدولة الصفوية الشيعية في إيران، لذا ذهبوا ضحية الصراع الصفوي ـ العثماني في مطلع القرن السادس عشر للميلاد حيث اتهمهم السلطانان بايزيد الثاني وسليم الأول بالولاء للصفويين، وأعملا السيف فيهم عامي ١٥١١ و ١٥١٣ مسيحية. وتوارى العلويون منذ تلك الفترة عن الساحة وانطووا على أنفسهم، إلى أن أعلن مصطفى كمال اتاتورك حرب التحرير الوطنية بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٣ والتي انتهت إلى رسم حدود تركيا كما هي عليها اليوم وإعلانها جمهورية.

وكان إعلان الجمهورية، ثم ممارسات مصطفى كمال المناقضة للدين الإسلامي، وصولاً إلى اعتماد العلمنة لأول مرة في تركيا؛ موضع ترحيب وسرور وتأييد مطلق من جانب العلويين الأتراك الذين وجدوا في هذه الخطوات فرصة مهمة وذهبية للخروج إلى النور لأول مرة بعد أربعة قرون من الاضطهاد. وهكذا أضحى العلويون الدعامة الأساسية للنظام

الجمهوري العلماني في تركيا. ولا غرو أن يرفع العلويون في جميع مناسباتهم إلى جانب صورتي حاجي بكتاش والإمام علي بن أبي طالب صورة مصطفى كمال اتاتورك أيضاً.

استمرار الحذر

مع كل ذلك، ورغم التحسن الكبير الذي طرأ على وضع المجتمع العلوي في تركيا، استمر العلويون في حذرهم من السلطة، واستمروا بعيدين عن الوظائف العليا وعاطلين عن العمل، خاصة أن معظمهم كان يقطن بعيداً عن الغرب التركي والمدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة. وكان مدى انفتاح الدولة على الإسلاميين أو عدم انفتاحها، مقياساً لتقدم العلاقة أو تراجعها بينها وبين العلويين. وعادت مخاوف العلويين إلى الظهور في الفترات التي كانت تشهد ميلاً إسلامياً لدى الحكومات التركية، مع "السياسة الإسلامية" التي اتبعها رئيس حكومات الخمسينات عدنان مندريس، وحكومات الائتلاف التي شارك فيها حزب السلامة الوطني الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان في السبعينات، وكذلك البعد الإسلامي في سياسات رئيس الحكومة، فرئيس الجمهورية، طورغوت اوزال في الثمانينات ومطلع التسعينات. وقد مارس النظام التركي عموماً، من جهة، تشدّداً علمانياً حيال الحركات الإسلامية، فيما كان النظام نفسه يتحرك، من جهة ثانية، بـ "ذهنية إسلامية سنيّة" حيال العلويين، بحيث كان يشعر هؤلاء بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. لا بل مورست أعمال عنف ضد العلويين في أواخر السبعينات وفي النصف الأول من التسعينات، ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى العلويين، فيما كانت أصابع الاتهام تشير إلى تواطؤ القوى الأمنية في هذه المجازر.

ويُعتبر انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ محطة سوداء في تاريخ العلويين. إذ أقرَّ النظام العسكري الجديد، في سياق تعزيز الاتجاهات الإسلامية السنيَّة، إدخال تدريس الدين، مادةً إلزامية في جميع المدارس، مع تضمينها في دستور العام ١٩٨٢ الذي ما زال معمولاً به حتى الآن. كما شجع هذا النظام تشييد الجوامع في القرى والمناطق العلوية. وقد أصابت ممارسات إنقلابيي ١٩٨٠، بأذى بالغ، أحزاب اليسار العلماني، وانعكس ذلك على العلويين الذين يُشكلون القاعدة الأساسية والعريضة لهذه الأحزاب.

البيان العلوي

وتبعاً لذلك، كانت الثمانينات بداية ظهور تململ واضح من جانب العلويين مما يجري حولهم وضدهم. وكان ما سُمِّي بالبيان العلوي الذي أصدره مثقَّفون علمانيون من كل

الطوائف والمذاهب والأعراق، جدثاً مهماً ومحطة بارزة في مسيرة علويِّي تركيا، إذ طرح هذا البيان (صدر في آذار ١٩٨٩)، ولأول مرة في تركيا وبجرأة نادرة، المسألة العلوية في تركيا على النحو التالي:

ـ إن العلوية جناح من الإسلام الموجود في تركيا.

ـ يعيش في تركيا عشرون مليون علوي.

ـ إن المسلمين السنَّة في تركيا لا يعرفون شيئاً عن العلويين، بل تحكم سلوكهم الأحكام المسبقة والشائعات التي انتشرت منذ العهد العثماني وما زالت. وليس من حق هذه الذهنية العثمانية أن تعيش في هذا العصر.

ـ إن رئاسة الشؤون الدينية تمثل فقط الإسلام السني في تركيا.

ـ في المقابل، تعمل الدولة على تجاهل وجود العلويين، وإظهار تركيا على أنها دولة سنية في حين أن ثلث السكان هم من العلويين.

ـ مع أن اضطهاد العلويين انتهى مع تأسيس الجمهورية، إلا أن الضغوطات النفسية والسياسية والاجتماعية ما زالت مستمرة، بحيث لم يستطع العلويون بعد استخدام حقّهم في حرية التفكير والمعتقد الديني والقناعات التي كفلتها شرعة حقوق الإنسان والمادة ٢٤ من الدستور التركي.

ـ إن الإعلام، بمختلف وسائله، لا يُقدِّم معلومات كثيرة عن العلويين: شخصياتهم، أعيادهم، أشعارهم، موسيقاهم وفولكلورهم.

ـ على الدولة منع رئاسة الشؤون الدينية من إقامة جوامع في القرى العلوية أو إرسال أئمة مساجد إليها.

ـ هناك دعاية ضد العلويين في المدارس. ويجب إلغاء مادة الدين الإجبارية في المدارس، لأن هذا يخالف مبدأ علمانية الدولة.

ومنذ صدور البيان العلوي، قام العلويون بمحاولات عديدة لإثارة أوضاعهم ورفعها إلى العلن. وشجَّع على تكثيف تحركهم الإشارات التمييزية منها التي كانت تصدر أحياناً من كبار مسؤولي الدولة، ومن بينهم رئيس الجمهورية الراحل طورغوت اوزال، الذي اتخذ في العام ١٩٩٠ مواقف مذهبية حيال دخول الدبابات السوفياتية حينها إلى باكو عاصمة اذربيجان، وتجاهل سحق الدبابات للثورة الأذربيجانية بقوله: "إنهم شيعة (الآذريُّون)، ونحن

سنَّة". ويرى المفكر العلوي المعروف عز الدين دوغان أن موقف اوزال هذا "يُظهر الخلل الكبير جداً في إدارة الجمهورية التركية". فيما يشير المفكر العلوي الآخر جمال شينير إلى أن رفض نظام ١٢ أيلول ١٩٨٠ الانقلابي للعلويين، لم يكن موجوداً من قبل.

الإحياء العلوي

تبعاً لذلك، تكاثرت في السنوات الأخيرة الجمعيات التي تُعنى بإحياء الثقافة العلوية، وهي مظهر من الوعي، الذي يزداد، للهوية العلوية والرغبة في حضور أكثر فاعلية في الساحة السياسية والاجتماعية في تركيا.

وقد بُرِّرت المطالب العلوية بصورة واضحة ومحددة في بيان مشترك أصدرته مجموعة جمعيات وهيئات علوية، ونُشر بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣٠، وقد جاء في خطوطه الرئيسية ما يلي:

ـ إلغاء إيديولوجية الدولة السنيَّة وجعل الدولة مدنية.

ـ رفع دعم الدولة لرئاسة الشؤون الدينية، ومواجهة كل طائفة بنفسها لاحتياجاتها الدينية. وبالتالي، قطع كل الدعم المخصص من الميزانية العامة لرئاسة الشؤون الدينية. وفي ذلك خدمة للسلم الأهلي.

ـ يجب تطبيق مفهوم الدولة العلمانية بصورة كاملة غير منقوصة، ومعاقبة الأفكار المعادية للعلمانية، وبالتالي للديمقراطية، لكي تحيا العلمانية والديمقراطية.

ـ يجب إلغاء التعليم الديني السنِّي من المدارس من أجل ضمان فعلي للسلام الأهلي.

ـ إلغاء المواد المخالفة للعلمانية ولمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية من الدستور.

ـ رفع الحظر السياسي على المنظمات الجماهيرية الديمقراطية وطلاب الجامعات ورجال العلم والعمال.

ـ إنهاء سيطرة عرق محدَّد وتوسيع حقوق المواطنية.

ـ يجب التطبيق الكامل من دون نقصان أو قيود، للمواثيق الدولية في بلاد تركيا.

العلويون بين الاستقلال والإنكار

تبدو مطالب تشريع "بيوت الجمع"، أي مراكز العبادة والثقافة عند العلويين، أو تمثيلهم في رئاسة الشؤون الدينية، أو إقامة رئاسة شؤون دينية خاصة بهم، وكذلك إلغاء تدريس مادة الدين في مدارسهم على الأقل؛ هي المحور الأكثر حساسية من هذه المطالب.

وتكاد مواقف الأطراف غير العلوية، من رئاسة الشؤون الدينية، والحركات الإسلامية، الصوفية منها والسياسية، تتّفق على معارضة اعتبار العلوية ديناً أو مذهباً أو حتى جناحاً أو تياراً في الإسلام. فيما تقف الدولة (العلمانية) موقفاً أقرب إلى استغلال النقمة العلوية، منه إلى التجاوب مع رغبات العلويين ومطالبهم.

رئيس رئاسة الشؤون الدينية في تركيا، محمد نوري بيلماز، يقول حول مطلب تمثيل العلويين في الرئاسة الدينية (ميلليت ١٥/١١/١٩٩٤): "إن الرئاسة ليست مدافعاً عن مذهب محدد. إنها ممثلة للإسلام. وكما أن الرئاسة لا تعامل أحداً بصورة استثنائية، فهي لا تنظر بحرارة إلى مطالب المعاملة الخاصة". ويرفض بيلماز الاعتزاز بالعلوية ديناً أو مذهباً إسلامياً: "إن ادعاء كونهم امتداداً في الأناضول للمعركة السياسية التي بدأت قبل ٤٠٠ سنة لا يفيد انساناً في بلدنا اليوم بشيء. نحن مقتنعون بأن الصورة العلوية التي يحاول المثقفون العلويون تعميمها في الإعلام والصحافة، خاطئة. إن إظهار العلوية كدين جديد أو كمذهب جديد، والمطالبة بحلٍّ هذه المسألة، ناتج عن عدم المعرفة بمسيرة العلوية".

وكانت مجلة رئاسة الشؤون الدينية قد نشرت في مطلع العام، مقالة تنتقد بشدة العلويّين: "يقولون ليتمثل العلويون في رئاسة الشؤون الدينية. كم ذلك خاطئ. هل العلويون دين؟ لا. هل هم مذهب؟ لا. هل هم طريقة؟ لا. إذن لماذا وكيف سيتمثلون؟".

ويتحدث باللهجة نفسها إمام أحد الجوامع قائلاً: "ليس من شيء اسمه العلوية. إنهم مواطنون أتراك. ولا وجود لهذا المذهب. وعددهم لا يتجاوز السبعة ملايين". ويقول آخر: "لا شيء اسمه علوية. كل واحد كان مسلماً. حتى الجمهورية الأولى كانت مسلمة في الصفحة الأولى من الدستور".

ولا يختلف رأي حزب "الرفاه" الإسلامي، عن رأي رئاسة الشؤون الدينية. فالنائب والوزير السابق عبد اللطيف شينير يصف أماكن عبادة العلويين بأنها "أماكن تسلية". ولا يعتبر العلوية مذهباً، وبالتالي من غير الممكن، برأي شينير، تمثيلها في رئاسة الشؤون الدينية.

ومع ذلك، فإن حزب الرفاه يسعى دائماً إلى اكتساب تأييد القاعدة العلوية التي ما زالت عصيَّة على اختراق الحركات الإسلامية لها. وباستثناء حالات محدودة في انضمام رؤساء بلديات علوية، أو غيرهم إلى حزب الرفاه، فإن التأييد العلوي التقليدي كان يذهب دائماً

إلى الأحزاب الأكثر علمانية، التي كانت تتمثل في حزب الشعب الجمهوري، والآن ممثلة في أحزاب اليسار العلماني ولا سيما حزب الشعب الجمهوري. غير أن الأحداث الدموية التي تكررت ضد العلويين في سيواس عام ١٩٩٣ وفي ضاحية "غازي عثمان باشا" باسطنبول عام ١٩٩٥، في ظل حكومات كان يشارك فيها حزب الشعب الجمهوري، واتُّهمت جهات في الدولة بالتورط بها؛ شكّلت صدمة للعلويين، وكانت مفترقاً لتعديل ولائهم التقليدي لأحزاب اليسار العلماني في اتجاه البحث عن خيارات أخرى. وبالفعل، ظهرت لأول مرة في تاريخ تركيا، أحزاب، بهذا الحجم أو ذاك، تدّعي أنها "علوية" وتهدف إلى أن تكون معبِّرة عن هوية العلويين وشخصيتهم ومطالبهم وطموحاتهم. ومن غير الواضح مدى إمكانية هذه الأحزاب في النجاح واكتساب جزء من القاعدة العلوية، بعد سنوات وعقود من التأييد التقليدي لليسار العلماني.

أما على صعيد الدولة، فإن معظم المسؤولين يتعاطون بحذر شديد مع "الصحوة العلوية". فهم من جهة، علمانيون يجدون في الأصوات العلوية مصدراً أساسياً لدعم العلمانية؛ ومن جهة ثانية، لا يستطيعون الخروج من "الذهنيَّة السنيَّة"، وريثة قرون من السيطرة على السلطة. وكانت الدولة، والأحزاب التي تكون في السلطة، تقترب من العلويين ومطالبهم بمقدار تعاظم قوة التيار الإسلامي، وتبتعد عنهم، كلما ابتعد شبح "الخطر الإسلامي". أي أن النظام التركي نظر إلى العلويين مجرد أداة تُستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من الإسلاميين، ولهذا تعدَّدت محاولات الأحزاب ولا سيما التي كانت في السلطة منذ أوائل التسعينات وحتى اليوم، للإنفتاح على الكتلة العلوية، فشارك مسؤولون، ومنهم رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، في احتفالات حاجي بكتاش العلوية في العام ١٩٩٤ للمرة الأولى في تاريخ تركيا. ودعا بعض الوزراء إلى تحقيق بعض المطالب العلوية، مثل تشريع بيوت عبادتهم وفتح معاهد لتخريج أئمة خاصة بالعلويين وبالتالي "تصحيح الخطأ"، بتعبير أحد زعماء حزب الطريق المستقيم. وفي عهد حكومة مسعود يلماز، خصصت الدولة جزءاً من ميزانيتها دعماً لبعض الجمعيات العلوية.

إنَّ "المسألة العلوية" تُضيف بنداً أساسياً إلى "لائحة" القضايا المصيرية التي تشغل بال تركيا، إضافة إلى المسألة الكردية، والنزاع العلماني ـ الإسلامي، والمشكلات الاقتصادية والإقليمية. وأهمية المسألة العلوية أنها تطال ذهنية متجذرة في الدولة عمرها مئات السنين، لم تستطع التجربة العلمانية منذ ثلاثة أرباع القرن، أن تمحوها أو حتى تخفف

منها. ومن هنا الصعوبة والشراسة، التي قد تتخذها في المستقبل أية مواجهة بين الأطراف المعنية بهذه المسألة. وعلى ضوء المسار الذي ستتخذه المسألة العلوية، يتوقّف جانب كبير من صورة الدولة والمجتمع والكيان وبالتالي مستقبل تركيا.

اليهود

تشير تقديرات العام ١٩٩٢ إلى أن عدد أعضاء الجالية اليهودية في تركيا لا يتجاوز الخمسة وعشرين ألفاً. ومع ذلك، حظيت علاقتهم بمركز السلطة، منذ نزوحهم من اسبانيا بعد العام ١٤٩٢ إلى الدولة العثمانية، باهتمام المؤرخين والباحثين، ونُسب إليهم دورٌ بارز في العديد من المحطات التاريخية الفاصلة في التاريخ التركي الحديث. وأسهم تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، في منح اليهود الأتراك قوة إضافية، إلى قوتهم الاقتصادية والإعلامية. ومع أن هذا الدور بقي كامناً وبعيداً عن الأضواء، إلا أن بدء محادثات التسوية بين العرب وإسرائيل في مدريد خريف ١٩٩١، وما كان سبقها من تقارب فلسطيني ـ إسرائيلي بعد الاعتراف الفلسطيني الضمني عام ١٩٨٨ بوجود الكيان الصهيوني؛ كان مشجعاً ليهود تركيا للتخلي عن حذرهم، والخروج إلى دائرة النشاط العلني المستمر حتى الآن.

الأكثرية الساحقة من يهود الدولة العثمانية جاؤوا إليها من اسبانيا في العام ١٤٩٢، بعد سقوط الأندلس بيد الكاثوليك، وتخيير محاكم التفتيش لهم بين اعتناق المسيحية أو المغادرة. وفضلت فئة منهم، تقارب المئة ألف، أن تقصد الدولة العثمانية، اسطنبول تحديداً، حيث شارك أفرادها، بفعالية، بحكم معرفتها باللغات الأجنبية وخبرتها في شؤون المال، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، كما استطاع البعض منهم الوصول إلى مراكز إدارية رفيعة المستوى. وعاشوا على امتداد قرون في مناخ من التسامح والحرية، خلاف ما كان عليه وضع اليهود في الدول الأوروبية الأخرى. غير أن بدء ظهور دعوات يهودية، منذ مطلع القرن السابع عشر، إلى العودة إلى "أرض الميعاد"، كان بداية تراجع دور اليهود في الدولة، مما ساعد على تعاظم النفوذ الأرمني داخل السلطنة.

ومع اشتداد النشاط الصهيوني للعودة إلى فلسطين، من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قام اليهود الأتراك بدور بارز في حركة "الاتحاد والترقي" الهادفة إلى إسقاط نظام السلطنة. وكان انهيار السلطنة ذاتها في نهاية الحرب العالمية الأولى، شرطاً أساسياً لوضع " وعد بلفور" الإنكليزي لتأسيس وطن يهودي في فلسطين، موضع التنفيذ.

وجاء إعلان الجمهورية في تركيا، عام ١٩٢٣، لينعكس في جانب منه، سلباً على كل الأقليات غير المسلمة، الأرمنية واليونانية واليهودية، ذلك أن ضريبة فُرضت لاحقاً على هذه الأقليات بمقدار عشرة في المئة على الفرد الواحد. وتسبَّب ذلك في إفقار معظم أفراد هذه الأقليات واضطرارهم للهجرة إلى الخارج. ومن هؤلاء اليهود بحيث لم يبق منهم عشية تأسيس دولة إسرائيل سوى ثلاثين ألفاً، بعدما كانوا عام ١٩٢٧ حوالى الثمانين ألفاً. ومع تأسيس إسرائيل، غادر البعض منهم إليها، غير أن وطأة ضريبة الثروات لم تحل دون دور مركزي لليهود الأتراك في الاقتصاد التركي. فقد كانت لهم اليد الطولى منذ الأربعينات، في صناعات القماش والكاوتشوك والجوارب والحرير والمظلات والجزمات والدباغة. وكان اليهود رواداً لصناعة السيارات والكيميائيات والصيدلة وفي قطاع الإعلان وفي الألبسة الجاهزة. وما زال هذا الدور مستمراً حتى الآن. ويبرز من أسماء رجال الأعمال اليهود حالياً كلٌّ من جاك قمحي واسحاق آلاتون وفيتالي هاكو.

ويُعتبر العام ١٩٨٩، محطة بارزة في مسيرة اليهود الأتراك، حين خرجوا بصورة كاملة إلى العلن من خلال تأسيس ما سمي بـ "مركز الـ٥٠٠"، بمناسبة مرور خمسمئة سنة على خروجهم (عام ١٤٩٢) من اسبانيا وقدومهم إلى تركيا. وقد شجَّعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي الراحل طورغوت اوزال، ورغبته في توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية عن طريق كسب ودّ اللوبي اليهودي في أميركا وبالتالي دعم اليهود الأتراك. وقد ساعد المناخ الجديد على ازدياد الحضور اليهودي في تركيا، ولا سيما في حقلي الاقتصاد والإعلام المكتوب والمرئي، حيث تعود ملكية بعض الوسائل الإعلامية المؤثرة لأوساط يهودية، فضلاً عن أن اليهود أنفسهم يُصدرون باللغة التركية صحفاً ومجلات خاصة بهم أبرزها: صحيفة "شالوم" الأسبوعية.

إلى ذلك استطاع اليهود في تركيا إيصال أحد رجال أعمالهم، جيفي قمحي، إبن رجل الأعمال المعروف جاك قمحي، إلى البرلمان، في انتخابات العام ١٩٩٥ على لائحة حزب الطريق المستقيم عن دائرة اسطنبول. غير أن قمحي استقال من الحزب في العام ١٩٩٧، بعدما اعترض على النهج الذي تتبعه حكومة نجم الدين اربكان الإسلامي والذي كان حزب الطريق المستقيم شريكاً فيها. وفي الواقع، استطاع اليهود في تركيا، في السابق، إدخال تسعة من بينهم إلى البرلمان في أوقات مختلفة بين العام ١٩٣٥ و١٩٦٠. إلا أن أحداً منهم لم ينجح في أية انتخابات نيابية لاحقة.

ومعظم النواب اليهود الفائزين كانوا قد اختيروا عن مدينة اسطنبول، المركز الرئيسي للتواجد اليهودي في تركيا، حيث يُقدَّر وجود ١٨ ألفاً منهم، فيما يوجد حوالى الألفين في مدينة ازمير، بينما يتوزع الباقون على انقرة وبورصة وتشاناف قاله وادرنه. ويتركز وجود اليهود في اسطنبول في أحياء نيشان طاشي، شيشلي،سعادية، بورغاز، هيبلي وبويوك أضه. وكان يتواجد آلاف من اليهود في مناطق تركية أخرى مثل تراقيا الأوروبية وديار بكر وماردين وفان وحقّاري (في جنوب شرق تركيا)، غير أنهم هاجروا جميعهم إلى إسرائيل بعد العام ١٩٤٨. ويُعتبر حي باي أوغلو في اسطنبول مركزاً رئيسياً لنشاط اليهود التجاري.

وعندما قدم اليهود من اسبانيا إلى تركيا، كانت لغتهم الرئيسية اليهودية ـ الإسبانية، لكن عدد الذين استمروا يعرفون هذه اللغة كان يتناقص تدريجياً، وهو يشكل اليوم نسبة ١٠ ـ ١٥ في المئة من مجموعهم. لذا تخصص لهم صحيفة "شالوم" مثلاً إحدى صفحاتها باللغة اليهودية ـ الإسبانية. وإذ يتحدث جميع اليهود الأتراك باللغة التركية، ويعتبرونها لغتهم الأم، فإن ثمانية في المئة فقط يعرفون اللغة العبرية. وهذا استدعى مؤخراً فتح دورات أو إعطاء دروس باللغة العبرية في المدارس اليهودية باسطنبول. واللغة الأجنبية الشائعة بينهم هي الفرنسية (٩٦ بالمئة)، الإنكليزية (٤٨ بالمئة)، اليونانية (٣٣ بالمئة)، الألمانية (٣١ بالمئة) وقليل منهم ممن كانوا يعيشون في جنوب شرق البلاد، يعرفون العربية والكردية.

أما على الصعيد المذهبي، فيتوزع يهود تركيا على ثلاثة مذاهب: السفاردية، الاشكنازية والقرائطية (بالنسبة لليهود من شبه جزيرة القرم). ولليهود عدة كنيسات في اسطنبول وازمير وبورصة، وفي اسطنبول يوجد مقر الحاخام الأكبر راف دافيد أسيو.

ويقوم اليهود الأتراك اليوم بدور حيوي في توثيق التقارب، الذي بلغ منذ مطلع العام ١٩٩٦ درجة التحالف بين كل من تركيا وإسرائيل. وتنشط وسائل الإعلام التي يملكونها أو يؤثرون فيها في الترويج للقواسم المشتركة بين البلدين ولـ "النموذج" الإسرائيلي المتقدم تكنولوجياً وديمقراطياً (!)، ولتحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض، بغالبيته، للسياسة العدوانية الإسرائيلية. وما يُلفت النظر، أنه في حين تركز وسائل الإعلام على الجانب العسكري من التحالف التركي ـ الإسرائيلي، فإن حركة مكثفة وواسعة جداً تقوم على قدم وساق لإقامة روابط وتواصل بين هيئات المجتمع المدني، التجارية والإعلامية

والفكرية والنقابية وما إلى ذلك، في البلدين. كما أن الجماعة اليهودية والحاخامية الكبرى في اسطنبول، هي صلة وصل أساسية بين السلطات التركية وجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة.

اليونانيون

الطائفة الثالثة التي اعترفت بها معاهدة لوزان، كأقلية، هي الطائفة اليونانية التي اكتسبت لذلك حق تأسيس مؤسسات خاصة بها من كنائس ومدارس ومطابع وإلى ذلك. غير أن النزاعات المفتوحة بين كل من اليونان وتركيا، والتي تمتد عميقاً في التاريخ والجغرافيا والحضارة، أعطت الوجود اليوناني في تركيا حساسية خاصة، فتعرَّض أحياناً، تبعاً للتطورات السياسية بين اليونان وتركيا، إلى التضييق، الأمر الذي دفع بالعديد من اليونانيين الأتراك إلى الهجرة إلى اليونان ودول أوروبية أخرى، بحيث يُقدَّر عدد من تبقى منهم في تركيا اليوم بين الخمسين والثمانين ألفاً، رغم أن هناك من يخفض هذا الرقم إلى عشرة آلاف فقط. ويتوزع هؤلاء، بغالبيتهم، في اسطنبول، مع وجود عدد قليل في ازمير، على ساحل بحر إيجه، وانقرة وطرابزون.

وفي اسطنبول يقطن معظم اليونانيين في منطقة "غلطة" المطلة على "الخليج"، وفي "باي اوغلو" المحاذية لها وفي جزر الأمراء، وبورغاز وبويوك أضه وهيبلي السياحية الأرستقراطية، فضلاً عن وجود بضعة آلاف في جزر تركية مقابل الجزر اليونانية، مثل تشاناق قاله وغوكجيه أضة وبوزجا أضة. وما زال اليونانيون يقومون بدور مهم في الحركة التجارية في اسطنبول رغم تضاؤل أعدادهم في السنوات الأخيرة. وينتمي اليونانيون الأتراك مذهبياً إلى الكنيسة الأرثوذكسية التي مقرها الرئيسي في العالم كله في منطقة فينير في اسطنبول، مع وجود أقلية صغيرة جداً تنتمي للكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية. وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة التجاذبات السياسية الحادة بين انقرة وأثينا حول وضعية بطريركية فينير ودورها في الحياة الدينية لأرثوذكس العالم. وساعد على فتح صفحة هذه القضية، سقوط الشيوعية في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وعودة الأرثوذكسية بقوة إلى روسيا، واتهام تركيا لكل من اليونان وروسيا وبلغاريا وغيرهم بتشكيل حلف ديني أرثوذكسي يستهدف تطويق تركيا، ومحاولة اليونان تحويل الوضع القانوني لبطريركية اسطنبول بالنسبة للأرثوذكس في العالم إلى ما يشبه الوضع القانوني للفاتيكان في روما بالنسبة لكاثوليك العالم، وما يعني ذلك، بنظر الأتراك، من

إنشاء دولة داخل الدولة التركية. وتزداد هذه الحساسية مع النزاع المستمر على الحدود الجغرافية بين تركيا واليونان في بحر ايجه وقبرص، واتهام الأتراك المستمر لليونان بأنها تسعى دائماً إلى إضعاف تركيا وتقسيمها أملاً في استعادة المجد البيزنطي الذي انتهى مع فتح مدينة القسطنطينية (اسطنبول) على يد السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٢.

الأرمن

يُعدُّ الأرمن من أقدم الشعوب التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناضول. وعندما أسَّس الأتراك العثمانيون دولتهم عام ١٣٠٠ ميلادية، انخرط الأرمن في الدولة الجديدة، فكان لهم حضور قوي في مختلف المجالات ووصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية. غير أن النزاعات القومية التي هبَّت على السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر واشتدت في أواخره ومطلع القرن العشرين، أفسدت العلاقة الجيدة تاريخياً بين الأرمن وقادة السلطنة، الأمر الذي أفسح المجال أمام حدوث مذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من الأرمن (يُقدِّرها الأرمن بمليون ونصف المليون، فيما ينفي الأتراك جملةً وتفصيلاً حدوثها من الأساس) في أواخر القرن التاسع عشر وفي العام ١٩١٥. وقد أدت هذه الأحداث إلى حدوث موجة نزوح شاملة للأرمن من شرق تركيا إلى الدول المجاورة ولا سيما إلى لبنان وسوريا. غير أن اتفاقية لوزان ١٩٢٣ اعترفت للأرمن، كما لليهود اليونانيين، بصفة وضع الأقلية، وحقها في افتتاح مدارس خاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والنشر باللغة الأرمنية وكذلك الحرية الدينية.

وكان من جراء تفريغ الأناضول الشرقي من السكان الأرمن، تحوُّل من تبقَّى منهم إلى المدن الكبرى، ولا سيما اسطنبول، وممارسة نشاطات تجارية وحرفية في نطاق ضيق. وقد خلقت الروابط بين الدياسبورا الأرمنية في العالم وأفراد الطائفة الأرمنية في تركيا، شكوكاً لدى السلطات التركية التي كانت تتخذ إجراءات من وقت لآخر لتضييق نشاط السكان الأرمن.

اليوم، من أصل مئات الآلاف من الأرمن كانوا يسكنون في تركيا عشية الحرب العالمية الأولى، وبعد موجات الهجرة الكثيفة خلال الحرب وبعدها، لم يبقَ في تركيا الآن سوى بضعة آلاف تتفاوت التقديرات حول عددهم من خمسين إلى ثمانين ألفاً، تعيش أكثريتهم الساحقة في اسطنبول حيث يوجد المقر الرئيسي لبطريركيَّتهم في منطقة "كوم قابي" في مقر فرعي في منطقة "روملي حصار"، وفروع أخرى في محافظات: قيصري، ديار بكر والإسكندرون.

وما يزال يوجد حوالى الألف شخص في مدينة أنقرة. ويتحدث هؤلاء جميعاً اللغة الأرمنية، فيما يتوزعون مذهبياً على ثلاث كنائس: الكنيسة الغريغورية الأرثوذكسية، والكنيسة الكاثوليكية الرومية والكنيسة البروتستانتية.

وباستثناء حالات قليلة جداً، فإن مشاركة الأرمن في الحياة السياسية التركية معدومة تقريباً.

السريان والكلدان

ومن الأقليات الدينية في تركيا، نجد كذلك مجموعة من السريان وهم سوريون يدينون بالأرثوذكسية، ويقطنون، تبعاً لذلك، في مناطق قريبة من الحدود السورية ولا سيما في ماردين، ونصيبين وميديات وسافور وقيلليت وايديل وديار بكر. غير أن معظمهم هاجر إلى اسطنبول، حيث يقدر عدد القاطنين منهم فيها حوالى العشرين ألفاً. كما أن أعداداً كبيرة منهم غادرت إلى أوروبا. ويتحدث السريان الأتراك اللغة السريانية، ولهجات أخرى مشتقة من اللغة الآرامية.

أما الكلدان، فيقارب عددهم العشرة آلاف نسمة، يقطنون المناطق المحاذية للحدود السورية ـ العراقية في تركيا ولا سيما في ماردين (مدينتا ايديل وسيلوبي) وفي حقّاري (مدينتا اولوديري وبيت الشباب) وفي سعرت (مدينتا برفاري وشيرناك). كذلك يوجد البعض منهم في ديار بكر وميديات واسطنبول، يتحدثون اللغة الكلدانية ويتبعون لبابا روما، فيما توجد مطرانيتهم في اسطنبول وبطريركهم الأكبر في الموصل (العراق).

ولا تُعدم الفسيفساء التركية من وجود أقليات عرقية ودينية أخرى تتراوح أعدادها بين مئات وبضعة آلاف، ومن هؤلاء الآليان (خمسون ألفاً) وهم مسلمون منفيون، والروس والألمان والأستونيُّون ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى (أوزبك، قرغيز، قازاق، تاتار، اويغور، اذريُّون، . . .) وغيرهم.

٢ . الأقليات العرقية

الأكراد

يشكل الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي. وإذ يقارب تعداد سكان تركيا حوالى ٦٠ ـ ٦٥ مليوناً، فإن الأكراد يُقدَّرون باثني عشر مليوناً أو حوالى خمس السكان، وإن كانت التقديرات شبه الرسمية تشير إلى ٥ ـ ٧ ملايين كردي. مع الإشارة إلى

أن الإحصاءات الرسمية لا تتضمن التمييز بين الأعراق، ذلك أن معاهدة لوزان، لم تعترف سوى بوجود أقليات على أساس ديني، أي أقليات غير مسلمة (الأرمن، اليونانيون، اليهود)، ولم تعترف بوجود أقليات عرقية. وعلى هذا الأساس، فإن الإيديولوجيا الرسمية التركية، الإيديولوجيا الكمالية، لم تعترف مطلقاً بالأكراد كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي، واعتبرتهم أتراكاً، وكانت تطلق عليهم لقب "أتراك الجبال". واستمرت هذه النظرة الرسمية سائدة حتى آخر العام ١٩٩١ حين أقر رئيس الحكومة التركية حينها (والرئيس الحالي للجمهورية) سليمان ديميريل، بوجود "واقع كردي"، خلال جولة له في جنوب شرق تركيا، حيث الغالبية كردية.

ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ولا سيما في محافظات: حقّاري، فان، آغري، بتليس، موش، دياربكر، اوفا، قارس، ماردين، بينغول، ايلازيغ، تونجيلي، آدي يمان، ارزبخان، غازي عينتاب، ملاطيا. ويتوزع الأكراد في تركيا مذهبياً بين سنَّة (٧٠ في المئة، ومعظمهم شافعيُّون) وبين علويين (٣٠ في المئة) مع وجود أقلية تقدر بـ ١٠ ـ ٢٠ ألفاً من اليزيديين (أو الأزيديين). ويتحدثون جميعاً اللغة القرمانية (أي الكردية المعروفة). وتنشط في صفوفهم الطرق الدينية التقليدية، وفي مقدمتها النقشبندية والقادرية، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري. ويُعتبر أكراد تركيا امتداداً لأكراد العراق وإيران وسوريا. ويُطلق تاريخياً على المناطق التي يقطنونها اسم "كردستان"، لذا يعتبر أكراد تركيا مناطقهم بأنها "كردستان الشمالية" فيما أراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية" وأراضي إيران الكردية "كردستان الشرقية". ولا يقتصر الوجود الكردي في تركيا على المناطق التي ذكرناها، ذلك أن التخلف الاقتصادي في هذه المناطق والاضطرابات الأمنية الدائمة بين المقاتلين الأكراد والقوات الحكومية، دفعت على امتداد عقود، عدداً كبيراً منهم إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمناً، وكانت كلٌّ من اسطنبول وأنقرة هدفاً مفضَّلاً الأمر الذي أدى إلى نشوء ضواحٍ بكاملها في المدينتين يسكنها أكراد، حيث يقدر عددهم في اسطنبول فقط بحوالى ٣ ـ ٤ ملايين كردي. فضلاً عن ذلك، فإن أعداداً كبيرة من أكراد تركيا هاجرت مباشرة إلى دول أوروبا الغربية، ويقدر عددهم بحوالى المليون نسمة نصفهم في ألمانيا.

أمَّا المشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا فهي عدم اعتراف الدولة (الكمالية) بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، وبالتالي رفض منحهم ما يمكِّنهم من تجسيد

هويتهم المستقلة، ثقافياً وسياسياً، مثل حق التعلُّم في المدارس باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكردية، بمختلف تجلياتها، أو فتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية وما إلى ذلك من مظاهر التعبير عن خصوصية ثقافية متميزة. واستتبع ذلك، منع الدولة، في الدستور والقوانين، من تأسيس أية منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني، والحؤول، بالتالي، دون تأسيس الأكراد أحزاباً تعكس تطلعاتها السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي، على سبيل المثال. وحين أسَّس بعض الأكراد أحزاباً تُعبِّر، ضمناً، عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر وتعريض زعمائها للسجن أو النفي. وقد تكثَّفت عمليات الحظر هذه في النصف الأول من التسعينات.

ومع تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، واعتبار اتاتورك جميع المواطنين "أتراكاً"، كان ذلك يعني نفي وجود كل عرق آخر وفي مقدمهم الأكراد. وكانت ردة فعل هؤلاء المباشرة بالقيام بانتفاضات وعصيانات في العشرينات والثلاثينات، وأهمها انتفاضة الشيخ سعيد الكرادي عام ١٩٢٥ وانتفاضة آغري بين ١٩٢٨ و ١٩٣٠ وانتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٨. وكانت هذه الانتفاضات تُواجَه بقمع دموي من جانب الجيش التركي.

ولعل المحطة الأبرز في تاريخ مواجهة الأكراد للسياسة الرسمية التركية حيالهم، كانت تأسيس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ والذي بدأ، بزعامة عبد الله أوجالان، حرب عصابات مسلحة في العام ١٩٨٤ ما زالت مستمرة حتى اليوم.

وقد واجهت الدولة حزب العصابات هذه بسلسلة إجراءات أهمها:

١ ـ تشكيل ما سُمِّي بـ "حرَّاس القرى"، لحماية القرى التي تتعرض لهجمات عناصر حزب العمال الكردستاني. وأفراد "حرَّاس القرى" جميعهم من العشائر الكردية، الموالية للدولة، المستفيدة من تشكيل مثل هذا التنظيم الذي يُقدَّر عدد أفراده بخمسين ألفاً ينالون رواتب شهرية بمعدَّل ٣٠٠ دولار للفرد الواحد. وقد تمَّ تأسيس هذا التنظيم عام ١٩٨٥.

٢ ـ فرض حال طوارئ على المناطق الكردية الأكثر تعرضاً للنشاطات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، وذلك بدءاً من العام ١٩٨٧، وهي تُجدَّد تلقائياً كل ستة أشهر. وبموجب قانون حال الطوارئ، تقدم الحكومة إغراءات مادية مضاعفة للموظفين الأتراك، عسكريين ومدنيين، العاملين في مناطق حال الطوارئ، وذلك لتشجيعهم على البقاء والتصدي لمحاولات حزب العمال تفريغ المنطقة من العرق التركي.

٣ـ اللجوء إلى الأسلوب العسكري لقمع حرب حزب العمال الكردستاني، وذلك من خلال إرسال عشرات الألوف من الجنود والطائرات والدبابات والصواريخ لمهاجمة معاقل المقاتلين الأكراد في الجبال الوعرة. وقد أسفرت هذه المواجهات المستمرة منذ ١٢ سنة عن سقوط آلاف القتلى في صفوف الطرفين.

٤ـ تطوير المواجهة العسكرية، من الداخل التركي إلى المناطق الحدودية المحاذية لمناطق جنوب شرق تركيا، في سوريا وإيران، ولا سيما في العراق، حيث تقوم القوات التركية بحملات منتظمة خارج الحدود على قواعد حزب العمال، خاصة في شمال العراق. وقد تكثفت هذه الحملات بعد حرب الخليج الثانية، ونشوء فراغ أمني في شمال العراق استفاد منه مقاتلو حزب العمال لإقامة قواعد لهم هناك والانطلاق منها في عمليات داخل الأراضي التركية ضد الجيش التركي.

٥ـ اعتماد سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها، وصولاً إلى تدميرها إذا تطلب الأمر، وذلك لمنع استخدامها مأوى يختفي فيه المقاتلون الأكراد ويتموّنون من السكان الأكراد القاطنين فيها والمتهمين دائماً بمساعدة حزب العمال. وعرَّاب فكرة تفريغ القرى، وتهجير سكانها إلى المناطق السكنية الكبرى في المدن الرئيسية، هو رئيس الحكومة والجمهورية الراحل طورغوت اوزال، مع أن هذا النهج لم يكن غائباً تماماً في ما مضى.

٦ـ إنطلاقاً من أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يُعزِّز النزعة الانفصالية لدى السكان الأكراد، ظهر أيضاً مشروع " تنمية جنوب شرق الأناضول" الذي بدأت نواته في مطلع الستينات لكن العمل فيه تكثف منذ العام ١٩٨٣، وما زال مستمراً حتى الآن. ويهدف هذا المشروع، في بعده الكردي الداخلي، إلى إنشاء ٢١ سدًّا على نهري الفرات ودجلة ومحطات كهرمائية وأنفاقٍ للري، تضمن، حين اكتمالها، تنمية شاملة زراعية وصناعية وتجارية للمنطقة الكردية، كما يرفع المشروع من مستوى الحياة الاجتماعية للسكان، ويدفعهم إلى التخلّي عن فكرة الانفصال عن الدولة والاستقلال. ويهدف هذا المشروع أيضاً، في بعده الكردي الإقليمي، إلى تشديد الضغط على الدول المجاورة لتركيا والتي تستفيد من مياه الفرات ودجلة، وهي تحديداً سوريا والعراق، لوقف ما تتَّهما به أنقرة دائماً بدعم حزب العمال الكردستاني، وبالتالي قطع شريان الدعم الخارجي عن الحركة الكردية المسلحة.

وتكلِّف حرب الدولة التركية مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني ما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار سنوياً، وتُعتبر هذه الكلفة إحدى أهم مسببات التضخم الاقتصادي الذي

يتراوح منذ سنوات بين ٧٠ و ١٠٠ في المئة سنوياً. وتواجه تركيا، بسبب هذه الحرب مع الأكراد، انتقادات واسعة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي التي وضعت تحقيق الاعتراف بحقوق الأكراد الثقافية، والحرية والديموقراطية، أحد الشروط الرئيسية لقبول انضمام تركيا في عضوية الاتحاد.

وفي الواقع، تتباين بصورة واضحة الطروحات بين الأحزاب التركية نفسها حول السبل الكفيلة بوضع حدٍّ نهائي للمشكلة الكردية. فبعضهم (بولنت أجاويد) يرى أن أساس حلّ المشكلة هو في تصفية النظام الإقطاعي والعشائري السائد في المجتمع الكردي، فيما يحاول حزب الشعب الجمهوري (العلماني اليساري) مقاربة المشكلة بصورة أكثر تطوراً لجهة ترسيخ الديموقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد. أما الإسلاميون (نجم الدين اربكان) فيكتفون بإطلاق شعار "الأخوة الإسلامية" لحل المشكلة الكردية دون تحديد لعناصر هذا الشعار.

لكن ما يبدو تقاطعاً بين جميع الأحزاب التركية، العلمانية اليسارية واليمينية، أو الإسلامية، فهو الرفض القاطع لأية فكرة انفصالية أو حتى حكم ذاتي للمناطق الكردية في جنوب شرق تركيا. إذ ترى معظم الأحزاب، أن مجرد منح الأكراد حقوقاً ثقافية، من بث تلفزيوني وإذاعي ونشر وتعليم باللغة الكردية، سيكون الخطوة الأولى نحو اكتمال الوعي الثقافي فالسياسي بوجود أمة كردية لها حقها المشروع في المطالبة بالانفصال والاستقلال، وفي أحسن الأحوال بإقامة فيدرالية أو حتى حكم ذاتي.

إن النظرة الرسمية باعتبار الحركة الكردية المسلحة حركة "إرهابية"، والسبيل الوحيد لمواجهتها هو استئصال جذورها عسكرياً، ما زالت سائدة بقوة متعاظمة في أوساط النظام، وفي القلب منه المؤسسة العسكرية، التي ترى في ذلك الطريقة الوحيدة لحماية الكيان التركي من التفكك والانقسام.

العرب

كما الأكراد والأقليات العرقية الأخرى، لا توجد إحصاءات رسمية أو دقيقة للمجموعة العرقية العربية في تركيا. ولا تعترف الايديولوجيا الكمالية بالأقلية العربية، بصفتها مجموعة متمايزة لغوياً أو ثقافياً، وبالتالي لا يحق لأفرادها افتتاح مدارس خاصة بهم أو التعلم بلغتهم وتأسيس وسائل إعلامية باللغة العربية.

وتتوزع الأقلية العربية في تركيا في المناطق المجاورة لسوريا، مثل الاسكندرون وماردين واورفه وسعرت وديار بكر. ويقارب عدد أفرادها ، في أوائل السبعينات، الأربعمئة ألف نسمة نصفهم من السنّة ونصفهم من العلويين، مع عدد قليل من المسيحيين الأرثوذكس

والكاثوليك (٢٠ ألفاً). ويتمركز الوجود العربي السني في محافظات ماردين واورفه وسعرت مع فئة تقدر بأربعين ألفاً في الاسكندرون، فضلاً عن محافظات مدش وبتليش وديار بكر وغازي عينتاب. أما العرب العلويون فجميعهم (أكثر من مئتي ألف) يعيشون في لواء الاسكندرون (يطلق عليهم الأتراك اسم "هاتاي") مع وجود قليل في أضنة وإيتشيل. فيما يتواجد العرب المسيحيون في الاسكندرون، ولا سيما في مدينة انطاكيا، وفي مرسين. كما توجد في اسطنبول وأنقرة مجموعات قليلة من العرب بمختلف مذاهبهم.

وبعكس الأكراد الذين أسسوا أحزاباً تعبِّر، بصورة غير مباشرة، عن تطلعاتهم ووصلوا إلى البرلمان عبر تحالفاتهم الانتخابية مع أحزاب علمانية كبرى، فإن العرب في تركيا لم يحاولوا التعبير عن أنفسهم عبر أية أحزاب أو جمعيات. وهم يتعرَّضون في تركيا، ولا سيما في الاسكندرون، لرقابة مشددة من جانب النظام التركي، نظراً للوضع الخاص والحساس للواء الاسكندرون الذي ضُمَّ إلى تركيا عام ١٩٣٨ بموجب اتفاق مع فرنسا، الدولة المنتدبة حينها على سوريا (ولبنان). وقد اعترض السوريون بشدة على نزع الاسكندرون من الأراضي السورية وإلحاقه بتركيا. ومنذ ذلك التاريخ، لا تعترف الدولة السورية بشرعية فصل الاسكندرون عن سوريا و ما زالت تعتبره أرضاً عربية مغتَصَبة، ولا تدرجه ضمن الحدود التركية بل ضمن خريطة سوريا، معتبرة أن الحدود الحالية بين سوريا وبين لواء الاسكندرون (الملحق بتركيا) هي "حدود مؤقتة"، فيما يذهب خط الحدود الدولية في الخرائط السورية إلى الخط الفاصل شمالاً بين لواء الاسكندرون وبين الأراضي التركية.

وعلى هذا، وبعد مرور ستين عاماً على إلحاق الاسكندرون بتركيا، ما زالت السلطات التركية تنظر، ضمناً، إلى المواطنين الأتراك من أصل عربي في الاسكندرون، بعين يعتريها الشك والريبة. ونقلت بعض المصادر الإعلامية التركية، في العامين الأخيرين، أن السلطات التركية قررت تعيين مواطنين أتراكاً بدلاً من المتحدرين من أصل عربي في المواقع الأمنية الحساسة في لواء الاسكندرون، بعد تزايد نشاطات حزب العمال الكردستاني العسكرية في تلك المنطقة، والاشتباه بتعاون مسؤولين أتراكاً من أصل عربي مع "جهات خارجية".

أقليات عرقية أخرى

تمثل الأقليات التي تحدثنا عنها، إن كانت دينية أو مذهبية أو عرقية، حساسية فائقة في نسيج المجتمع التركي، في حين أن هذا المجتمع يعرف أقليات أخرى تمثل حساسيات محدودة، وإن كان عديدها يتعدى عشرات الآلاف. من هذه الأقليات: اللاز والشركس والكرج. وهي تعود بمنبتها الجغرافي إلى مناطق القوقاز. ومثل الأقليات العرقية الأخرى،

لا ذكر لها في أية إحصاءات رسمية، ويُعتمد في معرفة أعدادها على التقديرات.

ويقارب عدد أفراد اللاز المئة وخمسين ألفاً يرفعهم البعض إلى ٢٥٠ ألفاً، ويقطن القسم الأعظم منهم في المناطق المحاذية للبحر الأسود من تركيا ولا سيما محافظتي "ريزه" و"أرطوين". ويدين اللازيون بالمذهب السني الحنفي، وهم بذلك على انسجام مع مذهب الغالبية التركية، ويتحدثون باللغة اللازية، فضلاً عن لغة البلاد التركية. وهم كمجموعة عرقية متمايزة، شرعوا في السنوات الأخيرة في محاولة إقامة مؤسسات ثقافية تعبّر عن هويتهم وشخصيّتهم، في ظل اتّساع النقاش الداخلي في تركيا حول خصوصية المجموعات العرقية والمذهبية، وفي المقدمة ما يتصل بالأكراد العلويين.

أما الشركس فهم إحدى المجموعات العرقية الكبرى في تركيا ويحتلون المرتبة الثالثة بعد كل من الأتراك والأكراد. يُقدَّر عددهم بمليون نسمة ويتواجدون بصورة رئيسية في مناطق الأناضول الغربية والوسطى. ويُعتبر الأبخازيون جزءاً من المجموعة الشركسية في تركيا. لذا فإن اللغات التي يتكلم بها الشراكسة هي الشركسية وبنسبة أقل اللغة الأبخازية. ونظراً لاعتناقهم الدين الإسلامي على مذهب الأغلبية التركية السنية الحنفيَّة، فهم أيضاً في وئام مع أكثرية السكان من العرق التركي. ويتركز وجود الشركس في تركيا في خمس مناطق أساسية:

١ ـ صقاريا، بولو، قوجالي، اسطنبول.

٢ ـ بورصة، بيليجيك، باليق أسير، تشاناق قاله.

٣ ـ أنقرة، اسكي شهر، قوتاصية، قونية.

٤ ـ مانيسا، ازمير، أيدين، دنيزلي، افيون، إنطاليا.

٥ ـ سنيوب، سمسون، تشوروم، أماسيا، طوقات، يوزغات، سيواس، قيصري، قهرمان مراش.

ويشكل "الكرج" أو الجورجيون، مجموعة عرقية كبيرة يقارب عددها الـ ٧٠ ـ ٨٠ ألفاً يتحدثون اللغة الكرجية ويدينون بالمذهب السني الحنفي، وبعضهم بالأرثوذكسي. يقطنون في المناطق القريبة من الحدود الجورجية، مثل محافظة باطوم كما في محافظة أرطوين، وقد جاؤوا إلى تركيا بعد العام ١٨٧٧ إثر انتفاضات لهم ضد السلطات القيصرية الروسية ووقوفهم مع تركيا أثناء حربها مع روسيا في ذلك العام. ويوجد في تركيا مجموعة عرقية أخرى من أصول قوقازية، هم الشيشان والاينغوش ويُقدَّر عددهم بعشرين ألفاً يتوزعون بين محافظات ماردين و سيواس وقهرمان مراش ويتحدثون اللغة الانغوشية ويدينون بالمذهب السني الحنفي.

بعض مصادر ومراجع الدراسة

باللغة التركية

١ ـ بيـتـر اندريوس، "**المجموعات العرقية في تركيا**"، ترجمه إلى التركية: مصطفى كويوش اوغلو، اسطنبول ١٩٩٢.

٢ ـ موشي شارون، "**يهود تركيا**"، اسطنبول ١٩٩٣.

٣ ـ أفرام غالانتي، "**الأتراك اليهود**"، اسطنبول ١٩٩٥.

٤ ـ رضا زيليوت، "**العلوية تبعاً لمصادرها الأصلية**"، اسطنبول ١٩٩٢.

٥ ـ رها تشامور اوغلو، "**مسائل العلوية في يومنا هذا**"، اسطنبول ١٩٩٣.

٦ ـ رضا زيليوت، "**ما الذي يجب أن يفعله العلويون**"، اسطنبول ١٩٩٣.

* أعداد متفرقة من الصحف التركية: حرّيت، ميلليت، جمهوريت، شالوم.

ومجلات: نقطة، جيم.

باللغة العربية

١ ـ شاوارش طوريكيان، "**القضية الأرمنية والقانون الدولي**"، ترجمة خالد الجبيلي، اللاذقية ١٩٩٢.

٢ ـ محمد نور الدين، "**تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**"، بيروت، دار رياض الريّس للنشر، ١٩٩٧.

* أعداد مختلفة من الشهرية: صوت كردستان.

السياسة الاستيطانية بين إسرائيل وأميركا

إحسان مرتضى(*)

الدور الإسرائيلي الذاتي

في صبيحة الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧، شنَّت إسرائيل، كما هو معلوم، حرباً ضد العرب عُرفت بحرب الأيام الستة، وأسفرت عن توسيع رقعة الكيان الصهيوني في أراضي الدول العربية المجاورة، أو دول الطوق، بلغت مساحتها الإجمالية أربعة أضعاف المساحة التي احتلتها من فلسطين عام ١٩٤٨. وقد شمل هذا التوسع الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء وقسماً هاماً من هضبة الجولان وقطاع غزة، هذا بالإضافة إلى إخضاع نحو ١,٧٥٠ مليون مواطن فلسطيني للحكم العسكري الإسرائيلي.

وعلى أرضية هذا التحول الدراماتيكي من الناحيتين التاريخية والجيوسياسية، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بدعم المستعمرات والأنشطة الاستيطانية المختلفة في المناطق المحتلة حديثاً، تحت ذرائع وتبريرات أمنية ودينية وقومية لا نهاية لها. وبالتالي لم تعد مسألة السيطرة على مناطق محددة من الأراضي العربية قاصرة على التفكير العسكري الأمني لوحده، بل برزت إلى الصدارة معتقدات إيديولوجية وسياسية عميقة لها علاقة وطيدة بتفسير الصهيونية الحديثة وحدود "دولة إسرائيل" الدائمة في المستقبل.

---

* باحث مختص في الشؤون الإسرائيلية.

وقد أدت هذه التطورات المفصليَّة إلى كثير من الجدل والنزاع الداخلي والخارجي لخصها الباحث الإسرائيلي هرست بقوله: "لقد اكتشف الإسرائيليون المحدثون من جديد بين عشية وضحاها، الحماس والحلم اللذين كانا قد ألهما الرواد الأوائل. وقد انطلق هذا البعث الصهيوني في تيار متدفق من الموروثات والتصورات "التوراتية - الستراتيجية والاكليركية - العسكرية[١]".

وتبيَّن في ذلك الحين أن إسرائيل لم تحقق مكسباً صافياً من دون أية مشاكل، بل إن الموقف العام هو أنه لو قامت رسمياً بضم الضفة الغربية وقطاع غزة فسوف تضيف أكثر من مليون عربي إلى سكان يساوون أقل من ثلاثة ملايين يهودي، هذا ناهيك بإمكان تفاقم المشكلة الديموغرافية أكثر فأكثر من جراء تفاوت نسبة التكاثر الطبيعي في صفوف كل من الفلسطينيين واليهود. ومع ذلك، تذرع إيغال آلون الذي تولى مناصب هامة في العديد من حكومات حزب العمل حتى مطلع السبعينات، بأنه من الضروري توافر وجود يهودي في ما وصفه بنقاط ستراتيجية في الضفة الغربية، ولذا اقترح خطة تهدف إلى تأمين حدود إضافية آمنة لصالح إسرائيل على طول وادي الأردن بإقامة مستوطنات بالأسلوب الإسرائيلي التقليدي. وقد بيَّن آلون في حينه أن "حدود الأمن التي ليست حدود دولة ليست حدود أمن - وحدود الدولة التي لا يستوطنها اليهود على امتداد طولها ليست حدود دولة"[٢]. وفي عام ١٩٧٠، تمَّ في إسرائيل تشكيل اللجنة الوزارية للاستيطان بوصفها صانع القرار النهائي في المسائل المتصلة بواقع الاستيطان في المناطق ذات الأولوية. ومنذ تشكيلها وحتى انتخاب حكومة ليكود اليمينية عام ١٩٧٧، ترأس هذه اللجنة آلون نفسه أو يسرائيل غاليلي أقرب حلفائه السياسيين. وهكذا أصبحت خطة آلون حجر زاوية السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بشكل خاص[٣]. ولكن الجدير بالذكر هنا هو أنه منذ "انقلاب" عام ١٩٧٧ وتسلم الليكود السلطة في إسرائيل بعد نحو ثلاثين عاماً من المعارضة، بدأ مشروع الاستيطان الاستعماري الصهيوني يرتكز وينطلق من مفهوم "أرض إسرائيل الكاملة"، وتمَّ رسمياً ضم القدس إلى إسرائيل في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ ثم مرتفعات الجولان في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١، وباتت مناطق عدة أخرى مهددة

---

(١) نيومان ديفيد، «**الاستيطان الصهيوني**»، ترجمة جمال السيد، كمبيو نشر للدراسات والاعلام والنشر والتوزيع. ص ٢٩.

(٢) المصدر السابق ص ٣٣.

(٣) المصدر نفسه.

بالمصير نفسه[١]، وذلك انسجاماً مع مقولة الباحث الإسرائيلي ميرون بنفنستي: "إن تاريخ المشروع الصهيوني هو سلسلة من الوقائع المفروضة، من خلال الاستيلاء على الأرض والاستيطان"[٢].

وباختصار يمكن الإشارة إلى تيارين رئيسيين في صوغ البرامج الإسرائيلية لاستيطان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧: تيار ركّز على "دواعي الأمن"، ويمثله حزب العمل بشكل أساسي حيث رأى أن "للمستوطنات دوراً ستراتيجياً في تقوية الوضع الأمني، وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، وأن هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها"، واعتبره مبرراً قوياً لإجراء تعديل على الحدود. أما التيار الثاني فيمثله تكتل ليكود خاصة، ويؤكد على "ضرورة استمرار سيطرة إسرائيل على جميع أجزاء فلسطين بحدودها الانتدابية"[٣]. ويستند في دعوته الاستيطانية على الأسس العقائدية والدينية، ولا يجد ضرورة للربط بين الدخول في تسوية سياسية مع الفلسطينيين وبين وقف الاستيطان.

والجدير ذكره في هذا السياق أيضاً أن مختلف الحكومات الإسرائيلية سعت باستمرار إلى تكثيف النشاط الاستيطاني بالترافق مع طرح "المبادرات السياسية" أو وجود "مشروع تسوية" في الأفق، وهذا ما حصل على سبيل المثال أثناء البحث في مستقبل الأراضي المحتلة في غضون اتفاقيتي كامب ديفيد وأثناء التحضير لمؤتمر مدريد، وذلك تحقيقاً لهدفين هما السعي لإعاقة وتعقيد عملية التسوية لإفشالها واستخدام المستوطنات كأوراق مساومة قوية لرفض العودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وذلك ضمن مخطط مقصود لكسب الوقت وإيجاد واقع جديد و"حقائق منتهية" تحت عناوين مضلّلة ذات مغزى سياسي وإنساني مزيف تمهيداً لحرب جديدة وتوسع جديد.

لقد سبق لرئيس الحكومة الراحل اسحق رابين، الذي كان رئيساً للأركان في حرب عام ١٩٦٧، أن اعترف بمبادرة إسرائيل للعدوان في ذلك الحين بقوله: "إن عبد الناصر كان يناور فقط ولم يكن ينوي مهاجمة إسرائيل في أيار – حزيران (مايو – يونيو) ١٩٦٧"[٤].

---

(١) «**الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة**» ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ تقديم ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) «**الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**» ـ سلسلة الثقافة القومية (١٥) بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١٠.

(٤) «**فلسطين تاريخها وقضيتها**» ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٧٢.

وكتب أحد الوزراء الأعضاء في حكومة الائتلاف التي قادت حرب حزيران يقول: "كل هذه الحكاية عن خطر الإبادة اختُرعت بجميع أجزائها وضُخِّمت بعد ذلك لتُبرِّر الاستيلاء على أراض عربية جديدة"[١]. كما وأن الجنرال يوسي بيليد اعترف بقوله: "ليس من سبب يدعو إلى إخفاء الحقيقة، وهي أنه منذ سنة ١٩٤٩ لم يكن هناك إنسان يجرؤ أو يمكنه أن يضع وجود إسرائيل موضع بحث. وعلى الرغم من ذلك، فقد واصلنا تغذية الشعور بالنقص كما لو كنا شعباً ضعيفاً وصغيراً، يعيش في قلق دائم وخوف الإبادة في كل لحظة. واستخدمت المؤسسة الإسرائيلية المخاوف التي أثارتها لدى الشعب كي تمضي في تحقيق أهدافها"[٢].

الدور الأميركي الرديف: الخداع

يوضح وزير الخارجية المصري الراحل محمود رياض أن واشنطن خدعت العرب عام ١٩٦٧. ويقول في مذكراته إن الرئيس الأميركي ليندون جونسون لجأ أيضاً إلى استغلال أطراف أخرى في عملية الخداع تلك، مثل استخدام الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك في نقل رسالة إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يحثه فيها على عدم البدء بالعدوان. وعلى الرغم من موافقة هذا الأخير، فإن جونسون نجح أيضاً في إشراك الاتحاد السوفياتي في سيناريو الخداع إذ طلب السفير السوفياتي فجر يوم ٢٧ أيار مقابلة عاجلة مع عبد الناصر حيث سلمه رسالة من قادة الكرملين يطلبون فيها ألا تكون مصر هي البادئة بإطلاق النار فوافق الرئيس المصري على فحوى الرسالة. وبذلك يكون جونسون قد حصل لإسرائيل على تأكيدات عدة من عبد الناصر بعدم توجيه مصر الضربة الأولى. وعندما اطمأن تماماً إلى ذلك، بقي أمامه احتمال أن يفشل الهجوم الإسرائيلي وتتحول المعركة لغير صالح تل أبيب، ولذلك، عندما بدأ العدوان الصهيوني، صرَّح جونسون أن واشنطن لا تعلم من الذي بدأ أولاً بإطلاق النار، تاركاً بذلك المجال أمام بلاده لمساندة إسرائيل بكل الوسائل وفي كل الظروف. وعلى الأثر وبعد أن تبين تفوق إسرائيل الساحق على العرب في ميدان المعركة، حصل تحرك دولي شارك فيه الأميركيون وأدى إلى استصدار القرار الشهير رقم ٢٤٢ عن مجلس الأمن والذي أدى إلى التباسات لا تنتهي حول مسألة الانسحاب من "أراض" احتُلَّت في حرب عام ١٩٦٧ أو من كل الأراضي المحتلة. وقد أوضح يوجين روستو الذي كان في حينه مساعداً لوزير الخارجية الأميركي

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر السابق.

وأحد الذين وضعوا صيغة القرار المذكور، أنه "ليس هناك في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ حظر على الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة. ولا يضمن القرار مطالبة إسرائيل بالعودة إلى حدود عام ١٩٤٩"(١). لكن الولايات المتحدة تجاهلت ذلك(٢) واعتبرت أن كل المناطق التي احتلتها إسرائيل في الحرب تعود ملكيتها للعرب وأن على إسرائيل الانسحاب منها .إلا أن هذا الموقف لم يأخذ طريق التطبيق العملي وبقي في الواقع مجرد ضريبة كلامية كما سنُبيِّن لاحقاً.

من جهة أخرى، أوضح المندوب البريطاني في مجلس الأمن اللورد كارادون الذي تقدم بمشروع القرار ٢٤٢، ملابسات هذا القرار بقوله: إن الدول العربية كانت تصر على أنه يجب توجيه الاهتمام الخاص إلى استعادة الأراضي المحتلة، فيما كان الإسرائيليون يشددون على أنهم لن ينسحبوا أبداً إلى الحدود غير الآمنة التي كانت قائمة قبل الحرب، وأنهم يربطون أي انسحاب بتحقيق السلام غير المشروط مع الدول العربية، في حين كانت نظرية الأمم المتحدة تتجه نحو الانسحاب المشروط بعدم تحقيق أي مكاسب سياسية أو عسكرية خلافاً لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية.

أما في ما يتعلق بالموقف الأميركي، فإن الوزير المصري الراحل محمود رياض تحدث عن أول لقاء له مع السفير الأميركي في مجلس الأمن، غولدبرغ، وقد سأله عن المفهوم الأميركي لمضمون القرار ٢٤٢ ومداه، واستوضحه تحديداً موقف واشنطن من قضيتين محددتين هما:

١ ـ القضية الفلسطينية المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٧، وهي القضية الأساسية في الصراع العربي – الإسرائيلي.

٢ ـ العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن.

وقد راجع غولدبرغ حكومته ثم عاد وأبلغ الوزير رياض بأن واشنطن ترى أن المشاورات والقرار يجب أن تقتصر فقط على نتائج حرب حزيران من دون التعرض للقضية الفلسطينية، أي من دون البحث في قرار التقسيم والانسحاب إلى الحدود الواردة فيه وهي

---

(١) شؤون الأوسط ـ العدد ٥٤ ـ آب أغسطس ١٩٩٦ ص ٦٩ ـ مقالة لعزرا زوهر، المستشار السابق للوكالة اليهودية لشؤون الاستيطان في «يهودا والسامرة» وغور الأردن.

(٢) المصدر نفسه.

ما وراء حدود عام ١٩٦٧. كما وأن غولدبرغ أبلغ السيد رياض رفض واشنطن قيام دولة فلسطينية تنفيذاً للقرار ١٨١ (قرار التقسيم عام ١٩٤٧) الذي أضفى الشرعية الدولية على الوجود الإسرائيلي من الأساس[١]. ولاحظ الوزير رياض أثناء مشاوراته مع غولدبرغ أن هذا الأخير يُصرُّ على استخدام كلمة "عدوان" في التعبير عما قامت به إسرائيل يوم ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧. وأكثر من ذلك، قال غولدبرغ لرياض: "لا تنسى أنكم الذين بدأتم بالعدوان ضد إسرائيل. فالحرب من وجهة نظرنا بدأت بإغلاقكم خليج العقبة وليس بالأعمال العسكرية الإسرائيلية. واحتلال إسرائيل للأراضي العربية هو نتيجة لهذا العدوان"[٢]. وتحت هذه المظلة، تمسكت إسرائيل بمبدأ "الانسحاب الناقص أو المشروط من الأراضي المحتلة". وهذا ما تأكد في تصريحات لكبار المسؤولين مثل رابين ودايان وغولدا مئير وسواهم.

تصدُّعات في الموقف الدولي

منذ العام ١٩٤٧، تبنَّى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من ٣٠٠ قرار تمس التصرفات الإسرائيلية غير الشرعية وغير القانونية في الأراضي المحتلة قديماً أو حديثاً، وكان رد إسرائيل باستمرار هو تجاهلها. وكانت الولايات المتحدة غالباً ما تجد نفسها في موقف حرج، بوصفها الدولة الوحيدة التي تناصر أو تحمي إسرائيل في ممارساتها الخارقة باستمرار للنظام العالمي العام، الأمر الذي أفقدها الكثير من صدقيتها وهيبتها كدولة عظمى تُنادي بقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان. وكانت تصرفات واشنطن، إذا تعلق الأمر بالانتهاكات الإسرائيلية القانونية والأخلاقية، أقل بكثير مما توحي به كلماتها. والشاهد على ذلك ما تقدمه لها من مساعدات وهبات ومنافع خاصة لا تُحصى، ناهيك بسكوتها عن الاحتلال والزحف الاستيطاني الجنوبي الذي يرمي إلى توجيه ضربة استباقية لإمكانية أن يقرر الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم، وإلى نسف أساس السيادة الفلسطينية المحتملة من خلال تدمير تواصل الأراضي التي يسيطرون عليها. وذلك مصداقاً لما كان وزير الدفاع الأسبق آرييل شارون أعلنه عام ١٩٨٢ بشأن "ياميت" آخر المستوطنات اليهودية في سيناء: "إن ياميت تمثل أقصى ما يمكننا التنازل عنه. وسننصرف منذ الآن إلى تقوية أمننا وإلى تطوير أنفسنا في جميع الميادين. كما أننا

(١) مذكرات محمود رياض ـ الجزء الأول ص ١٣١ الفصل الرابع بيروت ١٩٨١.

(٢) المصدر نفسه.

سنوجه اهتمامنا إلى زيادة وتقوية مستوطناتنا في هضبة الجولان ويهودا والسامرة وقطاع غزة"[١]. علماً بأن شارون هو اليوم وزير البنية التحتية لدولة إسرائيل، وهو الذي ما يزال يواصل سياسة الاستيطان ذاتها وبشراسة أكبر على مرأى ومسمع من كل المسؤولين الأميركيين.

لقد نجحت إسرائيل، على مدى عشرات السنين وبدعم من واشنطن، في تعطيل كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والدول المحبَّة للسلام للجم الاحتلال والاستيطان الصهيونيين. وقد استغل اليهود الأميركيون، ولا سيما "لوبي إيباك" و"لوبي النساء"، نقاط الضعف في البنية التنظيمية والقانونية للإدارة الأميركية من أجل وضع الإدارة وجهاً لوجه مع الكونغرس والعكس بالعكس، وذلك خدمةً لمصالحهم الخاصة في أميركا أو إسرائيل على حد سواء. والشاهد على ذلك أن الكونغرس طلب تقريراً من وزارة الخارجية في إطار مشروع قانون مخصصات المساعدة الخارجية للعام المالي ١٩٩١، نتيجة الجدل الدائر في شأن موضوع المستوطنات الذي نجم عن طلب إسرائيل مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كضمانات قروض لتوطين المهاجرين الروس أيضاً[٢]. والخلاصة التي توصل إليها التقرير في حينه هي أن توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة يتم بوتيرة أسرع بأربع مرات مما جاء في مزاعم الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك لم تحرك الإدارة الأميركية ساكناً، وتغاضت عن كل التجاوزات الاستيطانية، بمجرد حصولها على بعض التأكيدات غير الموثوقة كالتي وردت في رسالة وزير الخارجية الإسرائيلية دافيد ليفي عام ١٩٩٠ التي أرسلها إلى الوزير الأميركي جيمس بيكر والتي جاء فيها[٣]:

ـ إن سياسة حكومة إسرائيل هي أنها لا تُوجِّه اليهود السوفيات إلى ما وراء الخط الأخضر ولا تُوطِّنهم هناك.

ـ إن استخدام ضمانات قروض الإسكان التي توفرها الولايات المتحدة سينحصر في المناطق الجغرافية التي كانت خاضعة لإدارة حكومة إسرائيل قبل ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧.

ـ لا توجد أية حوافز خاصة لتشجيع المهاجرين اليهود السوفيات على الاستيطان وراء الخط الأخضر.

---

(١) غرين ستيفن، «**مساومات مع الشيطان**»، ص ١٠٦.

(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٧ ـ صيف ١٩٩١، ص ٦٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

ـ ستزود حكومة إسرائيل الولايات المتحدة من حين إلى آخر بخطط البناء التي تضعها لإسكان المهاجرين، بما في ذلك الحوافز المالية الخاصة.

ـ سيسعى الوزير ليفي جهده لتوفير أقصى قدر ممكن من المعلومات سنوياً في ما يتعلق بالدعم المالي لحكومة إسرائيل الخاص بعمليات الاستيطان، ولإبلاغ حكومة الولايات المتحدة ـ من حين إلى آخر ـ أية نشاطات حكومية (إسرائيلية) تتعلق بالاستيطان.

إلا أنه على الرغم من كل هذه التوضيحات والتأكيدات، فإن حركة الاستيطان الصهيونية الزاحفة في الأراضي المحتلة لا تتوقف على الإطلاق وتشارك فيها وزارة الزراعة ووزارة البناء والإسكان ووزارة البنى التحتية ووزارتا المال والدفاع ومصلحة المياه بالإضافة إلى تمويل إضافي لا يرد له أي ذكر في الموازنة العامة.

وقد اتضح أنه بينما كان المستوطنون، في بداية عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة، أي منذ بداية السبعينات، ينتمون في معظمهم إلى المجموعة «الايديولوجيَّة»، فإن المستوطنين الحاليين ينتمون في معظمهم في المكان الأول إلى قطاعات أخرى من السكان وخاصة المتدينين المتطرفين والإسرائيليين العاديين والمهاجرين الجدد. وتبين أن ثمة سياسة مرسومة ترمي إلى محاصرة المهاجرين الجدد اقتصادياً واجتماعياً بسياسة رسمية غير معلنة هدفها وضع هؤلاء المهاجرين بين خيارين صعبين هما إما البطالة والتشرد والدخول في العالم السفلي من المجتمع الإسرائيلي وإما اقتناص فرصة شراء شقة بتسهيلات ومساعدات كثيرة، والتقدم اقتصادياً في المناطق الخطرة المطلوب إشغالها باليهود حتى لو كان ذلك قريباً جداً من المناطق المأهولة بكثافة سكانية عربية.

لقد انتقد الكثير من المفكرين الأميركيين سياسة واشنطن الخارجية إزاء الشرق الأوسط وخاصة إزاء الأراضي المحتلة. وفي هذا المجال، قال ريتشارد فولك إن سياسة أميركا الخارجية تجاه الشرق الأوسط تنطلق مما يسميه "التوجه الإمبريالي"[1]. ورأى أن الولايات المتحدة "إمبراطورية سائرة في طريق الانحلال".

وكتب وزير الخارجية السابق جورج بول عام ١٩٧٧ مقالة في مجلة فورين أفيرز تحت عنوان "كيف يمكن إنقاذ إسرائيل رغماً عنها"، دعا فيها للضغط رسمياً على إسرائيل للتقيد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢. وبعد ذلك بعام، أكد بول أن مصالح إسرائيل وأميركا ليست متطابقة:

---

(١) «السياسة الأميركية في الشرق الأوسط» ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ المقدمة ص ١٥.

«إن ثمة تبايناً في كيفية إدراك بعض القادة الإسرائيليين لمصالح إسرائيل... هناك كثيرون من الزعماء الإسرائيليين يتوجهون... إلى معادلة الأرض والأمن. أرى أن هذا وهم. ولن تتمكن إسرائيل في المدى الطويل من أن تضمن أمنها الحقيقي ما لم تكن مستعدة للانسحاب انسحاباً جوهرياً إلى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧»[١]. ويضيف بول إن أمن إسرائيل يتيسر بالسلام وبالاعتراف بالأماني المشروعة للفلسطينيين، ومن دون ذلك يتحتم على الإسرائيليين أن يصبحوا "دولة ثكنة" كي يحافظوا على أنفسهم.

ويتحدث مالكولم كير في مقالة عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط[٢] عن الموقف الأميركي من العلاقة بين "إسرائيل وفلسطين" فيرى أن مشكلة أميركا الأساسية تكمن في أن البحث الصريح والعقلاني في هذا الموضوع يكاد يكون مستحيلاً، لأن تأثير القضية الفلسطينية على صعيد صوغ القرارات هو تأثير سلبي كابح. فأهل الحكم الذين يقع عليهم واجب التفكير الجدي في هذه الأمور ـ حسب كير ـ يتهربون في الغالب من القضايا المثيرة للجدل والخلاف، لهم ولرؤسائهم، وبالتالي ينكفئون إلى تقويم ستراتيجي ينسجم مع التفكير السائد في الكونغرس والصحافة والرأي العام بتشجيع من "اللوبيات" الكثيرة وأبرزها "الايباك" و"لوبي النساء"، وهذا التفكير السائد يقوم على المبادئ التالية:

١ ـ إن إسرائيل ليست هدفاً لتعهد أميركي قائم وثابت فقط، بل هي مصدر قوة ونفع لأميركا في المجالات العسكرية والسياسية والخلقية.

٢ ـ إن موضوع التطلعات الوطنية الفلسطينية يجب أن يوضع جانباً عند صوغ أية تسوية للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية، لأن التطلعات تتم تغذيتها بصورة مصطنعة وخبيثة.

٣ ـ إن الموضوع الرئيسي هو الرفض العربي لقبول وجود إسرائيل. ويعود ذلك إلى تعقيدات نفسية خاصة بالعرب وحدهم.

٤ ـ ليس الحل أمراً أساسياً على أية حال، لأنه ينقص العرب الاهتمام والقدرة والإرادة على فعل الكثير من أجل التسوية.

وقد يقوم بين حين وآخر بعض الأفراد من موظفي الحكومة أو أصحاب الرأي بتحدي

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨.

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٣.

بعض هذه المبادئ، لكنها أضحت جزءاً لا يتجزأ من ثقافة أميركا السياسية، ولذا فهي تطغى على صنع القرارات السياسية في المدى الطويل ـ فعندما يأتي رئيس جديد إلى البيت الأبيض مثل نيكسون أو كارتر أو بوش أو كلينتون وهو مصمم على إجراء تقويم شامل للسياسة في الشرق الأوسط ثم تصدر عنه بعض بوادر التغيير، فإنه سرعان ما يجابه جدلاً وبلبلة ومخاطر وفضائح لا يمكنه تحملها فينكفئ إلى "التفكير السائد"، سواء كان مقتنعاً بذلك أم لا.

ولاشك في أن من بين الأسباب التي تمنع الإدارات الأميركية من إظهار اهتمام أكبر بمعالجة موضوع المظالم القومية ضد العالم العربي وفلسطين بالذات، ومن تخفيف دعمها الهائل وشبه الأعمى لإسرائيل في ظلمها واحتلالها وتوسعها، أنها لم تشعر حتى الآن بأي ضغط كبير يُرغمها على ذلك. والنتيجة العملية لهذه المعادلة العجيبة هي أنه لا بأس بالاستمرار في سياسة التسويف والمماطلة ما دام العرب يسمحون لها بفعل ذلك من دون أن تخسر أية مصالح تُذكر في العالم العربي. وبهذه الطريقة، سوف تستمر إسرائيل والولايات المتحدة في الحديث الببغائي الممل عن السلام والتسوية في فلسطين وسائر الأراضي المحتلة، في حين يستمر قادة إسرائيل من اليمين واليسار في تنفيذ خطط الاستيطان المنظمة لضم كل الأراضي المحتلة وطرد سكانها بالقتل والقهر والسجن والحصار الاقتصادي.وقد وقف رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو بكل وقاحة في إحدى المستوطنات مؤخراً ليعلن أمام الملأ قائلاً: «انظروا هذه الأراضي الجرداء الفارغة. علينا أن نشغلها بالمستوطنين وأن نوقظ فيها الحياة». وهذا تكرار لمقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض التي انطلقت منها الصهيونية منذ نحو مئة سنة. واللعبة القذرة ما تزال سارية المفعول ضمن الشروط المأساوية المشار إليها آنفاً، وضمن مراعاة المصالح الأميركية الذاتية العليا وهي: ضمان بقاء إسرائيل قوية ومتفوقة، واختبار وتطوير أنظمة أسلحة جديدة وحماية مصادر النفط والتحكم بأسعاره. أما قضية السلام العادل والشامل لشعوب المنطقة فكانت وستبقى مجرد قضية خطابات وبيانات وتصريحات بين حين وآخر، لا وزن ولا قيمة عملية لها أمام خدمة السياسات الأميركية لسياسة فرض الوضع الراهن الزاحف التي تمارسها إسرائيل بالاستيطان وضم الأراضي العربية ومواصلة التزود بأكثر أنواع الأسلحة فتكاً في العالم ،من أجل فرض ما يُسمَّى السلام العبري الذي إنما يرمي إلى تحويل "إسرائيل الكبرى" إلى دولة إقليمية عظمى تنوب عن الولايات المتحدة في إدارة الشرق الأوسط.

ضريبة كلامية والتسوية هي الضحية

على الرغم من مراوغات إسرائيل الدبلوماسية والإعلامية بأنها لا تسعى للاستيلاء على الأراضي المحتلة، وبالرغم من إنذارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإنها أعلنت عن توحيد القدس وضمها إلى الأبد كما وأنها أقامت بتاريخ ١٠ حزيران / يونيو ١٩٦٧ أول مستوطنة إسرائيلية في المناطق المحتلة وهي مستوطنة ماروم هاغولان قرب القنيطرة في مرتفعات الجولان. وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، أدلى ليفي اشكول رئيس الوزراء آنذاك باول بيان علني بشأن خطط الاستيطان الإسرائيلية قال فيه إن إسرائيل سوف تعيد بناء المستوطنات في منطقة خُصِّصت للعرب بموجب خطة التقسيم عام ١٩٤٧.

وبعد يومين، انتقدت الولايات المتحدة بيان اشكول قائلة إنه بمثابة تغيير لموقف إسرائيل السابق ضد الاستيطان وأنها لم تبلغ ذلك لواشنطن. وصرح ناطق باسم وزارة الخارجية أن سياسة إسرائيل الجديدة تتعارض مع إعلان الرئيس جونسون في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بأن الولايات المتحدة تدعم وحدة وسلامة الأراضي في جميع أنحاء المنطقة. وكان هذا الانتقاد هو توبيخ واشنطن العلني الثاني لإسرائيل خلال أربعة أيام. وحذر آرثر غولدبرغ سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل بقوله: «إذا أعمى النجاح أياً من الدول الأعضاء عن إدراك أن لجيرانها حقوقهم ومصالحهم الخاصة"[1]، فإن ذلك لا يخدم قضية السلام». ولكن الولايات المتحدة لم تفعل أكثر من هذه الاعتراضات الكلامية أي شيء. ولم تأتِ نهاية عام ١٩٦٧ حتى كانت إسرائيل قد أقامت مستوطنات في أراضي مصر والأردن وسوريا المحتلة[2]، وبدأت بمصادرة المزيد من الأراضي، وبطرد المئات من العرب المسلمين في الحي اليهودي في القدس القديمة، ودمرت قرى عربية بأكملها قرب أريحا كما دمرت ١٤٤ بيتاً في غزة، وشرعت سراً بإقامة أربع مستوطنات كبيرة في القدس العربية[3]، وذلك في أكبر عملية تهويد لكافة أنحاء الأراضي المحتلة ولا سيما القدس. وفي عام ١٩٨٧، استولى آرييل شارون وزير الإسكان في حكومة شامير على شقة في الحي الإسلامي، وعبَّر عن موقفه بالقول: "لقد وضعنا لأنفسنا هدفاً يقضي بأن لا

(١) فندلي بول، «الخداع»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٢٠٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٠.

(٣) المصدر نفسه.

يبقى مكان في القدس الشرقية بلا يهود، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يضمن وجود مدينة موحدة في ظل السيادة الإسرائيلية"(١).

في مقابل هذا الضم الزاحف الاستيطاني اليهودي، كانت كل إدارة أميركية، سواء كانت ديموقراطية أو جمهورية، تعتبر إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة انتهاكاً لمعاهدة جنيف الرابعة، وبالتالي غير قانونية، إلى أن بدأ عهد الرئيس ريغان المناصر القوي لإسرائيل.

وكان تشارلز يوست سفير أميركا لدى الأمم المتحدة قد أعلن تلك السياسة في عهد نيكسون، ولأول مرة، بقوله: "إن ذلك الجزء من القدس الذي وقع تحت سيطرة إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ كغيره من المناطق، هو منطقة محتلة، وبالتالي يخضع لأحكام القانون الدولي التي تحدد حقوق والتزامات الدولة المحتلة"(٢).

وفي ٢٣ آذار / مارس ١٩٧٦، صرَّح وليم سكرانتون سفير الرئيس فورد لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن بأن مستوطنات إسرائيل في المناطق المحتلة غير قانونية وأن ادعاء إسرائيل بأن جميع القدس لها ادعاء باطل. وذكّر سكرانتون بالمادة ٤٩ في معاهدة جنيف الرابعة بقوله: "على الدولة المحتلة أن لا تُبعد أحداً أو تنقل قسماً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ومن الواضح إذن أن إعادة توطين قسم لا يستهان به من المدنيين الإسرائيليين في المناطق المحتلة، بما فيها القدس الشرقية العربية، غير قانوني بمقتضى المعاهدة، ولا يمكن اعتباره حكماً يقرر نتائج المفاوضات في المستقبل بين الأطراف أو يرسم حدود دول الشرق الأوسط. والحقيقة هي أن وجود هذه المستوطنات في نظر حكومتي عقبة في سبيل نجاح المفاوضات من أجل سلام عادل ونهائي بين جيرانها"(٣).

وكانت إدارة كارتر أكثر الإدارات الأميركية ترداداً للبيانات الكلامية المعارضة للمستوطنات، وكذلك وزير خارجيته سايروس فانس. وكان أول قرار لمجلس الأمن، موجَّه بالتحديد ضد بناء المستعمرات الإسرائيلية، هو القرار رقم ٤٤٦ الصادر بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ أثناء ولاية الرئيس كارتر نفسه. وقد جاء في ذاك القرار أن "سياسة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٢.

(٣) المصدر السابق.

إسرائيل وممارساتها بإقامة المستعمرات ليس لها أي مستند قانوني، وتشكل عقبة خطيرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم"[١]. وقد اتخذت واشنطن من هذا القرار منبراً للتعبير عن آرائها النظرية وعن حدود تلك الآراء في الواقع العملي، في وقت امتنعت، مثلها مثل بريطانيا، عن التصويت إلى جانب القرار. وبعدئذٍ صدر أيضاً القرار رقم ٤٥٢ الداعي لوقف الأنشطة الاستيطانية في المناطق المحتلة. وانسجاماً مع المواقف المزدوجة والمترددة ذاتها، إمتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، ومع ذلك أكد المندوب الأميركي في مجلس الأمن أن "تلك المستعمرات تحكم مسبقاً على نتيجة مفاوضات السلام في الشرق الأوسط [التي كانت جارية في حينه عام ١٩٧٩ مع مصر]وهي تتعارض مع القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة"[٢]. وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة العضو في المجلس التي امتنعت عن التصويت. هذا في حين أنه خلال السنوات الخمس الأولى التي أعقبت كامب ديفيد، بلغت القروض التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل وأعفتها من سدادها والهبات التي قدمتها لها نصف ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات للعالم بأسره[٣]. ومنذ كامب ديفيد أيضاً، موّلت الإدارات الأميركية بصورة غير مباشرة في الأغلب المستعمرات اليهودية داخل المناطق العربية المحتلة، من خلال تدبير فريد من نوعه بين جميع الدول التي تتلقى مساعدات أميركية خارجية، وهو تقديم مبلغ إجمالي لإسرائيل لدعم ميزانيتها دون ربط ذلك بأي تصنيف أو مشروعات أو إنجازات أو برنامج زمني أو تقارير مرحلية[٤]. وأكثر من هذا أنه في عام ١٩٧٩ بالذات، سعت حكومة كارتر جاهدة لإخفاء الأدلة على قيام إسرائيل بتفجير قنبلة نووية مع الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا في حينه. وتبين بوضوح أن كارتر، مثله مثل سائر الرؤساء الأميركيين الآخرين، لم يكن يرغب في استخدام أكثر من إظهار رمزي للقوة والدبلوماسية الأميركية للاعتراض على بناء المستعمرات اليهودية. وقد أوضح كارتر مواقفه تلك بقوله: "ثمة حد لما نستطيع فعله لفرض إرادتنا على دولة ذات سيادة"[٥].

---

(١) ارونسون جيفري، «**مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٧٦.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) غرين ستيفن، «**مساومات مع الشيطان**»، شركة المطبوعات للتوزيع، ص ١٥٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) «**مستقبل المستعمرات**»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

و باختصار، وحتى العام ١٩٨٠، كانت سياسة الإدارات الأميركية حيال المستعمرات اليهودية تستند إلى خمسة مبادئ يمكن تلخيصها كالتالي:

١ ـ المستعمرات غير شرعية وتخرق القانون الدولي.

٢ ـ بناء المستعمرات يحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات وهو عقبة في طريق السلام.

٣ ـ بعد بناء المستعمرات لا يمكن تفكيكها بسهولة.

٤ ـ إن مصير المستعمرات هو موضوع للمفاوضات.

٥ ـ لن تذهب واشنطن إلى أبعد من تقديم الاحتجاجات الشكلية على استمرار بناء المستعمرات.

إلا أن هذه المبادئ تراجعت فجأة مع تسلم الرئيس رونالد ريغان زمام البيت الأبيض، فصرّح بشأن المستوطنات بقوله: "لم أوافق عندما أشارت الإدارة السابقة إليها بأنها غير قانونية... إنها ليست كذلك"(١). ومع ذلك فإنه غالباً ما اعتبر تلك المستعمرات بأنها "عقبة في طريق السلام"، لإرضاء الدول العربية المتعاطفة مع أميركا وشل قدرتها على الاعتراض. ولكن الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر عادا وأكدا بأن المستعمرات الإسرائيلية ليست عقبة في سبيل السلام وحسب بل أنها غير قانونية أيضاً. فرد عليهما اسحق شامير عام ١٩٩٢: "لم يسبق لحزب ليكود أن أخفى عزمه على المطالبة بالسيادة على يهودا والسامرة خلال المفاوضات حول وضعها النهائي. فقد طبق الحزب المبدأ الذي يقضي بالتمسك بحق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل طوال مسار المفاوضات. فالضمانة الوحيدة ضد السيادة العربية غربي نهر الأردن هي الاستيطان اليهودي في المدن والأرياف في جميع أنحاء يهودا والسامرة"(٢).

لكن الرئيس بوش وجه رسالة إلى شامير في حزيران / يونيو ١٩٩٠ حذره فيها من أنه إذا استمرت الخلافات بين البلدين بشأن المستعمرات ومسيرة السلام فإنه: "لن يكون هناك خيار أمام الولايات المتحدة إلا أن تحدد موقفها بصورة واضحة، علناً وفي الأمم المتحدة"(٣). وأهاب بوش بشامير أن يفكر «في إحداث تغيير في سُلَّم أولويات حكومة

---

(١) فندلي بول، **الخداع**، مصدر سابق، ص ٢١٣.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٤.

(٣) «**مستقبل المستعمرات**»، مصدر سابق، ص ٨١.

إسرائيل، لأن مقدرتنا على التقدم بمسيرة السلام تتوقف على التوصل إلى تفاهم بين حكومتينا بشأن موضوع الاستيطان»[١].

رؤية المستقبل

على الرغم من كل هذه المواقف الاستعراضية والمشادات الكلامية، فقد كان بوش نفسه، وضمن اتفاق تم التوصل إليه مع إسرائيل في نهاية ولايته، هو الذي وافق أول مرة على نشاط استيطاني واسع النطاق، وذلك بعد أن أحس بالخطر على طموحه لتجديد ولايته مرة أخرى، ولكن بعد فوات الأوان، لأن اللوبي الصهيوني كان قد عقد العزم على التصدي لبوش وإسقاطه، وكانت النتيجة في النهاية هي سقوط البطلين شامير وبوش سوياً في حلبة الانتخابات عام ١٩٩٢ وفوز كل من الرئيسين كلينتون ورابين، وذلك بعد أن أرسى بوش مع رابين اتفاقاً بشأن المستعمرات اليهودية يقضي بإعادة ترتيب إسرائيل أولوياتها القومية بشأن الاستيطان في حين أنه كان يقضي في الجوهر الاتفاق يقضي بما يلي:

أ ـ "أن تغض واشنطن الطرف" عن استمرار بناء المستعمرات في القدس الشرقية المضمومة.

ب ـ الموافقة على استمرار البناء في الضفة الغربية إلى أبعد مما هو جار الآن لاستيعاب "النمو الطبيعي" للمستعمرات.

ج ـ توفير معلومات دقيقة قدر الإمكان بشأن خطط البناء.

د ـ موافقة إسرائيلية على عدم إقامة مستعمرات جديدة.

وعلى هذا الأساس حصلت إسرائيل بزعامة رابين على ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار، كان من أولى نتائجها "قيام استيطان غير محدود في القدس وعلى طول خطوط المواجهة"[٢].

وفي ٤ تشرين الأول / اوكتوبر ١٩٩٤، وفي شهادة أمام الكونغرس، ألقى مساعد وزير الخارجية، روبرت بللترو، المزيد من الأضواء على تطور سياسة الولايات المتحدة إزاء المستعمرات في ظل إدارة كلنتون، ويتضح منها ما يلي[٣]:

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) هآرتس ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر «مستقبل المستعمرات»، جيفري ارونسون، ص ٨٧ وما بعدها.

ـ توسيع المستعمرات بعد اتفاق اوسلو، لم يعد "عقبة على طريق السلام" بل مجرد "عامل تعقيد في مسيرة السلام".

ـ توسيع المستعمرات لا يُعتبر متعارضاً مع "إعلان المبادئ"، أي مع اتفاق اوسلو.

ـ البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يُعتبر خرقاً لأي اتفاق مع الولايات المتحدة. وفي هذا المجال، نلاحظ الإقبال الشديد من قبل يهود أميركيين على تمويل شراء أراض واسعة في القدس الشرقية من فلسطينيين أميركيين يعيشون منذ وقت بعيد هناك.

ـ توسيع الاستيطان في القدس الشرقية لم يعد يُعتبر عملاً أحادي الجانب، مجحفاً بتحديد الوضع النهائي للقدس، حسبما نصت عليه اتفاقيتا اوسلو.

هذه العناصر في السياسة الأميركية الراهنة، تشكل تراجعاً أكبر عن مواقف اعتراضية سابقة ضد الاستيطان اليهودي الزاحف، ويتكرس هذا التراجع أكثر فأكثر مع تزايد الهيمنة الأميركية على دوائر الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعلى الأوضاع الميدانية في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد تنحية الأمين العام بطرس غالي الذي عاند واشنطن بشأن نشر التقرير الخاص بمجزرة قانا، أثناء عدوان "عناقيد الغضب"، وانتخاب أمين عام جديد هو كوفي انان الذي لم يعد مسموحاً له أن يكون أكثر من موظف بسيط يطبق ما تمليه عليه وزيرة الخارجية الأميركية الجديدة، مادلين اولبرايت، التي وقفت بوجه غالي ووافقت على العدوان الإسرائيلي على المدنيين في جنوب لبنان والتي لا تنفك تُعرب بصراحة عن مواقفها المتعصبة لصالح التوسع الإسرائيلي، الأمر الذي ينذر بمزيد من التعقيدات على شتى المسارات في كل من فلسطين وسوريا ولبنان بنوع خاص. فمبادئ مدريد قد عفَّا عليها الزمن، وأية تسوية من الآن فصاعداً على شتى المسارات الثنائية بين إسرائيل وجيرانها يجب أن تقوم على أساس الاتفاق بين الأطراف المعينة، حيث توازن القوى مائل لصالح الإسرائيليين، وحيث تعمل الإدارة الأميركية على عزل وتنحية وتحييد القوى الفاعلة الأخرى في العالم، وفي مقدمتها أوروبا والصين واليابان، عن أداء أي دور فاعل في رسم الخطوط الجيوسياسية القادمة في فلسطين، وفي الإطار الحيوي غير المحدد وغير المعروف الذي تدعي الصهيونية حاجتها إليه، وفقاً لإمكاناتها المادية والبشرية المتطورة.

العولمة والإعلام

د. نسيم الخوري(*)

يُقدِّم العالم، وهو يتأهَّب للدخول في الألف الثالث، مجموعة هائلة من التحوُّلات الكبرى التاريخية، في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، تفوق التوقع وأحياناً الخيال. وتُفرز هذه التحولات نسقاً من التغيير يستلزم، كما هو ملاحظ، إعادة النظر الشاملة في عدد كبير من المفاهيم والأفكار والمعاني والقيم التي رسخت في الذهن البشري ولأزمان طويلة.

وتكاد تبرز هذه المتغيرات الجذرية في النسق الجديد الذي يتخذه الفكر الستراتيجي العسكري المتلازم في التوجه والمضمون مع حقائق السياسة الدولية. "وإذا كانت المحصلة المنطقية لهذا التلازم بين المتغيرات السياسية و الستراتيجية، انبثاق علم الستراتيجية الدولية"(١) الذي كان يُعتبر جديداً في تأهيل مفاهيمه ونظرياته، وتحديد المرتكزات التي تُبنى عليها اقتراحاته وتوقعاته، وبلورة التصورات التي تتحدد في إطارها قضايا الحرب والسلم؛ فإنه علم يتجه إلى غربلة مجمل هذه المفاهيم على وقع الظاهرة الكبرى التي تؤطر مجمل هذه التصورات في إطارها الكوني "المعروف بالعولمة".

(*) استاذ جامعي.

(١) مقلد، اسماعيل صبري، «**الستراتيجية والسياسة الدولية**»، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.

وتُعبِّر العولمة[١] التي شاع استخدامها في السنوات العشر الأخيرة، عن هذا التحول الكوني الجديد والصاخب الذي سينهي العمل في الكثير من التصورات والمعارف التي انجبتها لحظات تاريخية مختلفة منصرمة، ويفترض أن تجري مراجعة شاملة لرصيد هائل من المعتقدات التي دانت بها البشرية منذ ميلاد الدولة الحديثة قبل قرون خلت. وسيكون ثمة متسع من التفكير لتنمية اسئلة عن المرحلة من نوع جديد. وأول تلك الأسئلة جميعاً، السؤال عمَّا إذا كان العالم قد ولج حقاً حقبةً نوعية من التطور تُمثِّل قطيعة مع سابقاتها على صعيد المناهج، والبرامج، والآليات، والمؤسسات ... الخ. وربَّما تناسلت من هذا السؤال حول العولمة اسئلة فرعية عن مصير السيادة، والدولة الوطنية، والاقتصاد الوطني، والثقافة القومية ... وسائر ما يتَّصل بالهوية وبالشخصية الوطنية والقومية لمجتمع من المجتمعات المغلوبة في ميادين المنافسة العالمية العلمية والتقنية والاقتصادية، مثل المجتمع العربي المعاصر[٢].

وتفترض هذه الشمولية للعولمة، كإطار قابل لصياغة مجمل هذه الاسئلة المتفرعة، مبالغةً أو تهويلاً يجعلنا نتصور ونردد كل يوم "أننا على أعقاب ولوج عالم جديد هو في حساب التحليل العلمي محض فرضية تحتاج إلى إثبات حتى تستقر حقيقةً"[٣]. نعم فرضية لأن الإتساع في تناول العولمة وأصلها وتعميمها أو تعميم ما قد ينتج منها، أمر غير مستقر علمياً، وهنا إقرار بعدم وضوح العولمة والإحاطة النظرية والعملية بها، خصوصاً أنها "ما زالت في طور التكوين والتبلور... وغير مكتملة الملامح والنتائج"[٤].

ماذا نعني بالتهويل؟ هل أنه من صلب الظاهرة فتغدو وهماً ومخيفةً أم أنها حقيقة تضغط على الأفكار؟ أليس من المبكر الإطمئنان إلى أننا على أبواب عالم جديد ينهي مجالات السيادة والوطن على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية؟ هل هو نوع من تجاوز قطوع الألفين، أم أن العولمة من محصلات الدولة القومية عند لحظة من لحظات تضخم قوَّتها وفيضها على العالم من حولها، كما يظهر في المثال الأميركي[٥].

---

(١) العولمة أو الكونتة أو الكوكبة، تعبير مستورد، معرَّب عن الإنكليزية Globalisation وترجمه الفرنسيون عن الأميركية بـ Mondialisation أو ما يرادف العالمية. ونجد هذا التعبير في لغات العالم كلها.

(٢) حسيب، د. خيرالدين، «**ندوة العرب والعولمة**»، بيروت ١٨ ـ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) السيد يسين، «**لبنان والعولمة وحوار الحضارات**»، ندوة لبنان والتحولات الإقليمية والدولية، بيروت، إنطاكية للدراسات والأبحاث، ٢ ـ ٥ أيلول ١٩٩٧، ص ٦٦.

(٥) حسيب، د. خيرالدين، المرجع نفسه.

إنه هذا وذاك . فبالإضافة إلى الخروج من الثنائية في العالم، إلى حد كبير، إلى أميركا كقوة عظمى تكاد تكون وحيدة كما نرى، هناك مسألة أن العولمة لا تتجاوز الفكرة الجديدة من ضمن مجموعات افكار تبرز وتذوي على أنها فكرة مطبوعة بطابع يكاد يتّسم بالخرافة. كيف؟

تؤلف ولا تؤلفان

يفترض اللاوعي الجماعي البشري توحداً لولوج المخاطر، لأنه نوعاً من تذليل المجهول منها. وإذا كانت البشرية قد خطت أو قفزت على مستوى الثورات التكنولوجية قفزات نوعية، وخصوصاً في مجالي الاتصالات، جعلت الإنسان يُعيد النظر فيها أحياناً كثيرة، أو أنها غذّت خياله فجنح بإختراعاته نحو تشغيل لاوعيه في أعمال فنّية رائعة (أفلام وكتابات حول سيطرة الآلة على مخترعها وتمرُّدها عليه) أعادت توازنه إليه، فإن غزو الفضاء والأسلحة النووية وعالم المعلومات، حملت نوعاً من الذعر والجنوح نحو الأساطير يكتنف الفكر البشري بالمعنى الفلسفي على الأقل.

وساعد أن هذه التداعيات والمتغيرات جاءت قوية ومفاجئة، مما منحها لوناً أسطورياً أو خرافياً عاد يستيقظ في أذهان العامة، وخصوصاً في البلدان غير المتقدمة، في تعليقات مثل أننا في "آخر الدنيا"، وهذه "نهاية الكون" أو "تؤلّف ولا تؤلّفان"[١]، أي أن الدنيا لن تتعدى العام ألفين حيث "صراع الحضارات" و "نهاية العالم" و "حكومة العالم".[٢]

هل "يتعولم" الكون ليتمكّن البشر من تجاوز عتبة الألفين؟

ربما يبدو الاستنتاج الإيجابي مقبولاً، خصوصاً إذا عرفنا أن عالماً مشابهاً ساد البشرية مع وصولها إلى نهاية الألف الأول[٣]، فارضاً نوعاً من التهيب الفلسفي الذي يفترض في اللاوعي الجماعي نوعاً من إعادة النظر في التساوق الزمني الرتيب (ماضٍ،

---

(١) لم نعثر على هذا المثل الشعبي في أيٍّ من الكتب السماوية، وهو ينم بالطبع عن افتراض القيامة قبل حلول العام ٢٠٠٠، وهناك اعتقاد أنه شاع بعدما خطت البشرية فوق الألف الأول.

(٢) لقد نشرت صحف العالم، ومنها الصحف اللبنانية بالطبع، عرضاً لمهاريشي على كل حكومات العالم لفكرة العولمة عبر التحالف مع حكومة الطبيعة لإحلال نعمة الجنة على الأرض، وذلك بتجنيد الحقل الموحد للقانون الطبيعي ورفع مستوى كافة ميادين الحياة نحو الكمال. جريدة السفير، تموز ـ ١٩٩٢.

(٣) العصر الذهبي في الانتشار للفكر الديني.

حاضر، مستقبل) الذي ابتدعه اليونان. وما الخرافة في الرقم الحافة أو الرقم المدوَّر chiffre rond إلاّ خيال ألصقه الإنسان به وراح يتفاعل معه نفسياً.

لذا يحمل الكلام عن العولمة شيئاً من المبالغة والخوف من المستقبل وأعاصير التغيير المنتظرة. ويجوز القول إفتراضاً إن أفكاراً مهتزَّة تفصح عن صعوبة في اجتياز عتبة الألفين بالمعنى النفسي. إنها المشاعر التي تصاحب البشرية عندما تودِّع سنة لتستقبل سنة جديدة مضاعفة بعض الشيء بالطبع. أليست هي مظهر من مظاهر العولمة بالمعنى الإجتماعي؟

وتصبح العولمة في الإطار الواقعي الآخر المجتمع الليبرالي الوحيد حيث " نهاية التاريخ والإنسان الأخير"(١)، (الأميركي بالطبع) الذي يستهويه أن يجد نظامه الاقتصادي ودولته يرتفعان فجأة إلى مصاف الكمال التاريخي، أو أنهما يجسدان الاختيار الوحيد المتبقي أمام الإنسانية جمعاء ... "وكلما اقتربت الإنسانية من نهاية الألف الثاني فإنه يُلاحظ أن إيديولوجية عالمية واحدة محتملة ذات طابع شمولي هي الديمقراطية الليبرالية، عقيدة الحرية الفردية والسيادة الشعبية..."(٢)

وإذا كانت الكتل الاجتماعية الكبرى أو التكتلات البشرية عبر التاريخ نتائج حتمية لشبكات من الروابط السياسية والاقتصادية والدينية، فإنه من قبيل الخرافة تصور العالم موضوعياً يتَّجه نحو هذه الأشكال الواحدة وبشكل نهائي. وإذا كان للدين حظوظ وافرة عبر التاريخ في تكتيل البشر وتوحُّدهم حول حظوظ واحدة، مما ترك آثاراً فعالة على تحديد مسارات الدول والحضارات، فإن للسياسة أيضاً كما للاقتصاد النتائج نفسها، وكلها مجتمعة أسباب أساسية على تراجع وتنامٍ في قوتها ستمثل ما يعرف بالعولمة. على أن الاقتصاد مرهون في أشكاله المختلفة بالمعلومات أو التقنيات الهائلة في وسائط الاتصال التي تشكِّل التعريف الأوسع للاقتصاد الراهن، وعبره يبدو الإعلام كصيغة إخبارية عنواناً بارزاً للقرن المقبل.

مقاربة العولمة وتجلياتها

هناك اعتراف بصعوبة إيجاد تعريف شامل للعولمة كونها ظاهرة منتشرة على مستوى العالم، وتكاد تجمع البشر في مواقف وسلوك استهلاكي متقارب. إنها ظاهرة تنسج مزيجاً

(١) عنوان كتاب فرنسيس فوكوياما، بيروت، مركز الإنماء القومي،١٩٩٣.
(٢) المرجع السابق ص ٦٨.

غير محدود من العلاقات بين مستويات متعددة في التحليل والاقتصاد والثقافة والإيديولوجيا، "وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود بين الدول، وانتشار أسواق التمويل، وفلش الأسواق المتخمة بالسلع الاستهلاكية المتشابهة لدول العالم"(١).

وإذا كانت البشرية قد تعولمت وفق أنساق من القيم والأفكار الكبرى وفي مظاهر تمثل تجليات العولمة كعولمة ليست جديدة على الإطلاق، فإن العولمة كمفهوم أخذت حدودها وانخرطت في مجالات العلوم الاجتماعية واعتبرت عملية مستمرة يمكن ملامستها والتعرف إلى مؤشراتها بشكل نوعي وآني في مجالات الإعلام والاتصال كما في مجالات السياسة والاقتصاد.

وإذا كانت العولمة كمفهوم قد قفزت إلى أدبيات العصر وجامعات العالم بحيث تبدو مصطلحاً مرناً شديد الاتساع والتوصيف، لم يستقر على ملامح محددة، نفهم معنى التناقض في تناول ما يحصل بالنسبة لمجمل المفاهيم غير المتكاملة في النهج. فنحن كباحثين ومثقفين وسياسيين، ومن مختلف الدول، ما زلنا في مرحلة فهم ظاهرة العولمة واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، والتي تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها"(٢). هكذا تعاملنا أساساً مع حزمة واسعة من المفاهيم الستراتيجية وغيرها من المفاهيم التي شغلت الجامعيين والفكر البشري من قبل مثل الحداثة أو ما بعد الحداثة والتحديث والديمقراطية والوجودية والحرية والعديد من الفلسفات والافكار التي مضت وكنا لا نزال في حال من النقاش حولها.

في ضوء ما تقدم نستطيع تفسير التضارب بين من يهاجم العولمة ويدينها ويدعو إلى محاربتها لأنها وجه آخر "للفكر" الامبريالي(٣) حيث تبدو "العقيدة الجامعة من أجل النظام

---

(١) روزناو، جيمس، « **دينامية العولمة، نحو صياغة عملية**»، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، كانون الثاني،١٩٩٧.

(٢) السيد يسين، «**في مفهوم العولمة**»، ندوة العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٨ - ٢٠ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٧.

(٣) يكفي الإطلاع على وثائق الندوات الثلاث التي تمحورت حول العولمة عبر بعض الأوراق المقدمة والمداخلات الشفهية، لإدراك مدى سطحية أو ارتجالية الكلام عن محاربة العولمة والعمل على إيقافها من دون الإشارة إلى مخاطرها الفعلية بشكل علمي، إذ لم تتمكن هذه النشاطات من رسم نسق قيمي يدخلنا كعرب "صراع الحضارات":

أ - ندوة تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٧ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٧.

ب - ندوة بيروت، إنطاكية للدراسات والأبحاث، ٢ - ٥ أيلول ١٩٩٧.

ج - ندوة بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٨ - ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧.

العالمي الجديد الذي يكتسح العالم" أو أنها "ظاهرة مخيفة حقيقية تفسد الأدمغة في الدنيا"، وبين من يراها مسألة محسومة لا تدعو إلى القلق، تؤدي إلى مساندة الدول والشعوب الفقيرة النامية وتخلق فرصاً جديدة للعمل، فتحد بالتالي من الأزمات الاقتصادية وفي رأسها البطالة والحاجة(١).

وإذا تساءلنا عن الاسباب التي أدت إلى بروز العولمة الحاد في هذا العصر وربطناها بمصير القوميات ومفاهيم الاستقلال الذاتي للدول والخصوصيات الثقافية ومعنى زيادة التجانس بين الشعوب أو تعميق الفوارق وأوجه التباين بينها، نفهم معنى القلق الذي ينتاب الفكر من جراء شيوع العولمة كمفهوم أو ملامح احادية التوجه والأبعاد.

إن مقاربة التعريف المحيط بالعولمة تفترض تقديم ملامح أساسية كبرى تكشف عن جوهرها، أولها وأوسعها مشاعية المعلومات عبر وسائل الاتصال الهائلة السرعة في تطورها، ويرتبط به المسألة الثانية المرتبطة بازالة الفواصل المصطنعة بين الدول والشعوب، مما يؤول إلى العملية الثالثة التي تدفع باضطراد في طبع الزمان والمكان البشري بازدياد ملفت لهامش التشابه بين الجماعات البشرية والمجتمعات والمؤسسات.

سنقتصر من مئات التعريفات التي وقعنا عليها على ثلاثة منها تكاد تطال ما نحن في صدده من تجليت للعولمة:

١ ـ إنها التفاعل الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الناتج من تزايد حجم تبادل البضائع والخدمات والرساميل وتنوع التعامل عبر الحدود، ويرافق ذلك انتشار واسع ومتنوع للتكنولوجيا الإعلامية(٢).

٢ ـ العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً، إلى نقطة الانتقال من عامية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج، واعادة الإنتاج ذاتها. إن ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الإنتاج الرأسمالية ... ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي (الولايات المتحدة)

---

(١) لا يقتصر هذا المنطق "العدائي" للعولمة على العرب بل يتعداه إلى الفكر الخاص ببعض المجموعة الأوروبية. راجع في هذا المجال:

.RAMENET, Ignacio, "Régimes globalitaires", le monde diplomatique, janvier, 1997.

.WOLF, Martin, "Pourquoi cette haine des marchés", Le Monde diplomatique, juin, 1997.

(٢) من تقرير صندوق النقد الدولي حول توقعات الاقتصاد العالمي، أيار، ١٩٩٧.

ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق ... إنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ[١].

٣ ـ لا يمكن فهم العولمة وتحديدها بتدويل الاقتصاديات الوطنية الكبرى وتجديد الرأسمالية، وتقدم النظرة الليبرالية في الاقتصاد والسياسة، إلا بفهم ثورة العلم والمعرفة وانفجار تكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي يدفع إلى عملية التدويل القسرية ويمنح هذه العولمة تجلياتها الملموسة[٢] ...

أدوات العولمة

وفق هذه التجليات الثلاثة التي أبرزت في محاولة تأخير العولمة المتمثلة بالسياسة والإيديولوجيا والاقتصاد وتقنيات الإعلام كعناوين كبرى، تتناقض أحياناً بين مختلف المدارس والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والإعلامية، إلا أنها تعود فتلتقي حول مقولة واحدة تشكل ما يعرف بالعولمة.

على أن التجليات التفصيلية للعولمة تبدو في سهولة وسرعة انتقال البشر والسلع والمعلومات بين الدول ذات الحدود المتساقطة وعلى النطاق الكوني. وإذا كانت الشمولية هي صفة ما يتنقل في أنحاء المعمورة بحيث أنه يطال كل شيء ويصعب حصره، إلا أن "روزناو"[٣] جعل هذه المواد والنشاطات المتنقلة في ست فئات أساسية:

١ ـ الافراد.
٢ ـ البضائع والخدمات.
٣ ـ الأفكار والمعلومات.
٤ ـ الأموال والنقود.
٥ ـ المؤسسات وخصوصاً المتعددة الجنسيات.
٦ ـ الاشكال من السلوك والتطبيقات الثقافية العائدة لها.

---

(١) العظم، د. صادق جلال، «ما هي العولمة»، ندوة تونس. كما ورد في ورقة السيد يسين، ندوة بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. المرجع نفسه.

(٢) CARDOSO, F.H., "Les technologies d'information et de communication dans le sud"; "la mondialisation forcée", revue Tiers-Monde, no. 138, avril - juin, 1994.

(٣) روزناو، المرجع نفسه.

وتتمحور هذه الفئات والمجموعات التفصيلية التي تشكل مادة الحركة لما يسمى بالعولمة عبر أدوات معروفة تقليدية منها:

١ ـ الدول السبع الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الاميركية.

٢ ـ المؤسسات النقدية العالمية الخاصة.

٣ ـ صندوق النقد الدولي.

٤ ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

٥ ـ منظمة التجارة العالمية.

٦ ـ الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات.

وإذا كانت مجمل هذه الأدوات التي تشكل عصر العولمة ليست جديدة، فإن عصر العولمة يصبح متنقلاً من عصر إلى آخر حيث يصح القول[1] إننا، في مرحلة ماضية، كنا نعيش في إطار السلام البريطاني، وفي مرحلة أخرى كنا في إطار عولمة السلام الفرنسي ثم الالماني ثم سلام التحالفات البريطانية ـ الفرنسية، وبعدها كانت عولمة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، وثمة الآن عولمة من نوع مختلف لكنها استمرار أكثر توسعاً لما سبق وعرفته البشرية من حيث التوجهات الرئيسية.

يقابل هذه النظرة التبسيطية والواقعية في آن إلى العولمة، التي تؤكد على وجود قطب مركزي واحد متحكم بالعالم، نظرة أخرى تنفي المركزية وترى أن هذه المسألة تعني العالم غير المحدد.

في الاقتصاد والمال

ولعل أوضح الإشارات إلى العولمة على أنها قطب واحد متحكم هو الرأسمالية الأميركية، من دون أن يكون هناك أي إثبات واضح لأن العولمة تعني انتفاء سيادة الدول، هي جواب وزير مالية أميركا روبرت روبن على رئيس حكومة ماليزيا مهاتير محمد: فخلال الاجتماع السنوي لمجلس المصرف الدولي وممثلي صندوق النقد الدولي في هونغ كونغ، هاجم مهاتير محمد العولمة والانحدار الأخلاقي العائد للمضاربة في أسواق المال ومصير الاسهم المالية، وركّز هجومه على هذه الضبابية الهائلة في المضاربة التي كانت

(١) وردت هذه القصة في مقال الصحافي الأميركي توماس فريدمان في النيويورك تايمز، ٢٠ أيلول ١٩٩٧، وقد أشار إليها الدكتور محمد الأطرش في ندوة العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، في ورقته «العرب والعولمة».

وراء الأزمات المالية التي اهتزت وعانت منها بلدان جنوبي وشرقي آسيا، ثم انتقد قوى العولمة الكبرى لإجبارها بعض البلدان الآسيوية على فتح أسواقها للمتاجرين بالعملات والأسهم والسندات بهدف تدمير اقتصادياتها وامكاناتها التناسقية في الأسواق العالمية. ولقد تضمن الرد الأميركي لوزير ماليتها ما يلي:

"اعذرني. ولكن على أي كوكب أنت تعيش؟ انك تتكلم عن المشاركة في العولمة كأن ذلك يتضمن خياراً متاحاً لك. فالعولمة ليست خياراً وإنما حقيقة واقعة. يوجد اليوم سوق عولمة واحدة، والطريقة الوحيدة الممكن أن تنمو فيها هي اللجوء إلى أسواق السندات والأسهم للحصول على الاستثمارات وبيع ما تنتجه مصانعك في أسواق العولمة التجارية. كما أن أهم حقيقة حول العولمة هي أن لا أحد يسيطر. أسواق العولمة تشبه الإنترنت . . . لا يوجد أحد في مركز السيطرة، لا أميركا ولا القوى الكبرى ولا أنا.

وسوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع الكتروني من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم والسندات وكل ما خطر لهم يجلسون وراء أجهزة الكومبيوتر... وهم لا يعترفون بالظروف الخاصة لأية دولة . . . وإنما بقواعدهم فقط، وهي منسقة إلى حدٍّ بعيد. انهم يحددون نسبة الادخار، والتي يفترض أن تحققها الأول، ومستوى عجز ميزان المدفوعات التجاري.

ويرعى هذا القطيع في ١٨٠ دولة في العالم، لذا لا وقت لديه كافياً لأن ينظر إلى مواقفك وأحكامك ومخاوفك بالتفصيل. إنه يتوصل إلى أحكامه بصورة خاطفة جداً عما كنت تعيش استناداً إلى قواعده ونظمه ليس إلا[1].

في السياسة

هذا التناقض في النظرة إلى العولمة من زواياها الاقتصادية المختلفة، ينعكس بالطبع على سياسة دول العالم، إذ نجد منظومة كبرى من الدول تدخل عصر العولمة أو تقر بأنها دخلته فعلاً وتشير إليه وكأنه القدر. وتسعى هذه للسيطرة على التطورات الاقتصادية الحالية في البلدان النامية. وتبدو الشركات الاقتصادية الكبرى تهمش دور الدول بالمعنى السياسي وتفرض قراراتها على الاقتصاد الوطني. فالاقتصاد أصبح سيد السياسة في العالم، وستبرز نتائجه بشكل هائل بعد سنين من الآن عندما تدخل الأسواق العالمية المنافسة الحرة، خصوصاً وأن عدداً هائلاً من الاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية وفي

(١) مع الدكتور خيري حماد في جريدة النهار، الجمعة ٣١ تشرين الأول ١٩٩٧.

رأسها "الغات" ومناطق التبادل التجاري الحر، ستطبع السنوات المقبلة وتحكم السيطرة على الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية.

هناك شركات عالمية تقعد مقابل الدول في الترتيبات الاقتصادية وتسم العصر بحاجة ماسة خلقتها لضرورة نمو الدول واستمرارها، ونعني بها التخصصية[١]. إنها شركات عابرة القارات، يفوق نفوذها نفوذ الدولة ولها أسواقها الخاصة الممتدة وأمنها وقوانينها الخاصة.

بهذا المعنى نفهم كيف أن الأوروبيين وخصوصاً الفرنسيين منهم ينعتون العولمة بأنها "أمركة" العالم، بينما يصر الأميركيون على أنها النظام العالمي الجديد. وإذا كان النظام السائد هو نظام السوق الذي يروج له على أنه المؤهل لقيام الأنظمة السياسية والاجتماعية وليس العكس "أي تحكم السياسة بالاقتصاد والنظم الاجتماعية"[٢]، فإن الواقع الحاصل يبرز غلبة الملامح الاقتصادية عن طريق الازدياد في التحرير الاقتصادي، ورفع القيود الجمركية وغيرها عن السلع المحلية والبضائع والأيدي العاملة والأسواق المالية، مع انخفاض حضور وحصص القطاع العام في الإنتاج. وبهذا المعنى نشهد تهافتاً من الدول النامية على دفع عجلة الإصلاحات، وتأهيل البنى التحتية، وتشجيع المؤسسات القائمة على السوق، لمواكبة التحول الاقتصادي الموجه مركزياً نحو النظام السوقي[٣]. كما تشهد سياسة هذه البلدان إعادة نظر شاملة، وتسارعاً لعمليات الانفتاح على التجارة الدولية وفق إصلاحات تبدأ من أسواق العمل حتى آخر مرافق الدول وإداراتها.

في الصحافة

إذا كانت العولمة في سماتها الأميركية قد طبعت العالم بمظاهرها في مجمل وقائع الحياة، إلى درجة أن قارةً مثل اوروبا «صرخت بالفرنسية» لوقف "الأمركة"، وأقصى هذه الصرخات تلك التي أطلقها وزير الثقافة الفرنسية جاك لانغ في المكسيك في المؤتمر العالمي للإونيسكو بقوله: «اتّحدي يا ثقافات الدنيا ضد الغزو الأميركي الثقافي».

---

(١) Privatisation.

(٢) غليون، د. برهان، «العولمة وخطر الانفجار» شؤون الأوسط، العدد ٥٢، حزيران ١٩٩٦.

(٣) راجع السعيدي، د. ناصر، «أسواق رأس المال الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية»، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، عدد ٢٣، ١٩٩٨.

إذا كان هذا موقف فرنسا، فلا عجب أن نجد حذراً وإدانة لمظاهر الثقافة من قبل العديد من أنظمة العالم، وخصوصاً في بلدان العالم النامي، حيال إقبال أجيالها على هذه الملامح الجديدة التي تكسح ثقافة المجتمعات في الغناء والموسيقى والأطعمة الأميركية.

فالعالم كله "يستهلك الثقافة الأميركية، حتى أن أعداء أميركا يلبسون الجينز، ويأكلون الهمبرغر، وأصناف الفاست فود والتشيبس، ويشربون الكوك والمِلْك" (الحليب) ويدخّنون المارلبورو، ويرقصون على أنغام الجاز والروك اند رول والسالسا ثم يتسمَّرون أمام شاشات الـ سي إن إن التلفزيونية والسينما لمشاهدة الأفلام الأميركية والتمثل بها وتقليدها في المظهر والسلوك.

هكذا تبدو ملامح الدنيا مع نهاية هذا العصر "تتماهى" مع تفاصيل الحياة والثقافة الأميركيتين[١].

ولا يعني التماهي أو التماثل ردة الفعل الوحيدة تجاه أي جديد مستورد يخترق مكونات الثقافة عند أي شعب من شعوب العالم، بل هناك الرفض القاطع وعدم القبول بكل مظاهر العولمة. ولا نرى من جديد في ردود فعل الشعوب تجاه العولمة، كونها تنحصر وتنقسم وتتصارع كما كان يحصل بالنسبة لمجمل الأفكار في ثلاثة تيارات:

١ ـ الاندماجي المشجع والمتحمِّس إلى المزيد من الانفتاح.

٢ ـ الانسحابي الرافض والمتشبِّث بالهويات الوطنية والثقافية والذي يوصم شبكات وإفرازات العولمة، كما غيرها من قبل، داعياً إلى التمسك بالقيم والهوية حيال المشاريع التي لا تبرأ من الأصابع الصهيونية التي توحي بالشرق أوسطية في "عملية التسوية التي كانت تهدف إلى استبدال هوية المنطقة العربية - الإسلامية مثلاً بأخرى جغرافية تضم بلدان الشرق الأوسط بما فيها اسرائيل"[٢].

٣ ـ التوفيقي، هو الذي يحاول جمع التيارين السابقين فيأخذ من هذا وذاك وفق ما يخدم مصالحه وتطلعاته، وهو من أسوأ أنواع الفكر بالمعنى الفلسفي. وتكاد تغرق مجمل المجتمعات العربية في المجال التوفيقي حيث تستهلك الغرب ويُلبسها الغرب لكنها لا تهادنه في المجالات الفكرية ومسائل حق تقرير الشعوب لمصائرها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا التماهي (Identification) أو التقليد:
VALLADAO, Alfredo G.A, **"le XXIe siècle sera américain"**, Paris, éd. La découverte / essai, 1993.

(٢) عتريسي، د. طلال، «في مفهوم العولمة»، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية.

ولو أردنا أن نخلص من الكلام عن هذه التيارات الثلاثة، لقلنا إن الإعلام هو العنصر الطاغي الذي حمل مجمل ملامح ما يُسمَّى بالعولمة، وتبدو الثقافة والسياسة والمال وتجارات النفط تعبر الحدود والقارات عبر شبكات الصور المتلفزة والإنترنت وغيرها من التقنيات الاتصالية وتقنيات المعلومات. وتنتج أميركا في هذا المجال الإعلامي مجمل المنتوجات الإعلامية التي تغزو العالم بالصوت والصورة والحركة واللون، ويشاهدها سكان الأرض، بفضل قوتها وامتدادها العالمي الواسع الانتشار.

في العولمة والإعلام

يُعتبر الخبر أو النبأ صورة ناطقة لحدث معيَّن في زمان ومكان معينين يكتمل في إجاباته على الأسئلة الستَّة المعروفة التي تشكِّل مقوِّماته: من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ لماذا؟ كيف؟

والخبر الذي يُمثِّل البنية الأولى لعلوم الإعلام، يرد في اللغة الإنكليزية NEWS حاملاً بذور العولمة وملامحها الرئيسية حيث تعني الكلمة اختصاراً لوجهات الكرة الأرضية الأربع:[1]

Nوتعني الشمال North، Eوتعني الشرق East، W وتعني الغرب West، S وتعني الجنوب South.

لسنا في حاجة ، انطلاقاً من هذه البنية الإعلامية، إلى التأكيد أننا في صدد ثورة تكنولوجية عارمة وخصوصاً في مجال الإعلام، تحدث تغييرات جذرية وبمعدلات متسارعة لم يشهدها المجتمع من قبل، وذلك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية وحتى العسكرية منها.

وبفضل التقنيات الإعلامية، لم يعد يُنظر إلى التكنولوجيا على أنها مجرد أدوات ووسائل معزولة عن سياقها الاجتماعي والبيئي، ومقطوعة الصلة بالقيم الأخلاقية، وكما كان يحصل تقليدياً، على أنها وسيلة تنتج أدوات ومفاهيم وقيماً تعمل على حل مشاكل الإنسانية في أوقات السلم والحرب. وهذا ما يمنح الإعلام صفة الحتمية التاريخية التي تحمل التقدم والتغير المستمرين، بشكل مستقل عن المجتمعات والدول التي تبدو عاجزة أحياناً كثيرة عن توجيهه أو إبطائه أو توقيفه. وتصبح مقاييس تطور المجتمعات، في

(١) راجع لكاتب هذا البحث، «**الكتابة الإعلامية. مبادئ وأصول**»، بيروت، دار كرياج للنشر، ١٩٩٨.

مدى تبعيتها وتكيُّفها مع المتغيرات التكنولوجية والإعلامية التي تفرزها آليات المجتمع الدولي.

وهكذا تبدو البشرية، بالمعنى الإعلامي، تجتاز معبراً مفصلياً يؤدي إلى الانخراط في العولمة. فمن التكنولوجيا التي كانت تطبق المعرفة وتتقولب معها، إلى مقولة فرنسيس بيكون المعروفة "المعرفة قوة"، حيث قدَّمت تكنولوجيا المعلومات والمعارف حضورها القوي وصحتها، كونها من أفضل وأهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية. ووصولاً إلى قلب هذه المقولة مع فوكو أي "قوة المعرفة"، تكون هذه القوى الثلاث بالإضافة إلى الدين ترسي من خلال ممارستها المباشرة وغير المباشرة علماً معرفياً يخدم أغراضها ويروج لأفكارها ويبث قوتها ومصالحها، وكل هذا تحت وهم الموضوعية والعامية، بذرة التكنولوجيا الأساسية.

وقبل أن نوصف العلم أنه لم يعد محايداً، وموضوعيته ليست ببعيدة عن طموح وأهواء القادة والدول وحاجات السوق، لا بد من تحديد الدور الذي لعبه الإعلام كعلم بصيغة الجمع نسف أنسقة العلوم في تقسيماتها التقليدية.

لقد بقيت البشرية حتى "البارحة" تحصر المعرفة في حقلين واسعين من العلوم المعروفة جمعهما ثالث:

أ - علوم ترى المعرفة في دوائر خارجية في بحثها عن الإنسان، وتضم العلوم الإنسانية كلها وحتى المحضة التي تدرس الخارج في خط أفقي يطال كل ما في البيئة والمحيط وتسخّر النتائج والتحليلات صالح الإنسان. ونورد على سبيل المثال لا الحصر علوم التاريخ والجغرافيا والبيئة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والآثار والإنتربولوجيا، بالإضافة إلى الرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها من العلوم المكثفة الحقول والتشعبات.

أليست زاوية المنافسات العسكرية الأولى التي من خلالها يحدد علم الفيزياء الحديثة المتغيرات التاريخية الموجهة والشاملة؟ . . . فعلم الفيزياء هذا يمنح تفوقاً عسكرياً للمجتمعات التي استطاعت تطوير وإنتاج واستخدام تكنولوجياتها بالطرق الأكثر فعالية، هذا التفوق النسبي الذي توفره التكنولوجيا يزداد طبيعياً مع تسارع المتغيرات التكنولوجية[1].

(١) فوكوياما، فرنسيس، المرجع نفسه، ص ٩٤.

ب- إذا كانت هذه العلوم قد حاولت حصر آثار المحيط على الإنسانية وكيفية تفاعلهما بهدف فهم دوائر تأثر وتفاعل الأفراد والشعوب بمعطيات خارجية عامة، فقد ارتدّ الخط البياني في البحث عن المعرفة إلى الداخل، أي داخل الإنسان، في تكملة معاصرة للفلسفة كعلم أساس وأب للعلوم الإنسانية على الإطلاق(١).

فمن معبد دلفي القديم ونقشة "اعرف نفسك تعرف العالم" فوق عتبة اليونان، وصولاً إلى فرويد الطبيب الذي رمى المبضع وغرق في تفسير أحلامه وأحلام غيره مرتدًا إلى البحث في اللاوعي للخروج بعلم النفس التحليلي المتشعِّب دورة جديدة في البحث عن المعرفة في الداخل. وإذا وجدنا أن هذا النبش التحليلي في الداخل يحمل ملامح اقرار بالإنسان على صورة خالقه ومثاله أو مشروع خالق غير مكتمل، مما أثَّر في أدبيات الاعتراف بعملية هذا الخط المرتد؛ فإنه حقل معرفي طبع، ولا شك، النصف الثاني من هذا القرن بما يجعله مواكباً لمجمل العلوم. نتمثل على ذلك بعالمي النفس ارنست ديشر ولويس شيسكين(٢) اللذين قلبا مجمل المفاهيم والحاجات في أميركا بدءاً من الخمسينات، ومعهما لم تعد الأسواق تلبي رغبات المستهلكين وحسب بل عمدا إلى خلق حاجات جديدة تفترض أسواقاً وسلعاً جديدة أيضاً. السوق يجذب الرغبة ويتبعها في الوقت عينه، والحاجة إحدى أهم مظاهر السوق العالمي الذي بحثاه بشكل مفصل عبر التركيز على اللاشعور وكشف الرغبات المتحركة.

ج ـ هناك علم حديث هو الإعلام زاوج مجمل هذه العلوم المعروفة وتقاطع معها وأصبح من المتعذَّر النظر إليه إلا بصيغة شاملة جامعة وعامة، وبشكل يطال مختلف أوجه نشاطات وحياة الأفراد والجماعات والدول. بهذا المعنى يتكلمون عن علوم الإعلام بالجمع الَّتي تؤثر وتتأثر بالعلوم كافةً وتطال الإنسان بخارجه ودواخله متقاطعة. وأصبح الحقلان المعنيان في تيارات العلوم يخضعان في قيمتهما إلى كون القاعدة والأساس هي في الاتصال والتواصل. إننا بهذا المعنى أمام تيار عالمي عريض ينخرط فيه المهنيون والنقابيون

(١) ما برحت الجامعات في ألمانيا تلزم الطلاب فيها دراسة الفلسفة كتمهيد ضروري للحياة والشهادات الأكاديمية مهما كان نوع الاختصاص.

(٢) حول هذا الانقلاب في مفاهيم السوق، ولمزيد من التفاصيل عن دور Ernest DITCHER وLouis CHESKIN راجع:

PACKARD, Vance, "**La persuasion clandestine**", Paris, Calmann - Lévy, 1958, p.p. 29.

والحكومات والأحزاب والبشرية ككل وبنسب متفاوتة ومختلفة مع طبيعة الأنظمة السياسية، بحيث تطرح مجمل القضايا المرتبطة بالبشر وبنسب مختلفة أيضاً كالعدالة والحرية والمساواة والتربية والتعليم وديمقراطية المجتمع والقوانين وكل محصلات اساليب وميادين المعرفة المستخدمة.

ويبدو الإعلام في كل شيء، ويتقن عملية واحدة هي الاتصال بالمعلومات كوظيفة أساسية في حركة العصر، وسنرى الفرق بين الاتصال والإعلام عند التطرق إلى إعلام القرن المقبل ونعني به الإعلام دمغة المستقبل.

جاء الإعلام الذي عولم البشرية في علومها والمعرفة والمقتدى في السياق الدولي، من حتميات التكتل في مختلف الميادين. ولم يعد محرك التاريخ الإستعمار المباشر والموارد الطبيعية بقدر ما هو قوة المعلومات كما أشرنا. إننا اليوم أمام ثالوث: المال والديمقراطية والاقتصاد الحر، وفوقها ومعها انفجار تكنولوجيا علوم الإعلام، وكلها تدفع إلى عملية التدويل أو العولمة القصرية تماماً كما رأينا في ميادين العلوم حيث تبدو "قوة جذب العالم وإثارة التطلعات وحرية المعرفة والإطلاع وملامح الإستعدادات القوية جداً لجميع المجتمعات الإنسانية بهدف المشاركة، عائدة إلى ترقُّب النصر النهائي لآلة الفيديو أو مسجل الأفلام التلفزيونية . . ."[1].

ولكي نفهم الدور الأساسي الذي لعبه الإعلام في العولمة، نكتفي بالتوقف عند مجموعة صغيرة من المحطات التي قد تفي برسم الصورة، وهي تندرج في خانتين: محطات تشكل أسباباً تكنولوجية للعولمة، ومحطات جاءت نتائج طبيعية للتكنولوجيا فأصبحت ملامح العولمة الأساسية.

الشبكة أو العولمة

لقد تم تحقيق مجموعة هائلة من الإنجازات البشرية في إيقاع زمني متسارع في مجال ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال. ولا بد من وضع التواريخ الكبرى للاتصال من حيث اختراع تقنياته أو تطويرها لفهم هذا الكلام - اللوحة:

---

(١) فوكوياما، المرجع نفسه ص ١٢٣.

تواريخ الاتصال الكبرى[1]

السنة	المكان	الاختراع أو التطوير
١٠٣٨	الصين	اختراع الطباعة-التيبو
١٤٣٩	المانيا	اختراع الأحرف الطباعية المتحركة
١٤٥٥	المانيا	غوتنبرغ يطبع الكتاب الأول
١٦٠٥	بلجيكا	طباعة الجريدة الأولى الدورية
١٧٩٠	فرنسا	اختراع التلغراف الهوائي
١٨١١	بريطانيا	اختراع الصحافة الميكانيكية أو الآلية
١٨٢٦	فرنسا	ظهور أول صورة طباعية
١٨٣٧	الولايات المتحدة الأمريكية	مورس Morse يخترع التلغراف الكهربائي
١٨٤٦	الولايات المتحدة الأمريكية	اختراع الروتاتيف في الطباعة
١٨٧٦	الولايات المتحدة الأمريكية	اختراع الهاتف (Bell)
١٨٧٧	فرنسا	اختراع الأسطوانة التسجيلية
١٨٨٤	فرنسا وأميركا	شبكة أول خطوط هاتفية
١٨٩٥	فرنسا	الأخو لوميير يخترعون السينما
١٨٩٦	ايطاليا	حقق ماركوني أول بث إذاعي (٣ كلم)
١٩٢٨	أميركا	تجارب تلفزيونية أولى
١٩٤٥	أميركا	ظهور اسطوانة ميكروسيون
١٩٤٨	أميركا	ظهور الكومبيوتر (الآلة الحاسبة)
١٩٥٠	فرنسا	ظهور ألف تلفزيون
١٩٥٧	أميركا	تطوير آلات التسجيل

(١) تم وضع هذا الجدول بالعودة إلى:

* علي، د. نبيل، «**العرب وعصر المعلومات**»، الكويت، عالم المعرفة، عدد ١٨٤، ١٩٩٤.

GUERIN, Serge, "**Du plomb au numérique**", Paris, Médias - pouvoirs, No 41, 1996, P.P. 30.

السنة	المكان	الاختراع أو التطوير
١٩٦٩	أميركا	بداية شبكة انترنت
١٩٧٥	أميركا-اليابان	العاب الفيديو والفيديوكاسيت
١٩٧٦	أميركا	تسويق المعلوماتية الدقيقة
١٩٨٢	فرنسا	إطلاق الـ Minitel مجاناً في المنازل
١٩٨٢	اليابان	إطلاق الاسطوانات الصغيرة
١٩٨٢	فرنسا	إطلاق خطة الكابلات
١٩٨٥	اليابان	CD ROM
١٩٨٩	أميركا	(Multimedia) بداية صناعة وسائل الاتصال المتعددة
١٩٩٢	أميركا	اختراع WEBمقياس الاتصال بالإنترنت
١٩٩٣	أميركا	إمكانية تحويل الفيديو على الخط الهاتفي (ADSL)
١٩٩٤	أميركا	إطلاق التلفزيون المباشر (١٧٥ محطة)
١٩٩٥	أميركا	دمج ديزني و ABC وتايم ورنر CNN
١٩٩٦	فرنسا	القنوات الرقمية
١٩٩٨	أميركا - أوروبا	البث الرقمي Kirch, TF1 +Canal, CLT, BSKYB

منذ اختراع التلغراف الكهربائي والهاتف، تبدو الشبكة كمفهوم بداية منطقية لتاريخ الاتصالات بحيث شكل المنطلق القاعدة التي منها تفرعت وتشكّلت شبكات الهاتف الكابلي والمتحرّك وشبكات أخرى مثلت ملامح القرن الحالي وأسست لفكر ومظاهر العولمة في طغيانها، بل جسّدته فعلياً.

يعتبر مفهوم الشبكة أساساً في فهم محدداتها المرتبطة بالهاتف والتلكس والفاكس الثابت والمتحرك لشبك الدول والمواطنين ببعضهم البعض عبر مركزية تفرضها فلسفات المال العالمي وآلية المحاسبة والتدقيق بدءاً من تاريخ ١٩٤٨. إنه مفهوم يحيلنا إلى "قوانين" وقطاعات الإعلام والاتصال في اشكالياتها المؤسساتية والاجتماعية والثقافية، وارتباطها الحيوي العضوي بنظريات المرفق العام، وهذا ما يفترض التحكُّم بها لا بالرجوع والتلهي

بمالكيها من القطاعين العام والخاص ولكن بضرورة تداخلها وتوسعها، كما يحصل في بلدان التسويق والعرض الشاسع بمعناه العالمي.

وقد تكاثرت شبكات الاتصالات كانفجار ملحوظ في وسائل الإعلام تجهيزاً ومحتويات (مضامين وبرامج) وانتشاراً (أسواق ودول)، "إلا أن تكاثرها لا يعني استقلالية بعضها عن بعض بل تداخلها وتشابكها وتكاملية الحلول في ما بينها، مع احتفاظ الهاتفية منها بتمايز جعل مجمل الشبكات الأخرى تتبعها أو تمر عبرها أو من خلالها، وهذا ما جعلها مع خدماتها مركزاً للزخم الإتصالي"(١).

والملفت أن الشبكات أصبحت اقتصاداً للعصر، بمعنى أنها مصدر للقيمة والدخل القوميين وفرص العمل. وقد شهد العالم والغرب خصوصاً عالماً من التحولات ولّدت مجموعة جديدة من المعتقدات والقيم والسلوك الفردي والجماعي، كما أجهضت مختلف الأسس القديمة في تكوين المعرفة والقيمة. ويضح القول إن حواجز تاريخية قد انهارت بين المجتمعات، وبتنا على قاب قوسين من السلوك الفردي العالمي الذي لا يفترق كثيراً عن السلوك العالمي الجماعي (تشابه المجتمعات في الشكل لا المضمون كمعيار وأسس للعوالمية الكبرى).

وباختصار شديد، نرى أن مفاهيم الشبكات في حدودها التأثيرية وقدراتها على التغيير وتحويل الأفراد والجماعات، تغلّف الكرة الأرضية(٢) وغيرها من الكواكب والفضاءات بالمحصلة الناتجة من التقاء ثلاث صناعات رئيسية :

أ ـ إدماج الكابلات بالسواتل.

ب ـ تقنيات التسجيل والتشفير والهوائيات مما يواكب تاريخ البصريات والتلفزة.

ج ـ البرامج والأجهزة الخاصة بالإنتاج وكل ما يرتبط بصناعة المضمون.

ويفرض تداخل هذه الصناعات الثلاث منظومة عالمية متكاملة أو شبكة الشبكات أو تزويجها وترشيدها لتحقيق أمرين أو انصياعاً لمتطلباتهما:

---

(١) C.C.E., "Vers une économie européenne dynamique, livre vert pour le développement du marché commun des services et équipements des télécommunications", commissions des communautés européennes, Bruxelles, juin, 1987.

(٢) راجع: علي، فاروق ابراهيم، «الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاتصالات»، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي للدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٥٤، ١٩٨٩.

١ ـ التداخل التقني لهذه الصناعات لاكتمال مفهوم الشبكات.

٢ ـ الضرورات الستراتيجية للتوسع العالمي التي تمارسها مجموعات الإعلام الكبرى العالمية: إن تملك ٣ أقمار صناعية يكفي لتغطية الكرة الأرضية بما نريد بثه.

وهي لا تمارسها فحسب بل تقدمها على شكل أجيال متعاقبة لا نرى في تعاقبها أية قطيعة، بقدر ما نشهد تكاملاً واغراقاً في مبدأ الاستهلاك المميز. جيل يلغي جيلاً سبقه فيدخله مخازن الخردة وأرصفة "العالم الثالث" ولا مكان فيهما "لقمامات" الأجيال المتكاثرة، وجيل يطفو ويظفر بالسلوك البشري لكنه سرعان ما يغيب ويذوب ويموت (نظرة إلى مصير الأنتينات والهوائيات وخطوط الهاتف التي انقرضت لصالح الصحون اللاقطة والتي تتقرض لتغدو صغيرة الحجم وضمن أجهزة التلفزيون، وكذلك أجهزة الخليوي التي ما أن تولد حتى تموت لصالح غيرها ... وهكذا).

والكلام عن الأجيال في تعاقبها سمة المعلومات وبالأخص الكومبيوتر، حيث عرفت البشرية منها خمسة أجيال[1] كان الفصل فيها للتغيير الذي طال العناصر المادية المستخدمة في بناء وحدة المعالجة المركزية والذاكرة:

الجيل الأول (١٩٤٨): استُخدم فيه الصمام الإلكتروني كوحدة البناء الرئيسية لتطوير حاسبات ضخمة يُقدَّر وزنها بالأطنان وتشغل الصالات الكبيرة وتستهلك طاقة كهربائية عالية.

الجيل الثاني (١٩٥٨): حيث حل الترانزستور محل الصمام الإلكتروني ليصبح الكومبيوتر أصغر وأسرع وأكفأ ويخف معدل استهلاك الطاقة الكهربائية إلى حدٍّ كبير.

الجيل الثالث (١٩٦٤): وقد جاء نتيجة استخدام شرائح الدارات المتكاملة Les circuits intégrés حيث حلت شريحة سيليكون واحدة مقام العديد من وحدات الترانزستور والعناصر الإلكترونية الدقيقة الأخرى.

الجيل الرابع (١٩٨٢): لا يختلف عن الجيل السابق إلا في كثافة العناصر الإلكترونية التي أمكن دمجها في رقيقة السيليكون والتي بلغت عام ١٩٨٤ خمسين ألف وحدة أولية chip bit.

---

(١) علي، د. نبيل، المرجع نفسه، ص ٧٦ وما بعدها.

الجيل الخامس (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢): حيث حاولت اليابان ردم الهوة المتسعة بين إمكانات العتاد Hardware والبرمجيات Software في مشروع طموح مدته عشر سنوات (أصاب أميركا وأوروبا بالفزع) أطلقت عليه إسم الجيل الخامس. ولقد سعى مصممو هذا الجيل إلى وضع البرمجيات موضع الصدارة عن طريق تطوير حاسب قادر على التركيب والتحليل والاستنتاج المنطقي وبرهنة النظريات وفهم النصوص وتأليف المقالات. لقد راهنت اليابان في مصيرها التكنولوجي المعلوماتي على هندسة المعرفة وأساليب الذكاء الإصطناعي.

وهكذا برزت تضاريس الخريطة المعلوماتية في صورة شبكة عالمية يضيئها قبطان أميركي وآسيوي يسعى كل منهما لاحتواء الآخر، بالإضافة إلى كيان أوروبي يعتبر الأمن المعلوماتي أحد الأهداف الرئيسة لتكتله العولمي الاقتصادي والسياسي.

لقد انعكس هذا الوضع الثلاثي في صورة مشاريع ثلاثية تلت الجيل الخامس لعولمة المعلومات:

- المشروع الاميركي الهادف دوماً إلى تطوير نظم الكومبيوتر والاتصالات العالية الاداء.
- المشروع الياباني لحوسبة العالم الواقعي.
- المشروع الاوروبي للبحوث الستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتتنافس هذه المشاريع المختلفة للمعلومات في وحدة عالمية متكاملة تضيع فيها الحدود بين العتاد والبرمجيات، وبين انظمة الحاسبات ونظم الاتصالات. وهي تسعى إلى خلق نوع من التناغم اكبر بين الإنسان العالمي والآلة.

الرقمية Numérique أو Digital

يفترض الكلام عن الرقمية ظاهرة الشراكة الكاملة التي جمعت تكنولوجيا الكومبيوترات إلى تكنولوجيا الاتصالات. والسؤال الأكبر المطروح هو: هل يواجه البشر حاسباً الكترونياً يرتبط بالعالم الخارجي من خلال شبكة من البيانات، أم أن هذه الشبكة ترتبط بها معدات الكترونية كالحاسب والهاتف والفاكس وآلات تصوير المستندات وغيرها؟

من هو صاحب القدرة؟ منتج المعلومات أم موزعها؟ يبدو أن اوتوستراد الإعلام تحول منتج المعلومات من سلعة إلى خدمة، مما يفرض اهمية عليا في شق الاتصالات حيث يتوارى منتج المعلومة كما توارى من قبله مولد القدرة الكهربائية في شبكة توزيع الكهرباء، حيث لا يهم التعامل معها إن كان هذا التوليد قد جاء عن طريق الشمس او الفحم او الوقود السائل أو النووي.

إن غياب المنتج يشابه غياب سلطان المال الذي ذكرناه، وهو الذي يمنح الإعلام هذه القدرة الانتشارية التي تشكل سبباً للعولمة ومظهراً أساسياً لها في آن واحد. ولقد كان لقاء الاتصالات بالكومبيوتر متنافراً في البداية لأن المنتج الخاص بالكومبيوتر كان يطمح منذ الاساس إلى تغييرات تبلغ حد الثورة الشاملة. وهذا ما اعرض عنه نهج الاتصالات الذي اعتبر الكومبيوتر مجرد طفرة جديدة تضاف إلى قائمة المستفيدين من خدماتها. والسبب لهذا الحذر بالطبع هو حجم الاستثمارات المالية الضخمة التي انفقت على الشبكات ومعدات تركيبها وايصالها إلى الاطراف. ولم يطل الزمن حتى نجح الكومبيوتر كصناعة في تحويل السنترالات الكهروميكانيكية إلى سنترالات رقمية، مما يعني قدرة عالية ومرنة على تحويل الرسائل وتحسين خدمات الاتصالات وانخفاض معدل أعطال الشبكات. وهكذا دخل الكومبيوتر قلب التقنيات الاتصالية، وتبادل معها ليمثلا العدَّة الأولية للعولمة. لقد حلَّ فيها عبر العناصر المكروالكترونية بحيث ان تكنولوجيا الاتصالات تدين له بارتقائها السريع بينما يدين هو لها بالدور الخطير الذي تلعبه على مستوى العالم والمتعاظم في المستقبل.

"لقد حررت الاتصالات الكومبيوتر من سجن المعامل والصالات المكيفة، لتخرج به إلى الشارع والمتجر والورشة والمنزل تنشر خدماته عبر القارات والبحار والفضاء الخارجي"[1].

وقد تشكل هذا الانفجار في ميدان المعلومات المصاغة بتقاطع نظم الاتصال وثورة السمعي البصري والكومبيوتر، والمحكومة بالرقمية كملمح عام للعولمة. والرقمية منحت امكانات مضاعفة التقاء هذا الثالوث وتفاعله، واسست للبدايات التي ستكرس اقتصاديات المعرفة والعلم والسلوك في المستقبل.

وتعني الرقمية تحويل الارسال إلى إشارات ذات شيفرة في لغة مرقمة من صفر وواحد، بعدما كان يتم الارسال سابقاً بطريقة شبيهة بانتقال الصوت في الهاتف او بواسطة كثافة الضوء في الارسال التلفزيوني. ولم تعد مقسمات الاصابع الهاتفية مجرد وسائل لتحويل المكالمات الهاتفية، بل عقول الكترونية دقيقة مبرمجة بإمكانها إرسال المعطيات والاصوات والصور بعد دمجها وتحويلها إلى ارقام مشفرة.

وتعتبر الرقمية تقنية سريعة ومرنة إذ ان المقاسم تحل محل الأنظمة الإلكتروميكانيكية، ويصبح كل مقسم حزمة من المعلومات باستطاعتنا نقلها بسرعة فائقة بمجرد ملامستها

(١) المرجع نفسه.

عبر الألياف البصرية وبكميات غير محددة. وهكذا يتدرج التلفزيون مثلاً ليصبح جهازاً متعدد الخدمات Multimédia ، كما ان شبكات التوزيع ستتدرج نحو شبكات رقمية متداخلة الخدمات Réseaux Numériques à intégration de services. وهكذا ندخل القرن المقبل ونحن نشهد الإعلام متمحوراً حول شاشة هرتزية عادية أو مشفرة وفيديو وحاسوب وبنوك معلومات وفاكس نقال وهواتف مرئية وبريد الكتروني نقال والعاب الكترونية[١].

الانترنت ومنظومة P.P.I.

مع هذا التمحور الإعلامي المشار إليه، تقترب البشرية وتندمج عبر الألياف الضوئية والكابلات الأرضية والبحرية واشعة الميكروويف ودوائر الأقمار الاصطناعية. ولقد وصل الأمر إلى الحد الذي توقع معه البعض حدوث " أزمة مرور" للأقمار الصناعية التي تزاحمت في ارتفاعها الثابت بالنسبة للأرض وبصورة يُخشى معها تداخل موجات إرسالها[٢].

إن تكنولوجيا الاتصالات هي مصدر "الشفافية الجغرافية" لتكنولوجيا[٣] المعلومات، وهي الَّتي والتي جعلتنا لا نستشعر الفرق بين من يجاورنا ومن له القدرة أن يتصل بنا عبر ملايين الكيلومترات. هكذا لحقت صفة " عن بعد[٤]" السوق والمدرسة والصحة والحياة في لغة عالمية واحدة. وهناك:

- التسوق عن بعد.
- عقد المؤتمرات والندوات عن بعد.
- التعامل مع المصارف عن بعد.
- التعلم عن بعد.
- الإنتاج والعمل عن بعد.

---

(١) MILEO, Thierry, "**le phénomène Multimédia**", Paris, Médias - pouvoir, ibid. P.P. 39.
وراجع أيضاً لكاتب هذا البحث، «الإعلام والإعلان من الميم إلى النون»، النهار، ١٥ كانون الأول، ١٩٩٧.

(٢) طلبه، صلاح الدين، «**الثورة الحالية في أساليب الاتصال**»، الكويت، عالم الفكر، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، آذار / مارس ١٩٨٤، ص ١٣.

(٣) علي، د. نبيل، المرجع نفسه.

(٤) QUEAU Philippe, "Internet, Média pour le XXIe siècle", Le Monde diplomatique, Août, 1995,PP 47.

ـ إصلاح الأقمار الإصطناعية عن بعد.

ـ الطبابة وتشخيص الامراض عن بعد.

ـ إجراء العمليات الجراحية عن بعد.

ـ المشاركة في التمثيل المسرحي الفني التلفزيوني عن بعد.

ـ المسامرة، المراسلة عن بعد.

وليس مستبعداً التلامس عن بعد بعدما تم تطوير ألياف الكترونية حساسة بشكل فائق تميز بين الناعم والخشن والاشكال. وهناك قواسم مشتركة غدت تؤمِّن الترجمات الفورية بحيث يستطيع مشترك في طوكيو يتحدث باليابانية ومشترك في دبي يتحدث بالعربية وآخر في واشنطن يتكلم بالانكليزية تجاذب أطراف الأحاديث مع الماني لا يعرف سوى الالمانية، مثلاً.

فماذا تقدم الإنترنت للعولمة؟ وهل هي العولمة في مظهرها الثقافي؟ منذ أن أقدمت وكالة المشاريع المتقدمة ARPA التابعة لوزارة الدفاع الاميركية على اقامة شبكة ARPANET بهدف الربط بين مراكز الابحاث والجامعات في اميركا، وبهدف تواصل العلماء واصحاب القرار حيال خطر نووي سوفياتي عام ١٩٦٩، راحت هذه الشبكة تنمو بمعدلات هائلة حتى اصبحت تُعرف بـ "الشبكة الام" أو "شبكة الشبكات" المتوقع أن يصل حجم مشتركيها إلى ٣٥٠ مليون مشترك قبل حلول الالفين. ويبدو أن نسبة المشتركين فيها تتسارع بشكل ملفت يصل إلى ١٧٠٠ بالمئة[١].

ويرى الدارسون والمتحمسون لشبكة الإنترنت فيها الملاذ الواسع لديمقراطية المعرفة في كل الامكنة والازمنة ومن دون أية قيود ... وتبدو أنها النتيجة الفعلية لتجسد "القرية الإعلامية الإلكترونية" التي رددها الناس وانتظروا حلولها كالاحلام. لقد وفرت الانترنت مجتمع المعلومات السريعة الانتشار والتوظيف،"وباتت من افضل الوسائل لتحقيق نزعات القوى الدولية نحو العالمية الكونية، وأظهرت بصورة جلية إقتصاد عصر المعلومات التي لا تنقص، خلافاً للموارد المادية، بل تزيد مع زيادة استهلاكها"[٢].

هكذا تبدو البشرية منقادة بالمعنى الإعلامي إلى العولمة الحتمية أو إلى ما يُعرف بـ P.P.I.I التي باتت تحكم الاسواق الحالية بفضل التقنيات والشبكات الجديد المعروفة بالـ

---

(١) راجع مجلة ميديا بوفوار Médias - pouvoirs, ibid.

(٢) علي، د. نبيل، المرجع نفسه.

WWW أي WORLD WIDE WEB أي نسيج خيط العنكبوت، الشبكة الاساسية التي باشرت عام ١٩٩٤ بتغليف الكرة الأرضية وتبعتها شركات عالمية أخرى.

ما المقصود بأحرف هذه المنظومة؟

كونية PLANETAIRE

دائمة PERMANENT

فورية IMMEDIAT

غير محسوسة IMMATERIEL

إنها صفات أربع تمثل مجمل ما أسلفنا، تقارب صفات الخالق ويروج لها على أنها تفرض الخضوع والإيمان والمذاهب الجديدة وأدبيات العولمة. كل أمر وسلوك يعمل على محاولة تنظيمه وفقاً لهذه المنظومة، من وسائل الإعلام المتعددة إلى الثقافة الكلية.

هكذا يدخل الإنسان المعاصر حساب النسب اللامتناهية، والمنطق الغامض، وتصبح ثقافات البشر ومعارفهم محكومة بفعل الصدفة والعلاقات المحكومة بصدفة الضوء (الزواج عن طريق الإنترنيت) وعدم اليقين مقياس حركة العالم الحديثة. وهكذا يبدو الزمن كمفهوم فلسفي في الدنيا منصبًا على الحاضر. الحاضر هو الأبلغ والأنقى والأبقى أمام غياب الماضي وانحساره، وظهور المستقبل كزمن أوحد موجود في صلب الحاضر. ويبدو تخلخل التقسيم الزمني اليوناني المتساوق زمناً كونياً، وتظهر اللغة الكونية أو ما يروج له بتطبيع البشرية.

مشاعية المعرفة

تفرض هذه المنظومة نفسها على البورصات العالمية وأسعار العملات، البرامج الإعلامية، ووسائل الإعلام المتعددة، والـ cyberculture. وتفرض الأسواق المالية نفسها كعلوم مرجعية لا كالعلوم الطبيعية وآلية نيوتن أو الكيمياء العضوية، بل وفق الحسابات والأفكار اللامتناهية، كما أشرنا، وعلوم الأحياء [١].

إنها فكرة العولمة وبذرتها، تتحكم بالعالم، توحد شبكات الاتصال وتسمح لأي كان من وراء جهاز كومبيوتر أن يتصل مع أي آخر عبر شبكة الإنترنيت، ومن خلال المراكز الكثيرة التي تؤمن مثل هذا الارتباط بواسطة أية وسيلة من وسائل الاتصال بما فيها شبكة الهاتف العالمية. وهو يؤمن البحث عن معلومات أو تلقيها، ويضع الأجيال والبشرية في ما نسميه

(١) Le Monde diplomatique, Août, 1995, ibid.

مشاعية المعرفة التي تُسقط خاصية الرغبة في هذه المعرفة، إحدى أبلغ المرتكزات الثابتة في المنظومة التربوية وتطور وتوازن السلوك البشري ونمو الشعوب.

الإعلان أو الإعلام مقابل الاتصال

ترافقت تقاطعات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية مع تقاطع وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات، مما أدى إلى تحولات كبرى لطبيعة الصحافة والاتصال. فقد انحسرت سلطة الصحافي في المجتمع وصار عصر الإعلام غير عصر الاتصال.

وكانت كلمة اتصال تعني تبادلاً بين متحاورين، وبسرعة فائقة احتكر المعلنون السوق للإعلام السريع لا للاتصال، لأن الإعلان بهذا المعنى لا يدعو إلى الحوار بل إلى الإصغاء والإعلام. فالإعلام والاتصال ثقافتان مختلفتان، تقوم كل منهما على الصورة والمرسلة، لكنهما يفترقان في الوظيفة. فالاتصال يحمل ويدعم مواداً بهدف تحقيق المكاسب والسوق مكانه الطبيعي، بينما الإعلام يجمع ويبث حقائق وأفكاراً تغذي التحولات الاجتماعية والسياسية.

وفي ظل المعلومة، يعيش العالم اليوم المرحلة التي يبدو الصراع فيها محسوماً لصالح الإعلان في صراعه مع الإعلام بمعنى الاتصال. ويبدو الإعلام أو الإنباء هو الوظيفة الاتصالية الكبرى التي يسخرها الإعلان بشكل كامل لغاياته وأهدافه السريعة والمدرَّة للأرباح.

نحن نخرج عولمياً من القرن العشرين أو قرن التواصل فالاتصال، إلى قرن جديد هو قرن الإعلام وحسب، قرن المعلومة. وللإعلان الدور الكبير في هذا الخروج عبر مواد ومعلومات لا يهمها أن تتواصل بقدر ما تعلم لتتواصل، وهي مادة "معارك" حالية خفية تستوحيها معارك "أوتوستزادات الإعلام" وتظهر في تحفز الشركات الإعلامية الضخمة للتقاتل على المليارات المحددة بسرعة إعلام الناس وتزويدهم بالمعلومات والأفكار.

وإذا عرفنا أن إجمالي الإنفاق الإعلاني في وسائل الإعلام الرئيسية قد وصل إلى ٣٥٠ بليون دولار خلال عام ١٩٩٦، نفهم كيف أن الدول قد لجأت إلى توظيف تكنولوجيا الاتصال في إعلامها.

وهكذا يشغل الإعلام حيزاً واسعاً في ستراتيجيات هذه الدول السياسية والاقتصادية والعسكرية، متخذاً قوة ما يُعرف بالبعد الرابع تراتبياً (الإعلام) والأول قوة إلى جانب الأبعاد الثلاثة المألوفة في ركائز الدول ونعني بها الاقتصاد والعسكر والدبلوماسية.

وترتفع حدة الانشغال الدولي حيال امحاء ملامحها الخاصة بالمعنى الإعلامي خلال القرن المقبل، والطغيان الواضح لمبدأ الشمولية كعنصر أولي في تشكل القوى العالمية والتكتلات الواسعة وتقرير المستقبل. وتصبح المنجزات ومعارك الحال الإعلامية مكونات رئيسية في كيانات الدول وطاقاتها. وأبرز ملامح هذه الطاقات توجيه الرأي العام العالمي نحو ذهنية التقبل الواقعي بـ"القوى" و"الإعلان" كحقائق تاريخية ثابتة تعصى على التبديل.

إنها معارك شكلية تستعيض عن المكاسب العسكرية المستحيلة بين الشعوب بالمكاسب الثقافية ـ المعرفية ـ المالية الأخرى. وتبدو نتائجها آيلة إلى وقوف العالم وانشقاق دوله إلى صفين بتحديد من القدرات الإعلامية ـ الإعلانية.

"إننا، بالمعنى الإعلامي، على شفير إمحاء الجماعة بالمعنى التقليدي والتوجه نحو الجماعة العالمية. ويبدو العالم يضع يده على قلبه صارخاً: ليس المهم الكلام فقط عن التكنولوجيا والإعلام ولكن عن الاتصال لأن الجماعة La communauté لا تأتي إلا من الاتصال La communication. وإذا كان الاتصال ينسحب لصالح الإعلام الإعلاني أو الإعلان الإعلامي فإن في هذا خوفاً من الإعلام ومن فقدان المضمون"(١).

ما هي الآثار الكبرى لهذه العولمة؟

الإنسان الجديد

الإنسان الجديد في الجواب الغربي، لكن الغرب المعلن يبدو إعلامياً غارقاً في الشكل أو أنه يعاني نفاذ المضامين أو أن الشكل صار هو المضمون بالمعنى المعاصر. فمنذ اختراع التيبوغرافية عام ١٠٣٨ في الصين حتى ١٩٩٨ حيث تتحقق مشاريع الأقنية الرقمية في الغرب، مسافة زمنية بلغت ٩٦٠ عاماً من الجهود والمنجزات تجعل المستقبل قرن جمع المعلومات والأفكار المعصورة الموجهة بهدف إعلام البشرية وحسب، لكنه في العمق هو الإعلام الغربي الذي يسخر كل العلوم لنجاحات الغزو والتحولات العالمية باسم مساحات الحرية والديمقراطية. وهكذا تبدو العولمة بفضل الإعلام تتسارع عبر توجهات أساسية في تكنولوجيا الاتصالات تشكل محطات السنوات المقبلة، وأهمها:

ـ الخروج من الصوتي إلى الرقمية.

ـ البحث عن الرخيص والمتيسر للجميع.

---

(١) Al Gore, ibid.-

ـ الخروج من الثابت إلى المتحرك والنقال.

ـ تعميم الشيفرة الإنكليزية والتوجه نحو الشيفرة المتعددة اللغات.

ـ من الأسلاك النحاسية إلى الألياف الضوئية التي يسري بداخلها شعاع الليزر حاملاً الرسائل المراد نقلها. أو من الإلكترون إلى الفوتون.

سقوط مصطلح العالم الثالث - اللاتبعية

هكذا يخرج العالم، بفضل الثورة الاقتصادية، من ظاهرة قديمة طغت على الفكر وخصوصاً في علاقات الأفراد والدول ولفترات طويلة، ونعني بها التبعية وما رافقها من فلسفات وأفكار وحروب وصراعات قسمت العالم إلى شرق وغرب وشمال وجنوب وغني وفقير ومرسِل ومتلقٍّ.

إننا اليوم أمام ظاهرة جديدة هي اللاتبعية، إذ لم يعد رخاء بعض الدول مرتبطاً بالمطلق بفقر الدول الأخرى. ولم يعد محرك التاريخ السيطرة المباشرة وانقياد الدول إلى صياغة التكتلات مصحوبة بكمٍّ من الأسئلة المكثفة عن طبيعة التنمية في العالم الثالث الذي تضاربت النظريات حول بقائه أو إزالته كمصطلح صالح للأبحاث الكلية.

"لسنا اليوم في صدد ازدواجية الاستبداد بين العالم المنتج والعالم المستهلك"(١)، وليس هناك من محيط مرتبط بمركز رأسمالي من خلال علاقة تبعية كلاسيكية. والدولة التي لا تملك في الوقت الراهن قدرة الاستثمار والصرف في العلم والتكنولوجيا مع الحرية والاعتراف بالحقوق الفردية للمواطنين، لا يمكنها أن تماشي ثورة التقنيات. ولم تعد إذن نظرية التبعية كافية لفهم المنظومات والآليات الجديدة التي تحكم العلاقات الفردية والدولية. لقد أسقط انفجار الإعلام الكثير من النظريات الاقتصادية والاتصالية خلال عقدين من الزمن. وبدا العالم المستهلك الراكد يعاني تهميشاً وتنحية شاملين إزاء التطور الاقتصادي العالمي الذي تخضع له قطاعات ضخمة من المجموعة البشرية في نهاية هذا القرن وفي المقبل. ولم يبق للعالم الثالث في قواه العاملة وموارده الطبيعية أية جاذبية كالتي شهدها العالم في الستينات، لدخوله الكوكبية محصلة التكنولوجيا الجديدة، والفكر العقلاني، وتراجع مؤسسات التقنين التي كانت إلى وقت بعيد مصانة من كل نقد، وطبعاً لصالح الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل العلمية والتوسيع المتواتر للأسواق الاستهلاكية.

(١) الكاتب، «الإنتاج وازدواجية الاستبداد»، الفكر العربي المعاصر، عدد ٣٥، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٨.

لقد فتحت العولمة بوابات الفيضان المعلوماتي، وأمام تيارها الجارف ليس هناك سوى خيارين:

ـ السيطرة عليه ودخول فلكه.

ـ القطيعة معه والانغلاق في متاهات تقينا هذا التيار الكاسح. ولا من ينجو منه إلا من كانت له القدرة على استقبال المعلومات وإرسالها.

يبقى القول أخيراً إن المعلومات قد يصيبها العفن إن غاب الطلب عليها، وستبقى حبيسة مصادرها إن لم تجد من يمارسها ويوظفها لحل مشاكل قائمة أو لطرح مشاكل مستجدة. ويمكن أن يتحول الإفراط المعلوماتي إلى هادر هو الآخر لو عجزنا عن تنمية الطلب على موارد المعلومات والمعارف وتوظيفها بصورة فعالة. إن الإعلام ... أو العالم في حالتي البثّ والتلقّي.

النظام الضريبي في لبنان وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية

د. نجيب عيسى(*)

يُشكِّل موضوع النظام الضريبي أحد المحاور الرئيسية للنقاش الدائر في الوقت الحاضر وعلى جميع المستويات، حول كيفية معالجة الأزمة المالية الإقتصادية الإجتماعية التي تعصف بلبنان. ولكي يأتي هذا البحث في موضوع النظام الضريبي في لبنان على قدرٍ كافٍ من الشمول والوضوح، لا سيما لناحية معرفة الدور الذي لعبه ويلعبه هذا النظام في تحديد المسار الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا، رأينا من الضروري أن نتناول بشيء من التفصيل، من جهة، مفهوم الضريبة والمسائل التي يطرحها، بشكل عام، ومن جهة ثانية الأنظمة الضريبية الرئيسية المعروفة عالمياً.

القسم الأول: مفهوم الضريبة والمسائل الرئيسية التي يطرحها بشكل عام

الضريبة بتعريفها العام هي مبلغ معين من المال، يدفعه المكلفون إلى السلطات العامة (الدولة أو السلطة المحلية) بصورة إلزامية ونهائية، دون مقابل مباشر، وذلك من أجل تغطية ما يترتب على هذه السلطات القيام به من نفقات عامة(١). والضريبة بهذا المعنى،

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

(١) M. DUVERGER, "Finances publiques" collection THEMIS. P.U.F. Paris 1963.

تطرح العديد من المسائل على بساط البحث، نتوقف بشكل خاص عند ثلاث مجموعات منها: الأولى تتعلق بوظيفة الضريبة والثانية بالمبادئ أو القواعد التي تقوم عليها والثالثة بكيفية فرض الضريبة.

١ . وظيفة الضريبة

بوصفها المورد المالي الرئيسي للدولة في الأحوال العادية، فقد ارتبطت وظيفة الضريبة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني. ففي المراحل الأولى للنظام الرأسمالي في البلدان الصناعية، وحتى أواخر القرن التاسع عشر عندما كان على الدولة أن تلتزم الحياد تجاه النشاط الاقتصادي ونتائجه الاجتماعية، أي عندما كان دورها يقتصر على دور "الشرطي" الذي يقوم بتوفير المناخ اللازم لعمل قوى السوق (العرض والطلب) بحرية تامة؛ كانت الوظيفة الرئيسية للضريبة أن تقوم بتغطية النفقات المرتبطة بشكل أساسي بتوفير سيادة القانون وتأمين الأمن الداخلي والخارجي (القضاء، الشرطة، الجيش، . . .). ولكن تحت وطأة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة تعاني منها بشكل متزايد، والتي بلغت ذروتها في سنة ١٩٢٩، أخذت الدولة، بدورها، تخرج عن حيادها وتتدخل لمكافحة هذه الأزمات في بادئ الأمر، وللحؤول دون قيامها في ما بعد. وهكذا أصبح من ضمن مهام الدولة أن تقوم بمكافحة البطالة والتضخم، وإنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، وتقديم الخدمات الاجتماعية. ليس هذا فحسب، بل ذهبت أيضاً إلى العمل على تقليص الفروقات الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وكانت الأداة الرئيسية لتحول الدولة من الدولة "الشرطي" إلى الدولة "العناية": الضريبة. فالضريبة بجانبها الكمي أصبحت هي المورد الرئيسي لتغطية النفقات المترتبة على الدور الجديد والمتعاظم للدولة. كما أن الضريبة، بجانبها النوعي، أصبحت أداة رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه المبادرة الفردية.

٢ . المبادئ الأساسية التي يقوم عليها فرض الضريبة

يرتبط قيام الضريبة بوظائفها في الدولة الحديثة بعدد من المبادئ التي يجب توفرها وأهمها:

أ . مبدأ قانونية الضريبة:

لا ضريبة بدون نص قانوني في الدول الحديثة. ويشكل التشريع الضريبي المهمة

الرئيسية الأولى للمجالس التشريعية في الأنظمة الديمقراطية. وقد شكل ظهور نظام الضرائب الدائمة تاريخياً، أحد المصادر الأساسية للمؤسسات الديمقراطية والبرلمانية(١).

ب. مبدأ عدالة الضريبة:

في المراحل الأولى لتكون الدولة الحديثة، كان مفهوم العدالة الضريبية يعني المساواة "الحسابية" للمكلفين في تحمل العبء الضريبي، أي تحمل كل منهم النسبة نفسها لهذا العبء. ولكن في ظل دولة "العناية"، أصبح مفهوم العدالة يقتضي "شخصنة" Personnalisation الضريبة، أي الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المختلفة للمكلفين وقدراتهم، لا سيما أوضاعهم العائلية (حجم الأسرة على وجه الخصوص) وحجم ثرواتهم ومستويات دخولهم.

ج. مبدأ مردودية Rendement الضريبة:

خلاصة هذا المبدأ هي أن الضريبة يجب أن تعود على الدولة بأعلى مردود ممكن. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن تتوفر في الضريبة ثلاثة شروط رئيسية هي: الإنتاجية، الاستقرار، والمرونة.

١. **الإنتاجية**: الضريبة الأكثر إنتاجية هي التي تعود بأكبر حصيلة صافية على الدولة. ويتوقف تحقيق هذا الشرط على عدة عوامل أهمها:

* شمولية الضريبة L'universalité: أي أن الضريبة يجب أن تؤدى من قبل جميع المكلفين وعلى كامل المادة الخاضعة للضريبة.
* الاقتصاد ما أمكن في المصاريف المترتبة على جباية الضريبة.
* حتمية دفع الضريبة، أي أن لا يكون بإمكان المكلف التهرب من دفع الضريبة أو الغش في التصريح عنها.
* اعتدال معدل الضريبة، أي أن لا تتجاوز الضريبة حدوداً معينة، لأن الإفراط في زيادة معدل الضريبة يؤدي إلى انكماش المادة الخاضعة للضريبة أو ما يسمى بالوعاء الضريبي.

٢. **الاستقرار**: تكون الضريبة مستقرة عندما لا تتأثر تأثر المادة الخاضعة للضريبة بالتقلبات الاقتصادية.

---

(١) المرجع السابق.

٣. **المرونة**: تكون الضريبة مرنة عندما لا تتقلص المادة الخاضعة للضريبة (أو الوعاء الضريبي) مع زيادة معدل الضريبة عليها، بحيث يلغي هذا التقلص المفاعيل المرتقبة لزيادة معدل الضريبة.

٣. كيفية فرض الضريبة

تجري عملية فرض الضريبة عادة على ثلاث مراحل:

ـ المرحلة الأولى ويجري خلالها تعيين ما يسمى "الوعاء الضريبي" أو "مطرح الضريبة" L'assiette de l'impôt.

ـ المرحلة الثانية ويجري خلالها تحديد معدل الضريبة.

ـ المرحلة الثالثة ويجري خلالها تحصيل أو جباية الضريبة.

أ. تعيين وعاء أو مطرح الضريبة

يجري تعيين مطرح الضريبة من خلال القيام بعمليتين متتاليتين: الأولى وتتمثل باختيار المادة الخاضعة للضريبة la matière imposable، والثانية تتمثل بتقدير دقيق لقيمة أو كمية المادة المذكورة التي هي بحوزة المكلف.

١. **اختيار المادة الخاضعة للضريبة**: في الدولة الحديثة، تتكون المادة الخاضعة للضريبة عادة من الأموال (بمعناها الواسع) Biens التي هي بحوزة المكلف والتي تتشكل من عنصرين رئيسيين: الأموال التي تأتي للمكلف بصورة منتظمة (عادة سنوية) وهي الدخل، والأموال التي تكونت لدى هذا المكلف نتيجة لادخاره جزءاً من دخله، أو التي انتقلت إليه بالوراثة، وهي الثروة أو رأس المال. ويمكن للضريبة أن تطال هذين العنصرين بطرق مختلفة. ويجري عادة التمييز بين طريقتين رئيسيتين: مباشرة وغير مباشرة.

الضرائب المباشرة: وهي التي تطال مباشرة المبلغ نفسه لدخل المكلف أو قيمة ثروته ورأسماله. ويجري التمييز عادة بين فئتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة، وهي الضريبة على الدخل، والضريبة على الثروة ورأس المال.

ـ ضريبة الدخل: ويمكن أن تُفرض على جميع أشكال الدخل (رواتب وأجور وأرباح وفوائد وريوع، . . . الخ)، كما أنها يمكن أن تطال الأفراد كما الشركات. وتأخذ ضريبة الدخل عامة شكلين رئيسيين: ضريبة نوعية Cédulaire وهي التي تُفرض على كل فئة دخل بحسب مصدره بشكل منفصل (أجر، ربح صناعي أو تجاري، ريع عقاري، . . . الخ)

وضريبة عامة أو مركبة وهي التي تفرض على مجموع دخول المكلف مهما كان مصدرها.

ـ الضريبة على الثروة أو رأس المال: وهي غير منتظمة وتندرج عادة في ثلاث فئات:

* الضريبة التي تطال انتقال الثروة (ضريبة الإرث).

* الضريبة التي تطال الزيادات الاستثنائية في الثروة (أرباح البورصة، أرباح الياناصيب، الزيادة في قيمة الملكية Plus value. . . الخ).

* الاقتطاع من مجمل ثروة المواطن. وهذا لا يحصل عادة إلا في ظروف استثنائية، كالمساهمة في إعادة الإعمار بعد حرب مدمرة.

ب. الضرائب غير المباشرة: وهي التي تطال الدخل أو رأس المال عند استعماله، أي التي تطال الإنفاق على السلع والخدمات. وتأخذ هذه الضرائب عادة شكلين رئيسيين، فتكون إما ضرائب خاصة تطال هذا الصنف أو ذاك من المنتجات: محروقات، كحول، سيارات، الخ (وهذه الضرائب يمكن بدورها أن تكون ضرائب على المعاملات الداخلية على السلع والخدمات، أو ضرائب على التجارة الخارجية (رسوم جمركية)، وإما ضرائب عامة موحدة على جميع المنتجات.

والضرائب غير المباشرة العامة أو الموحدة يمكن أن تأخذ بدورها ثلاثة أشكال رئيسية:

* الضريبة على مجمل المبيعات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو البيع (من الإنتاج إلى البيع بالجملة، إلى البيع بنصف الجملة، إلى البيع بالمفرق). وهذا ما يجعل الضريبة المذكورة تراكمية، فتلقي بعبئها بشكل خاص على المنتجات التي تصل إلى المستهلك من المنتج عبر وسطاء كثر.

* الضريبة التي تطال المنتجات في مرحلة واحدة، إما في بداية السلسلة التجارية (الرسوم على الإنتاج)، أو في نهايتها (الرسوم على الاستهلاك). وفي هذه الحال، يكون معدل الضريبة مرتفعاً نسبياً مما يدفع إلى الغش والتهرب منها.

* الضريبة على القيمة المضافة وهي إلى الآن أفضل الأشكال المعتمدة للضريبة العامة غير المباشرة، لأنها تطال المنتجات في كل مرحلة من السلسلة التجارية كما في الشكل الأول. إلا أنها لا تطال سوى الفرق بين قيمتها عند بيعها في آخر مرحلة معينة، وقيمتها أو قيمة المنتجات الوسيطة الداخلة في إنتاجها، في بداية المرحلة نفسها.

٢. تقدير قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة: على أساس قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة، يتحدد مبلغ الضريبة الواجب دفعها من قبل المكلف. وهذه العملية هي

الأصعب في تقنيات فرض الضريبة، لأن المكلف يحاول عادة وبشتى الطرق إخفاء الحجم الفعلي لدخله أو لثروته. وهناك طريقتان رئيسيتان للتقدير: مباشرة وغير مباشرة.

* **الطريقة المباشرة في التقدير:** وتعتمد هذه الطريقة على إجبار الإدارة الضريبية من يعرف قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة أن يصرح عنها. وعلى هذا الأساس، يمكن أن يأتي التصريح من قبل المكلف نفسه وعندها ترتبط دقة التقدير بمدى صدق المكلف. أو أن يأتي التصريح من قبل طرف ثالث، يكون في موقع العارف لقيمة أو كمية المادة، كتصريح رب العمل عن أجور مستخدميه وتصريح المستأجر عن الإيجار الذي يدفعه للمؤجر . . . الخ، وفي هذه الحال يصعب التهرب والغش.

* **الطريقة غير المباشرة في التقدير:** وتعتمد هذه الطريقة مؤشرات معينة لتقدير قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة، كأن يجري تقدير دخل المكلف بالاستناد إلى القيمة التأجيرية لسكنه. أو بالاستناد إلى بعض مظاهر أو علامات الثروة الخارجية: امتلاك منزل أو سيارة . . . الخ. وفي هذه الحال، يأتي التقدير بصورة تقريبية.

ب. تحديد معدل الضريبة

يجري تحديد معدل الضريبة من قبل المشترع على أساس اقتطاع نسبة معينة من المادة الخاضعة للضريبة، بصرف النظر عن قيمة أو كمية هذه المادة التي هي بحوزة المكلفين. وبهذا الخصوص، يجب أن يُراعى في عملية تحديد معدل الضريبة، إلى جانب مبدأ اعتدال الضريبة، "الطاقة التكليفية"، أي النسبة التي يمكن اقتطاعها من مداخيل الأفراد وثرواتهم دون إلحاق الضرر بهم. وهذه المسألة تتعلق بدورها بمستوى الدخل وكلفة المعيشة في البلد المعني، وبكيفية توزيع الدخل القومي على مختلف الفئات بشكل عام. لذلك نلاحظ أن الأنظمة الضريبية الحديثة تلجأ إلى شخصنة الضريبة على نطاق واسع، أي كما سبق وذكرنا، الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد معدل الضريبة الوضع الشخصي للمكلف، وبشكل خاص وضعه العائلي ومستوى دخله. فتُعتمد التصاعدية في تحديد معدل الضريبة على الدخل. والتصاعدية في هذا المجال يمكن أن تأخذ أحد شكلين: الشكل الأول وهو التصاعدية الكلية أو الإجمالية، بحيث يُطبق على دخل المكلف معدل وحيد للضريبة يرتفع مع ارتفاع حجم هذا الدخل. والشكل الثاني الأكثر شخصنة، وهو التصاعدية حسب الشطور، حيث يجزأ دخل المكلف إلى شطور، فتُطبق على الشطور العليا معدلات ضريبة أعلى من المعدلات التي تطبق على الشطور الدنيا. وفي أغلب الأحيان،

تُعفى الدخول أو الشطور التي لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور، من الضريبة بشكل كامل. والتصاعدية يمكن تطبيقها أيضاً على ضريبة الإنفاق، فتُفرض معدلات مختلفة على المنتجات حسب ضرورتها. فيكون معدل الضريبة على المنتجات الكمالية مثلاً أعلى من معدلات الضريبة على المواد الغذائية الأساسية.

كما أن الأنظمة الضريبية الحديثة تلجأ، من ناحية ثانية، إلى التمييز في فرض الضريبة لاعتبارات اجتماعية أخرى غير مراعاة مستوى الدخل والوضع العائلي، كاعتبار العدالة في توزيع الدخل. فيكون معدل الضريبة على دخول الرساميل مثلاً أعلى منه على دخول العمل. كذلك تتدخل الاعتبارات الاقتصادية، فيقتضى تشجيع الاستثمار في قطاعات ومناطق محددة، وتخفيض معدلات الضريبة على الرساميل المخصصة لهذا النوع من الاستثمار أو إعفاؤها كلياً من الضريبة.

ج. جباية الضريبة

هي العملية التي يتم بموجبها انتقال المبلغ المتوجب على المكلف إلى خزينة الدولة. وهنا يجب التركيز بشكل خاص على سبل مكافحة الغش والتهرب من الضريبة. وهذا الأمر يرتبط بالدرجة الأولى بأوضاع الإدارة الضريبية، خصوصاً لناحية كفاءة وتجرد ونزاهة عناصرها البشرية، ودرجة تطور النظم المحاسبية التي تعتمدها والتجهيزات المادية التي تستخدمها.

القسم الثاني: الأنظمة الضريبية

مما تقدم ذكره عن الضريبة بمختلف جوانبها، نستطيع أن نلاحظ بأن هنالك العديد من العناصر التي تدخل في تحديد طبيعة النظام الضريبي في بلد من البلدان. إلا أن هنالك عنصرين رئيسيِّين يُعتمدان عادة في عملية تصنيف الأنظمة الضريبية السائدة في العالم: عنصر كمِّي ويتمثل بالحجم النسبي للاقتطاع الضريبي أو ما يسمى بالضغط أو العبء الضريبي Pression fiscale، وعنصر آخر نوعي ويتمثل بشكل الضريبة الأكثر اعتماداً. وبهذا المعنى يكون النظام الضريبي لبلد ما على علاقة وثيقة بالبنى الاقتصادية الاجتماعية السائدة في هذا البلد، أي بالنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد فيه من جهة، ودرجة تطور هذا الأخير من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس، نلاحظ أن هنالك تمايزاً شديد الوضوح بين الأنظمة الضريبية السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة من جهة، والأنظمة الضريبية السائدة في البلدان النامية من جهة ثانية (هذا إذا وضعنا البلدان الاشتراكية جانباً).

١ . الأنظمة الضريبية حسب الحجم النسبي للاقتطاع الضريبي

هنالك مؤشران يُعتمدان عادة في قياس الاقتطاع الضريبي: المؤشر الأول وهو عبارة عن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، والمؤشر الثاني هو عبارة عن نسبة الإيرادات الضريبية إلى مجموع الإيرادات العامة للدولة. وعلى أساس هذين المؤشرين، تتدرج الأنظمة الاقتصادية في مجموعتين: مجموعة تتميز بضغط ضريبي مرتفع حيث تشكل الإيرادات الضريبية القسم الأعظم من الإيرادات العامة ونسبة مرتفعة من الناتج المحلي أو القومي القائم، وهي الأنظمة الضريبية السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة. أما المجموعة الثانية فتتميز بضغط ضريبي منخفض، حيث تشكل الإيرادات الضريبية، مقارنة بالمجموعة الأولى، نسبة قليلة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي القائم. وهذه هي الأنظمة السائدة في البلدان النامية.

وهكذا نلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى مجموع الإيرادات العامة العادية، قد بلغت في عام ١٩٨٥ وكمتوسط، نحو ٩٢ بالمئة في البلدان الصناعية ونحو ٨٥ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط و ٧٩ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض(١). أما نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت في العام نفسه وكمتوسط نحو ٣٠ بالمئة في البلدان الصناعية ونحو ٢٠ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط ونحو ١٥ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. وعلى صعيد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ٢٣ بالمئة(٢). ويظهر من هذه الأرقام بشكل واضح أن الاقتطاع الضريبي يرتفع مع ارتفاع مستوى الدخل القومي.

٢ . الأنظمة الضريبية حسب شكل الضريبة المسيطر

بهذا الخصوص، يمكن تصنيف الأنظمة الضريبية السائدة في العالم بالاستناد إلى ثلاثة أسس:

أ . تصنيف الأنظمة الضريبية على أساس سيطرة الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة:

على هذا الأساس، نجد أن الأنظمة الضريبية تندرج عموماً في مجموعتين رئيسيتين

---

(١) BANQUE MONDIALE, "Rapport sur le Développement dans le Monde" 1988.

(٢) المرجع السابق.

أيضاً: مجموعة الأنظمة التي تهيمن فيها الضرائب المباشرة ومجموعة الأنظمة التي تهيمن فيها الضرائب غير المباشرة.

*** الأنظمة الضريبية التي تسيطر فيها الضرائب المباشرة:**

وهي الأنظمة السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة، حيث نجد أن الإيرادات من الضرائب المباشرة تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية. فالضرائب المباشرة، بما فيها الاقتطاعات لصالح الضمان الاجتماعي، تشكل كمتوسط عام نحو ٦٩ بالمئة من مجموع الضرائب في البلدان الصناعية. وتشكل الضرائب على الدخل في هذه البلدان نحو نصف الضرائب المباشرة (٣٤ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية)، هذا في حين أن الضرائب غير المباشرة لا تشكل في البلدان المذكورة سوى نحو ٢٩ بالمئة (الجدول رقم ١).

*** الأنظمة الضريبية التي تسيطر فيها الضرائب غير المباشرة:**

وهي الأنظمة الضريبية السائدة في البلدان النامية. فكما يبين الجدول رقم ١ ـ نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة تشكل أكثر من نصف الإيرادات الضريبية في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط مقابل ٤٩ بالمئة للضرائب المباشرة. وتبلغ حصة الضرائب على الدخل من هذه الأخيرة نحو ٣٤ بالمئة. أما في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، فإن نسبة الضرائب غير المباشرة تتجاوز ثلثي الإيرادات الضريبية.

ب. تصنيف الأنظمة الضريبية على أساس اعتماد الضرائب العامة الشاملة أو الضرائب النوعية الخاصة:

تعتمد البلدان الصناعية المتقدمة، في ما يتعلق بضريبة الدخل على الأفراد والتي تبلغ حصتها نحو ٢٧ بالمئة من الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي، على الطريقة الشاملة في فرض هذا النوع من الضرائب. أي أن الضريبة المذكورة تُحسب على أساس مجموع مداخيل المكلف بمختلف مصادرها. كما أن الضريبة التي تطال الإنفاق الداخلي على السلع والخدمات، تتشكل بأكثرها من ضرائب عامة مدمجة (ضرائب على المبيعات أو على القيمة المضافة). فهذا النوع من الضريبة يأتي بنحو ١٧ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية مقابل ١٠ بالمئة للضرائب النوعية على المنتجات. أما في البلدان النامية، فبالرغم من الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على الضرائب العامة المدمجة، لا تزال الضر ائب

النوعية الخاصة هي الغالبة في مجموع الضرائب الداخلية على السلع والخدمات (الجدول رقم ١). أما ضريبة الدخل على الأفراد في هذه البلدان، والتي لا تتجاوز نسبة ٩ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية، فهي عبارة عن ضريبة تطال مصادر دخل المكلف كل على حدة. هذا في حين أن الضرائب على الشركات تتراوح نسبتها ما بين ١٥ أو ١٨ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية (الجدول رقم ١).

ج. تصنيف الأنظمة الضريبية على أساس اعتماد الضرائب الداخلية أو الضرائب على التجارة الخارجية:

يبين الجدول رقم ١٠ أن الأنظمة الضريبية في البلدان النامية تعتمد كثيراً على الضرائب على التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية). فهذه الأخيرة تشكل أكثر من خمس الإيرادات الضريبية في البلدان ذات الدخل المتوسط ونحو ٣٨ بالمئة من الإيرادات الضريبية في البلدان ذات الدخل المنخفض. في حين أن نسبة الضرائب على التجارة الخارجية لا تتجاوز ٢ بالمئة في البلدان الصناعية المتقدمة.

د. تصنيف الأنظمة الضريبية على أساس درجة تصاعدية الضريبة:

يجري في بعض الأحيان تصنيف الأنظمة الضريبية على أساس درجة تصاعدية الضريبة. وبهذا الخصوص نلاحظ أن الضريبة على الدخل بشكل عام هي أكثر تصاعدية في البلدان الصناعية منها في البلدان النامية. ففي هذه الأخيرة، نادراً ما يتجاوز معدل الضريبة على الشطر الأعلى من الدخل ٧٠ بالمئة في حين أنه يتجاوز في معظم البلدان الصناعية نسبة ٩٠ بالمئة[1].

٣. خصائص الأنظمة الضريبية في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية

مما تقدم ذكره عن تصنيف الأنظمة الضريبية السائدة في العالم، نستطيع أن نستخلص الخصائص الرئيسية للأنظمة الضريبية في كل من مجموعتي البلدان الصناعية والبلدان النامية، على الوجه التالي:

أ. الخصائص الرئيسية للأنظمة الضريبية في البلدان الصناعية:

أولاً: يعكس ارتفاع نسبة الاقتطاع الضريبي في البلدان الصناعية ارتفاع مستوى الدخل في هذه البلدان من جهة، ومن جهة ثانية مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

(١) المرجع السابق.

والاجتماعية، وخصوصاً الدور الفائق الأهمية الذي تلعبه السلطات العامة في السهر على رفاه مواطنيها. كما يعكس هذا الارتفاع كفاءة الإدارة وقدرتها الفنية المحاسبية والرقابية على تأمين مردود ضريبي عالٍ وخفض هامش الغش والتهرب من الضريبة.

ثانياً: إن ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة في مجموع الإيرادات الضريبية مقارنة بنسبة الضرائب غير المباشرة، وتطبيق معدلات الضريبة على مجموع دخل المكلف من مختلف المصادر، والتركيز على شخصنة الضريبة على دخل الأفراد والقدر الكبير من التصاعدية في الضريبة على الدخول بشكلٍ عام، كل ذلك يعكس هم البلدان الصناعية المتقدمة في تحقيق مبدأ العدالة الحقيقية، واعتمادها النظام الضريبي كأداة رئيسية للحد من التفاوت في توزيع الدخل القومي على مختلف فئات المواطنين.

ثالثاً: يعكس اعتماد البلدان الصناعية للضريبة العامة المدمجة على الدخل وعلى الإنفاق والابتعاد قدر الإمكان عن فرض الضرائب الخاصة والنوعية، كفاءة الإدارة الضريبية في هذه البلدان وتطور أجهزة المراقبة والتأكد والتدقيق لديها. كما تعكس في الوقت نفسه تطور التجهيزات التقنية والآلية والنظم المحاسبية التي يستعين بها كل من الإدارة والمكلف.

ب. الخصائص الرئيسية للأنظمة الضرائبية في البلدان النامية:

أولاً: يعكس انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي في البلدان النامية انخفاض مستوى المعيشة في هذه البلدان من جهة، ويعكس من جهة ثانية اعتمادها الكبير نسبياً على الإيرادات غير الضريبية من قروض خارجية من أجل تغطية النفقات العامة، مع ما يحمله هذا من ضغوط تضخيمية مستمرة. كما أنه يعكس ضعف الإدارة الضريبية وعدم كفاءتها في محاربة الغش والتهرب من دفع الضريبة، بالإضافة إلى ضيق قاعدة المكلفين.

ثانياً: إن ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة في مجموع الإيرادات الضريبية، والانخفاض الملحوظ لنسبة الضرائب المباشرة لا سيما ضريبة الدخل، والاعتماد بشكل عام على الضرائب الخاصة والنوعية؛ كل ذلك يعكس جانب عدم العدالة في الأنظمة الضريبية المعتمدة في هذه البلدان ودور هذه الأنظمة الهامشي في الحد من التعاون الكبير في توزيع الدخل القومي على الفئات الاجتماعية في البلدان المذكورة، ذلك أن الضرائب غير المباشرة تطال جميع المواطنين بصرف النظر عن مستويات مداخيلهم، وبذلك فهي تلقي بعبئها بشكل خاص على ذوي الدخل المحدود والفقراء.

ثالثـــاً: إن ضعف الإدارة الضريبية بسبب محدودية مواردها البشرية والمادية وعدم كفاءتها من جهة، وتفتيش الطبقات الفنية بالتعاون مع السلطات الحاكمة عن مصالحها الخاصة الآنية من جهة ثانية، بالإضافة إلى عدم توفر المعارف المحاسبية عند المكلفين، كل ذلك يجعل هذه البلدان تستسهل فرض الضرائب الخاصة والنوعية غير المباشرة لا سيما الضرائب على التجارة الخارجية، كما يجعل في الوقت نفسه تصاعدية الضريبة على الدخل حبراً على ورق.

رابعـــاً: إن الاعتماد الكبير للبلدان النامية على الرسوم الجمركية يعود، بالإضافة إلى الأسباب التي سبق ذكرها، إلى عناصر اقتصادية بنيوية، منها أن كثيراً من هذه البلدان يعتمد على تصدير عدد محدود من المواد الأولية كمصدر أساسي للدخل، وأن قسماً لا يُستهان به من النشاط الاقتصادي المحلي يدخل في إطار ما يُسمى بقطاع الإنتاج غير المنظم، أي أنه يبقى بمنأى عن مراقبة الدولة. أضف إلى ذلك كله كون الرسوم الجمركية هي الأداة المفضلة عند البلدان المعنية لحماية إنتاجها الوطني، بشكل عام، وإنتاجها الصناعي بشكل خاص.

القسم الثالث: النظام الضريبي في لبنان

بالرغم من التعديلات الكثيرة التي أُدخلت على النصوص القانونية المتعلقة بالضريبة، والتغيير الواضح في تركيب الإيرادات العامة الذي حدث خلال مرحلة الحرب واستمر حتى الآن، لناحية الاعتماد المتزايد على الإيرادات غير الضريبية؛ يمكننا القول إن الخصائص الرئيسية للنظام الضريبي في لبنان، بقيت من الناحية العملية، كما هي تقريباً، وذلك طوال ما يقارب الخمسة عقود من الزمن. ذلك أن النظام الضريبي المذكور بقي يتميز، لناحية العبء أو الضغط الضريبي، بانخفاض ملحوظ لنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولناحية تركيب الإيرادات الضريبية، بغلبة كبيرة للضرائب غير المباشرة، والوزن الراجح داخل هذه الأخيرة للرسوم الجمركية، مقابل انخفاض واضح لنسبة الضرائب المباشرة بشكل عام والضرائب على الدخل بشكل خاص. هذا إلى جانب الاعتماد الحصري للضرائب النوعية أو الخاصة في ما يتعلق بضرائب الدخل والإنفاق على حد سواء.

هذه الخصائص، كما أصبح معلوماً، هي الخصائص الرئيسية للأنظمة الضريبية في البلدان النامية، وتحديداً في مجموعة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. ولكننا نعلم

من ناحية ثانية أن الاقتصاد اللبناني قد حقق خلال الحقبة التي سبقت الحرب الأهلية معدلات نمو مرتفعة نسبياً، بحيث كان لبنان يأتي في عداد البلدان النامية ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً. وعليه يجب التفتيش عن سبب أو أسباب أخرى، تفسر استمرار النظام الضريبي في لبنان على حاله تقريباً طوال هذه المدة الزمنية. وبرأينا أن هذا الاستمرار يعود ـ إلى جانب كون لبنان بلداً نامياً واستمرار تردّي أوضاع الإدارة العامة فيه، بما فيها الإدارة الضريبية ـ إلى طبيعة نظامه الاقتصادي الاجتماعي الذي كان ولا يزال مفرطاً في ليبراليته. وإذا كنا سنتناول النظام الضريبي في لبنان في مرحلة ما قبل الحرب وخلالها، بشيء من التفصيل، فعملنا ليس فقط بهدف إظهار هذه الاستمرارية، وإنما أيضاً، لا بل خصوصاً، بهدف تسليط المزيد من الأضواء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الفعلية للنظام الضريبي في لبنان في حالته الحاضرة.

١. النظام الضريبي في لبنان قبل الحرب الأهلية

أ. خصائص النظام الضريبي في لبنان قبل الحرب الأهلية:

١. **مستوى الاقتطاع الضريبي:** في عقد الستينات، شكلت الإيرادات الضريبية كمتوسط نحو ٨٠,٥ بالمئة من مجموع الإيرادات العادية للموازنة العامة ونحو ١١ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ١٩٧٤، انخفضت النسبة الأولى إلى ٧٣,٥ بالمئة وارتفعت النسبة الثانية إلى ١١,٥ بالمئة فقط (الجدول رقم ٢)، هذا مع العلم أن هذه النسبة الأخيرة كانت في الفترة نفسها نحو ١٨ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط ونحو ١٣ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. أما في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فكانت نحو ٢٠,٥ بالمئة[1].

٢. **تركيب الإيرادات الضريبية:** في عقد الستينات، شكلت الإيرادات من الضرائب غير المباشرة كمتوسط عام نحو ٦٢,٢ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية، مقابل ٣٧,٨ بالمئة للإيرادات من الضرائب المباشرة. وفي العام ١٩٧٤، ارتفعت النسبة الأولى إلى نحو ٧٧,٤ بالمئة وانخفضت النسبة الثانية إلى نحو ٢٢,٦ بالمئة (الجدول رقم ٢). هذا مع العلم أن النسبتين المذكورتين كانتا في أواسط السبعينات، وتباعاً، ٥١ بالمئة و٤٩ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، و٦٦ بالمئة و٣٤ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، في حين كانتا ٣٣ بالمئة و٦٦ بالمئة في البلدان الصناعية (الجدول رقم ١).

---

(١) المرجع السابق.

٣. تركيب الإيرادات من الضرائب غير المباشرة: في عقد الستينات، شكلت الرسوم الجمركية في لبنان كمتوسط عام نحو ٤٠ بالمئة من الإيرادات الضريبية، مقابل نحو ٢٢,٢ بالمئة للإيرادات من الضرائب غير المباشرة الأخرى التي كانت تأتي بمعظمها من الرسوم على المحروقات (بنزين، مازوت، . . .) والرسوم على رخص البناء ورسوم التسجيل. وفي أواسط السبعينات، ارتفعت النسبة العائدة إلى الرسوم الجمركية إلى نحو ٥١ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبة، كما ارتفعت النسبة العائدة للضرائب غير المباشرة الأخرى إلى نحو ٢٧,٤ بالمئة (الجدول رقم ٢)، هذا مع العلم أن نسبة الرسوم الجمركية من مجموع الإيرادات الضريبية لم تتجاوز في الفترة الأخيرة نفسها ٢٠ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط و٢٥ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض و٤ بالمئة فقط في البلدان الصناعية المتقدمة (الجدول رقم ١).

٤. تركيب الإيرادات من الضرائب المباشرة: في عقد الستينات، شكلت الضريبة على الدخل كمتوسط عام نحو ١٣ بالمئة فقط من الإيرادات الضريبية (ونحو ١٠,٥ بالمئة من مجموع الإيرادات العادية للموازنة) مقابل نحو ٢٥ بالمئة للإيرادات من الضرائب المباشرة الأخرى والتي تأتي بمعظمها من الضرائب على العقارات وانتقال الملكية والرسوم على السيارات والطوابع. وارتفعت نسبة ضريبة الدخل في أواسط السبعينات إلى ١٥ بالمئة فقط من مجموع الإيرادات الضريبية، في حين انخفضت نسبة الضرائب المباشرة الأخرى إلى ٧,٦ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية (الجدول رقم ٢). هذا مع العلم أن نسبة الضرائب على الدخل كانت في الفترة الأخيرة نفسها ٣٠ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط و٢٩ بالمئة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض و٣٤ بالمئة في البلدان الصناعية المتقدمة (الجدول رقم ١).

ب. الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية للنظام الضريبي في لبنان قبل الحرب:

مما تقدم من كلام عن النظام الضريبي في لبنان، يظهر بشكل واضح أن الخصائص الرئيسية لهذا النظام، لناحية الانخفاض الملحوظ في نسبة الاقتطاع الضريبي وعدم عدالته، ليست هي فقط الخصائص الرئيسية للنظام الضريبي في البلدان النامية وإنما هي خصائص الأنظمة الضريبية للبلدان ذات الدخل المنخفض منها. لكننا نلاحظ من جهة ثانية، أن لبنان لا ينتمي إلى هذه المجموعة من البلدان لا من ناحية مستوى الدخل الفردي فيه ولا من ناحية الاعتماد على الإيرادات الاستثنائية لتمويل النفقات العامة ولا من ناحية

هيكله الإنتاجي. وإذا كان هنالك من تفسير لهذه المفارقة فإنه يعود، كما سبق وأشرنا، إلى طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي اللبناني الذي كان مفرطاً في ليبراليته، وتحديداً إلى الدور الضعيف الذي كانت تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

١ ـ دور الدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في لبنان قبل الحرب: حتى أواسط السبعينات، بقي لبنان خارج اتجاه اقتصادات السوق (بشقيها الصناعية المتقدمة والنامية) نحو المزيد من تدخل الدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وما استتبعه من ارتفاع مستمر في الإنفاق العام على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فحتى بداية الستينات، اكتفت الدولة في لبنان بلعب دور "الشرطي" الذي تنحصر مهمته بتأمين الأمن وحماية حرية عمل المبادرة الخاصة، بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي تستجيب لحاجة ومصلحة القطاع الخاص، ولا يستطيع هذا الأخير القيام بها بنفسه (الحد الأدنى من البنى التحتية الضروري لنشاط القطاع الخاص). بعبارة أخرى، لم يكن للدولة في لبنان من سياسة محددة لا في المجال الاقتصادي ولا في المجال الاجتماعي. حتى أنه لم يكن لديها الحد الأدنى من الوسائل والأدوات التي تتيح لها وضع مثل هذه السياسة. وهكذا بقيت أهمية القطاع العام محدودة جداً. فإلى جانب إدارات الدولة العادية، إقتصر هذا القطاع على عدد من مؤسسات الخدمات والمرافق العامة (كهرباء، مياه، مرافئ). أما بخصوص الدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة، فنلاحظ أن حجمها قد تراوح ما بين ٨ و١٢ بالمئة من الناتج الإجمالي، وبقيت في طابعها الغالب موازنة تصريف أعمال الإدارة العادية. فالنفقات الجارية بلغت نسبتها كمتوسط نحو ٨٥ بالمئة من مجموع النفقات. ونلاحظ من ناحية ثانية أن الاعتمادات المخصصة لنفقات السيادة (وزارات الدفاع والداخلية والخارجية ورئاسة الجمهورية . . . الخ)، كانت تستحوذ كمتوسط سنوي على ٦٠ بالمئة من مجموع الاعتمادات. أما الأبواب ذات الطابع الاقتصادي الغالب (الاعتمادات المخصصة لوزارتي الاقتصاد والزراعة تحديداً) فلم تتجاوز نسبتها ٤,٥ بالمئة، هذا في حين أن الاعتمادات المخصصة للبنى التحتية (وزارات الأشغال العامة والبريد والبرق والهاتف) شكلت نحو ١٧,٥ بالمئة من مجموع الاعتمادات. أما نصيب النفقات الاجتماعية (وتحديداً اعتمادات وزارات التربية والصحة والشؤون الاجتماعية) فكان نحو ١٨ بالمئة من الاعتمادات (وزارة التربية بمفردها ١٣ بالمئة).

ومع مجيء الرئيس شهاب إلى الحكم في أواخر الخمسينات، بدأت أول محاولة جدية لإحداث تحول في موقع الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وذلك

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قامت بها بعثة إرفيد من نتائج أظهرت التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية الكبيرة إن كان بين الفئات الاجتماعية أو بين المناطق. ولكن بالرغم من الإنجازات اللافتة التي تحققت في النصف الأول من الستينات على صعيد إقامة الأطر المؤسسية اللازمة لإطلاق عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة (كاستحداث العديد من المؤسسات والمصالح المستقلة)، فإن الدولة لم تنجح بعد ترك الرئيس شهاب للسلطة في وضع هذه الأطر في خدمة خطط وسياسات تنموية متكاملة تجد طريقها إلى التنفيذ. فباستثناء بعض التوسع في تنفيذ مشاريع البنى التحتية والخدمات الأساسية، نلاحظ أنه لم يلحق بدور الدولة وموقعها الاقتصادي الاجتماعي أي تحول جوهري. وعلى سبيل المثال ،بقي حجم الإنفاق العام في أواخر الستينات لا يتجاوز نسبة ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، والتعليم الرسمي لا يشمل سوى ٤٥ بالمئة من عدد التلاميذ (هذا مع العلم أن نسبة الأولاد خارج المدارس من فئة الأعمار ٦ ـ ١٤ سنة كانت تصل إلى نحو ١٢,٥ بالمئة). وفي المجال الصحي، كانت أسرَّة المستشفيات الحكومية لا تتجاوز ١٢ بالمئة من مجموع أسرَّة المستشفيات في لبنان. أما مؤسسة الضمان الاجتماعي فكانت في بداية عملها الفعلي[1].

٢ . النتائج الاقتصادية والاجتماعية لليبرالية اللبنانية قبل الحرب: لقد استطاع الاقتصاد اللبناني، وبفضل عوامل خارجية لا مجال لتناولها الآن، أن يحقق على امتداد ربع قرن (١٩٥٠ ـ ١٩٧٤) معدلات نمو مرتفعة نسبياً (بلغت كمتوسط وبالأسعار الحقيقية نحو ٥ بالمئة سنوياً) مصحوبة بتوازنات مالية ونقدية، داخلية وخارجية، لافتة. لكن الليبرالية اللبنانية المفرطة حالت دون إدراج حركة النمو الاقتصادي السريع في إضفاء سياسة رسمية مالية اقتصادية اجتماعية متكاملة يكون، كما آلت الأمور في الاقتصادات الحديثة، للدولة فيها وعبر النظام الضريبي بشكل خاص، دور رئيسي، خصوصاً لناحية معالجة الاختلالات التي تنجم عن إطلاق العنان لقوى السوق الحرة. وهكذا أصبحت سلسلة التفاوتات البنيوية التي كان يشكو منها لبنان في أواخر الخمسينات (التفاوتات في توزيع الدخل الوطني والخدمات الاجتماعية على مختلف قطاعات الإنتاج والمناطق والفئات)، أكثر خطورة في بداية السبعينات. فقطاع الخدمات وصلت نسبته من الناتج المحلي

(١) Najib ISSA. Najib: "Structures actuelles et politiques du développement au Liban. Possibilités et limites du développement industriel". Thèse de Doctorat - Sciences économiques. Université de Paris, 1973.

الإجمالي إلى أكثر من ٧٠ بالمئة، ونسبة الـ٤ بالمئة من اللبنانيين الذين كانوا في بداية الستينات يستحوذون على ثلث الدخل الوطني، أصبحت ٢,٥ بالمئة. كذلك زادت درجة تركيز النشاط الاقتصادي في بيروت وضواحيها، فأصبح هذا المحيط الجغرافي الضيق يستقطب ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة من النشاط الاقتصادي. أما على صعيد الخدمات، فقد استقطبت بيروت وضواحيها نحو ٨٠ بالمئة من المدارس الخاصة وجميع مؤسسات التعليم العالي و٧٧ بالمئة من أسرَّة المستشفيات و٨٠ بالمئة من عدد الأطباء. وبالرغم من دفق الهجرة الكثيف نحو الخارج، فإن معدل البطالة تجاوز ٨ بالمئة من مجموع القوى العاملة. هذا كله جعل النصف الأول من السبعينات يتميز بمناخ اجتماعي شديد التوتر، بفعل تصاعد الحركة المطلبية التي شملت فئات اجتماعية كثيرة: طلاب، عمال، مزارعون، سكان مناطق محرومة، . . . الخ. فلا عجب أن تتفجر الحرب في ظل هكذا مناخ.

٢ . النظام الضريبي في فترة الحرب

باعتبار أن ظروف الحرب هي ظروف استثنائية على جميع الصعد، فإننا، في ما يتعلق بالنظام الضريبي، سوف لا نتوقف إلا عند أهم التغيرات التي أحدثتها الحرب على هذا الصعيد، والتي كان لها تأثير كبير على المرحلة التي تلتها. وعليه، نلاحظ أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي استمرت بالارتفاع خلال سنوات الحرب من نحو ١٥ بالمئة في ١٩٧٤ إلى نحو ٣٦ بالمئة في ١٩٨٠ إلى نحو ٤٠ بالمئة في ١٩٨٩[1]. ويعود ذلك، من جهة، إلى التدهور الذي حصل في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية، إلى بقاء النفقات العامة على مستوى مرتفع نسبياً، بسبب زيادة الاستخدام في الإدارة العامة ودعم أسعار عدد من السلع الأساسية المستوردة. لكن الإيرادات العامة العادية، وعلى الخصوص الإيرادات الضريبية، وعلى الأخص الإيرادات من الضرائب غير المباشرة، استمرت بالانخفاض بسبب عوامل كثيرة أهمها تدهور الناتج المحلي وما نتج عن قيام الميليشيات وقوى الأمر الواقع من تجريد الدولة من معظم سلطاتها السياسية والأمنية والعسكرية والإدارية، ومن استيلاء على جزء كبير من الإيرادات العامة، ووضع اليد على معظم المرافئ والمرافق العامة والتقليل من قدرتها على تحصيل الجزء الباقي. أضف لجوء الدولة نفسها، عندما أخذ سعر صرف الليرة يتدهور بسرعة، إلى احتساب الرسوم الجمركية على أساس

(١) عيسى نجيب: «الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان» منشورات الأمم المتحدة - اسكوا - ١٩٩٣.

سعر صرف ثابت للدولار تجاه الليرة. وهكذا فإن الإيرادات العادية، التي كانت في عام ٤٧٩١ تفيض عن النفقات، أصبحت لا تغطي سوى ١٧ بالمئة من هذه الأخيرة في عام ١٩٨٠ وفقط ٩ بالمئة في عام ١٩٨٩، والباقي أصبحت تغطيه الواردات الاستثنائية (إصدار النقود والاكتتاب في سندات الخزينة)(١). أما الإيرادات الضريبية نفسها، التي كانت في عام ١٩٧٤ تشكل نحو ٧٤ بالمئة من مجموع الإيرادات العادية، فقد أصبحت تشكل نحو ٦٨,٥ بالمئة من هذه الإيرادات في ١٩٨٠ ونحو ٢٧,٥ بالمئة في عام ١٩٨٥ ونحو ١٧,٨ بالمئة فقط في عام ١٩٨٩، أي أن نسبة الإيرادات غير الضريبية في هذا العام الأخير تكون قد بلغت نحو ٨٢,٢ بالمئة من الإيرادات العادية. هذا مع العلم أن الجزء الأعظم من الإيرادات غير الضريبية كان يأتي من الأرباح التي يحققها البنك المركزي على أسعار القطع. على كل، يجب أن نلاحظ أن الإيرادات الضريبية لم تعد تغطي في عام ١٩٨٩ سوى ١,٦ بالمئة من مجموع الإنفاق. وفي ما يتعلق بتركيب الإيرادات الضريبية، نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة التي كانت تشكل في عام ١٩٧٤ نحو ٧٧,٤ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية (منها نحو ٥١ بالمئة رسوم جمركية) أصبحت في عام ١٩٨٠ لا تشكل سوى ٥٢ بالمئة من الإيرادات الضريبية (منها نحو ٤٢ بالمئة رسوم جمركية). أما في سنة ١٩٨٩، فقد هبطت هذه النسبة إلى نحو ٤٣ بالمئة (منها نحو ٢٢ بالمئة فقط رسوم جمركية) (الجدول رقم ٢).

٣. النظام الضريبي في الوقت الحاضر

عملياً، كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية خلال السنوات الثلاث التي أعقبت اتفاق الطائف، امتداداً للأوضاع التي سادت في السنوات الأخيرة من الحرب. ولم تبدأ السلطات المسؤولة بمعالجة هذه الأوضاع المتردية بصورة جدية إلا في أواخر عام ١٩٩٢، وفي إطار ما سمي بخطة النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار. وقد قامت هذه الخطة على اعتبار أن المشكلة الأساسية التي يعانيها الاقتصاد اللبناني بعد الحرب، هي مشكلة استئناف عملية النمو التي وضعت هذه الحرب حداً لها، وأن إطلاق عملية النمو تكون، بالدرجة الأولى، من خلال تمكين القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي من الاستثمار بكثافة في مختلف القطاعات الإنتاجية. وعليه، فالمهمة الرئيسية المطروحة على الدولة في هذا الإطار، هي، تحديداً، توفير المناخ المناسب الذي يُمكِّن القطاع الخاص من القيام بالاستثمارات اللازمة.

---

(١) Banque Mondiale, **"Rapport sur le Développement dans le Monde"**, 1988.

أما خلق المناخ المطلوب، فيقتضي من الدولة أن تقوم بأمور ثلاثة رئيسية:

أولاً: إعادة إعمار وتحديث ما تهدم وتقادم خلال الحرب من بنى تحتية مادية (كهرباء، ومياه ومواصلات واتصالات ومرافق صحية وتربوية، . . . الخ).

ثانياً: تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تثبيت سعر صرف الليرة وتقليص العجز في الموازنة تدريجاً وصولاً إلى تحقيق فائض فيها.

ثالثاً: تحديث بعض الأطر التشريعية والمؤسسية المحفِّزة لنشاط القطاع الخاص، خصوصاً في المجالين المصرفي والمالي.

في هذا الإطار، كان مطلوباً من النظام الضريبي أن يقوم بمهمتين رئيسيتين: الأولى هي توفير ما أمكن من إيرادات للخزينة، بهدف تقليص العجز في الموازنة، وفي الوقت نفسه المساهمة في تمويل الإنفاق على إعادة الإعمار. أما المهمة الثانية، فهي المساهمة في توفير الحوافز للقطاع الخاص ليقوم بالاستثمار على نطاق واسع. وفي هذا السياق، قامت السلطات المسؤولة بتناول النظام الضريبي بعدد من الإجراءات التي لم تمس جوهره، فأبقت على الخصائص الرئيسية التي كانت تميزه قبل الحرب. أضف إلى ذلك أنها لم تعط النتائج المرجوة منها، لا بل زادت في حدة بعض المشاكل التي كان يعاني منها لبنان قبلاً، لا سيما على الصعيد الاجتماعي.

أ . الإجراءات التي تناولت النظام الضريبي:

تتدرج الإجراءات التي تناولت النظام الضريبي في السنوات الأخيرة في مجموعتين رئيسيتين: واحدة تشمل الإجراءات التي تناولت الضرائب المباشرة، والثانية تشمل الإجراءات التي تناولت الضرائب غير المباشرة.

١ ـ الإجراءات التي تناولت الضرائب المباشرة: تتمثل الإجراءات التي اتُّخذت في هذا المجال، بالتعديلات التي أُدخلت في نهاية العام ١٩٩٣ على قانون ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٢، وأهم هذه التعديلات هي:

* التعديلات التي طالت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور: بعد أن كان معدل الضريبة على الرواتب والأجور يرتفع تصاعداً من ٢ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة حسب الشطور (١٣ شطراً)، تقلصت هذه المراوحة إلى ٢ ـ ١٠ بالمئة وانخفض عدد الشطور إلى خمسة، وأُلغيت العلاوات التي كانت تطال هذه الضريبة لصالح البلديات والتعمير. كما ارتفع سقف

الحد الأدنى الضروري للمعيشة المعفى من الضريبة إلى ٣ ملايين ليرة للعازب و٦ ملايين ليرة للمتزوج وله خمسة أولاد.

* التعديلات التي طالت ضريبة الدخل للمؤسسات الفردية وشركات الأشخاص: بعد أن كانت معدلات هذه الضريبة تتراوح من ٦ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة موزعة على ١٢ شطراً، تقلص عدد الشطور إلى أربعة وأصبح المعدل للشطر الأدنى ٣ بالمئة وللشطر الأعلى ١٠ بالمئة.

* التعديلات التي طالت ضريبة الدخل على شركات الأموال: خُفض معدل هذه الضريبة المقطوع من ٢٢ بالمئة إلى ١٠ بالمئة وأُلغيت علاوة ١٥ بالمئة التي كانت تطاله لحساب البلديات والتعمير. كما خُفض معدل ضريبة توزيع الأرباح من ١٢ بالمئة إلى ٥ بالمئة وأُعفيت من علاوة ٣ بالمئة كانت تلحقها لصالح التعمير.

* التعديلات التي طالت بعض الضرائب المباشرة الأخرى: خُفضت الضريبة على إيرادات الأموال المنقولة من ١٢ ـ ١٥ بالمئة إلى ٥ بالمئة، وخُفضت الضريبة على ربح التحسين من ١٥ بالمئة إلى ٦ بالمئة، وخُفض رسم انتقال الملكية من ٦ ـ ١٥ بالمئة إلى ٣ ـ ١٠ بالمئة. أما إيرادات الأملاك المبنية، التي كانت تطالها معدلات اقتطاع مختلفة تصل بمجموعها إلى ١٥ بالمئة لتصبح تصاعدية على الإيرادات التي تزيد عن ٣٥٠ ألف ليرة، فقد خُفضت الضريبة عليها إلى ما بين ٤ بالمئة و١٠ بالمئة دون علاوات.

وتتلخص الأسباب الموجبة لهذه التخفيضات الكبيرة، من وجهة النظر الرسمية، بأربعة هي التالية:

ـ تبسيط القوانين الضريبية بما يتناسب وأوضاع الإدارة الضريبية ذات الإمكانات البشرية والفنية المتواضعة.

ـ تخفيف عبء الضريبة عن ذوي الرواتب والأجور المنخفضة والمحدودة.

ـ زيادة الإيرادات من هذه الضرائب، إذ أن نسبة التهرب من دفعها كانت في الماضي كبيرة جداً. ومن شأن هذا التخفيض أن يجعل كلفة التهرب أو الغش مساوية للمبلغ المتوجّب إن لم تكن أعلى منه.

ـ تشجيع وتحفيز الرساميل الخاصة المحلية والأجنبية على الاستثمار في لبنان. وهذا هو السبب الأهم برأي المسؤولين.

ولكن مهما كانت أسباب هذه التعديلات، فإن المستويات التي استقرت عليها الضرائب على الدخل في لبنان في الوقت الحاضر، من الاستثناءات النادرة على الصعيد الدولي، حتى بالنسبة للبلدان الأكثر استدراجاً للاستثمارات الخارجية. فالقليل من البلدان النامية يُخفض فيها معدل الضريبة على الشطر الأعلى من الدخول عن ٥٠ بالمئة. والكثرة منها يتراوح فيها هذا المعدل بين ٥٠ بالمئة و٧٠ بالمئة ويزيد عن ٧٠ بالمئة في عدد غير قليل من البلدان المذكورة، ومنها مصر وتونس والمغرب[١]. أما معدل الضريبة العادي على أرباح الشركات فمن النادر أن ينخفض في البلدان النامية عن ٢٥ بالمئة، فهو في مصر ٣٢ بالمئة وفي كل من الأردن وتونس ٣٨ بالمئة وفي تركيا ٤٦ بالمئة وفي المغرب ٤٨ بالمئة[٢].

٢ ـ الإجراءات التي تناولت الضرائب غير المباشرة: تضمنت قوانين الموازنات منذ ١٩٩٣ الكثير من التعديلات على معدلات وقيم الضرائب والرسوم غير المباشرة. وما عدا بعض الاستثناءات القليلة، ذهبت هذه التعديلات بمعظمها نحو زيادة هذه الضرائب والرسوم، ذلك أن فشل السلطات المسؤولة في لجم الإنفاق العام، ومحاولة منها للحد ما أمكن من تزايد العجز في الموازنة، دفعها لتضمين قانون الموازنة في كل عام جدولاً ينص على رفع معدلات الضريبة وزيادة الرسوم على قائمة طويلة من السلع والخدمات. ويأتي على رأس هذه القائمة لناحية معدلات الارتفاع في الضرائب والرسوم: المحروقات، الخدمات الحكومية، بعض الرسوم الجمركية (على استيراد السيارات وعدد من السلع الكمالية) بالإضافة إلى الخدمات العامة من كهرباء ومياه وهاتف. وبخصوص الرسوم الجمركية تحديداً، فقد أُعيد النظر فيها بشكل عام لناحية تقليص عدد الشطور وتخفيض عدد فئات التعرفة وتبسيط المعاملات.

ب. أثر الإجراءات التي تناولت الضرائب على خصائص النظام الضريبي اللبناني:

بالرغم من الزيادة الكبيرة نسبياً التي حققتها الإيرادات الضريبية في السنوات الأخيرة قياساً بالمستوى الذي كانت عليه في السنوات الأخيرة من الحرب، فإن العجز في الموازنة بقي على مستوى مرتفع (نحو ١٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط)، كذلك بقيت خصائص النظام الضريبي اللبناني كما كانت قبل الحرب، أي خصائص النظام الضريبي للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، إن كان لناحية انخفاض الاقتطاع الضريبي، أم

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

لناحية غلبة الضرائب غير المباشرة، أم للانخفاض الملحوظ في نسبة الضرائب على الدخل، أم أخيراً لناحية الاستمرار في اعتماد الضرائب الخاصة والنوعية. وفي ما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، نلاحظ أن البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخل المنخفض، قطعت شوطاً بعيداً في اعتماد الضرائب على المبيعات أو القيمة المضافة. فالإيرادات من هذا النوع من الضرائب شكلت في عام ١٩٨٥ نسبة ١٧ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان ذات الدخل المنخفض، وهي النسبة نفسها في البلدان الصناعية[١].

١ ـ مستوى الاقتطاع الضريبي: لم تتجاوز نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، ١٢,٣ بالمئة كمتوسط في السنة[٢]، في حين بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٤: ٢٢,٢ بالمئة في الأردن و٢٤,٣ بالمئة في تونس وأكثر من ٢٦ بالمئة في كل من مصر والمغرب[٣]. وفي الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ نفسها، بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى مجموع الإيرادات العادية للموازنة نحو ٧٥ بالمئة كمتوسط سنوي. غير أن الإيرادات العادية لم تشكل في الفترة المذكورة سوى ٤٨ بالمئة من مجموع النفقات[٤]، مما يعني أن أكثر من نصف النفقات العامة كان لتغطية الواردات الاستثنائية (القروض).

٢ ـ تركيب الإيرادات الضريبية: من الجدولين ١ ـ و ٢ ـ نلاحظ أنه في السنوات الثلاث ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨ بلغت نسبة الإيرادات من الضرائب غير المباشرة إلى مجموع الإيرادات الضريبية المقدرة في مشاريع الموازنة، نحو ٧٥ بالمئة، كمتوسط سنوي. وهذه النسبة كانت في عام ١٩٨٥ نحو ٧٠ بالمئة في البلدان ذات الدخل المنخفض و٥١ بالمئة في البلدان ذات الدخل المتوسط و٣١ بالمئة في البلدان الصناعية. وداخل الضرائب غير المباشرة، شكلت الضرائب على التجارة الخارجية في لبنان (الرسوم الجمركية) نحو ٥٨ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية. هذا في حين أنها شكلت ٣٨ بالمئة في البلدان ذات الدخل المنخفض و٢١ بالمئة في البلدان ذات الدخل المتوسط و٢ بالمئة فقط في البلدان الصناعية.

---

(١) المرجع نفسه..

(٢) أنظر فذلكة موازنة ١٩٩٨ (الإيرادات الفعلية).

(٣) BANQUE MONDIALE: "Rapport sur le Développement dans l e monde" 1996.

(٤) المرجع رقم ٣.

وفي حين لم تشكل الضرائب المباشرة في لبنان سوى ٢٥ بالمئة من الإيرادات الضريبية المقدرة للفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨، منها ١٢ بالمئة فقط للضرائب على الدخل، نلاحظ أن هاتين النسبتين كانتا في عام ١٩٨٥ وعلى التوالي ٢٩ بالمئة و٢٥ بالمئة في البلدان ذات الدخل المنخفض، ٤٩ بالمئة و٣٢ بالمئة في البلدان ذات الدخل المتوسط، و٦٩ بالمئة و٣٥ بالمئة في البلدان الصناعية.

ج. الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية للنظام الضريبي في وضعه الحاضر:

تظهر الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية التي يأخذها النظام الضريبي في لبنان في الوقت الحاضر، من خلال النتائج التي أسفرت عنها الإجراءات التي تناولت بشكل أو بآخر هذا النظام في السنوات الأخيرة، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق الأهداف التي توختها السلطات العامة من قيامها بهذه الإجراءات.

وإذا كنا قد رأينا مما تقدم من كلام على خصائص النظام الضريبي اللبناني في الوقت الحاضر، أن هذه الخصائص قد عادت بشكل عام، إلى ما كانت عليه قبل الحرب، خصوصاً لناحية عدم عدالته وضعف فعاليته، فماذا يمكن القول عن النتائج التي أسفر عنها عمل هذا النظام قياساً على ما حددته له السلطات الرسمية من أهداف؟

١ ـ النتائج على صعيد معالجة العجز في الموازنة: من الواضح أن النظام الضريبي قد فشل في تحقيق المطلوب منه على هذا الصعيد، فالعجز لم يقل عن ٤٥ بالمئة من حجم الإنفاق. قد يُقال إن تخفيض هذا العجز يتطلب أيضاً لجم الإنفاق، وهذا صحيح، إذا كان المقصود من ترشيد الإنفاق هو إلغاء هامش الإهدار الكبير في النفقات العامة ووضع سلم أولويات واضح على هذا الصعيد. ولكننا نلاحظ بالمقابل أن حجم الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لبلد كلبنان يعاني من آثار حرب مدمرة استمرت ١٦ عاماً، سيبقى كبيراً. وفي جميع الأحوال، فإن مستوى التكليف الضريبي (الاقتطاع الضريبي) لا يزال بجميع المقاييس منخفضاً، فهو كما سبق ورأينا لا يتجاوز نصف ما هو عليه في بلدان كمصر وتونس والمغرب.

٢ ـ الناتج على صعيد تشجيع الاستثمار: ما يمكن قوله، بشكل عام، بهذا الخصوص، هو أن الدراسات الميدانية، لا سيما المتعلق منها بتجارب البلدان الأكثر نجاحاً في استدراج الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، تُجمع على أن مستوى ضريبة الدخل لا يأتي في عداد العوامل الرئيسية المؤثرة في خلق مناخ استثماري مناسب، ويسبقه على رأس قائمة

هذه العوامل حسب أهميتها عوامل كثيرة مثل الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، ومعدلات الربح، ومستوى البنى التحتية، وأجور اليد العاملة ومستويات تأهيلها، . . . الخ.

أما في ما يتعلق بلبنان تحديداً، فإننا نلاحظ أن ندرة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية تشكل في الوقت الحاضر أهم المشاكل الرئيسية المطروحة على الصعيد الاقتصادي. وإذا كان من دور قد لعبته ضريبة الدخل على صعيد تشجيع الاستثمارات، فهو إقبال الرساميل الخاصة على التوظيف في سندات الخزينة المعفية من الضرائب دون التوظيف في القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل.

٣ ـ النتائج على صعيد تخفيف العبء الضريبي عن أصحاب الدخل المحدود: لا شك أن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية التي لحقت بالرواتب والأجور، قد حررت جزءاً لا يستهان به من دخول أصحاب هذه الفئة. لكن مما لا شك فيه أيضاً أن ما أعطي للفئة المذكورة من هذه الجهة (بيد) عادت تدفعه مضاعفاً من جهة ثانية (باليد الأخرى). وذلك بسبب الارتفاع المستمر للضرائب والرسوم غير المباشرة ولأسعار الخدمات العامة الأساسية من كهرباء ومياه وهاتف. زد على هذا الضريبة الناتجة عن التضخم والتي استمرت تنهش من الرواتب والأجور، خلال السنوات الأربع الماضية بما يقارب ١٠ بالمئة سنوياً. وهذا يعني أن مستوى معيشة أكثر من ٧٥ بالمئة من اللبنانيين (وهم الذين يعيشون من الرواتب والأجور ومصادر الدخل المحدود الأخرى) استمر بالتدهور، وأن شرائح واسعة من الطبقة الوسطى قد هبطت إلى ما دون خط الفقر. وبهذا الخصوص، كانت إحدى الدراسات قد قدرت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في أوائل سنة ١٩٩٦ بنحو ٣٠ بالمئة من مجموع السكان[١].

محصلة الأمر إذن هي أن النظام الضريبي في لبنان، لا يلعب الدور المفروض أن يلعبه، بشكل عام، على الصعد المالية والاقتصادية والاجتماعية، ولا الدور المفروض أن يلعبه، خصوصاً، في دفع عملية النهوض وإعادة الإعمار. طبعاً هذا لا يعني أن النظام الضريبي هو وحده المسؤول عن جميع المشاكل التي يعاني منها لبنان في الوقت الحاضر، من الركود الاقتصادي إلى اتساع الهوة في توزيع الدخل الوطني، مروراً بارتفاع معدلات البطالة والفقر . . . الخ. فمن البديهي أن تكون هذه المشاكل نتيجة لأخطاء في مجمل السياسة الرسمية بجوانبها المختلفة، النقدية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. فالنظام الضريبي

(١) حداد انطوان، «الفقر في لبنان» منشورات الأمم المتحدة ـ اسكوا ـ ١٩٩٦.

بوضعه الحالي، قد رفع كثيراً من الكلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية لعملية النهوض وإعادة الإعمار، ويتحمل بالتالي جزءاً كبيراً من مسؤولية مراوحة هذه العملية مكانها في الوقت الحاضر. لذلك فمن الضروري إعادة النظر في هذا النظام بأسرع وقت ممكن.

د. التعديلات الواجب إدخالها على النظام الضريبي في لبنان:

من الواضح أنه لا مجال هنا للدخول في تفاصيل هذا الموضوع من الناحية الفنية أو التقنية. لذلك نكتفي بالتوجهات العامة التي نرى من الضروري أن يأخذها أي إصلاح للنظام الضريبي في لبنان، وهي:

أولاً: ننطلق من التقديرات الرسمية التي تضع متوسط دخل الفرد في لبنان في الوقت الحاضر في مستوى يقترب من خمسة آلاف دولار، لنلاحظ أن هذا الرقم يضع بدوره لبنان في عداد الشريحة العليا من البلدان النامية، وذلك حسب تصنيفات البنك الدولي. وهذا يدفعنا إلى القول إن على الإصلاح الضريبي العتيد أن يستهدف جعل الخصائص الرئيسيَّة للنظام الضريبي في لبنان تقترب من الخصائص الرئيسيَّة للأنظمة الضريبية في الشريحة المذكورة، وتحديداً: أن ترتفع نسبة الاقتطاع الضريبي من مستواها الحالي (نحو ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) أي ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة من الناتج، وأن يتغير في الوقت نفسه التركيب الحالي للواردات الضريبية لترتفع حصة الإيرادات من الضرائب المباشرة، بما فيها الاقتطاعات لصالح الضمان الاجتماعي، إلى ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية (فتنخفض في المقابل حصة الضرائب غير المباشرة إلى نحو ٥٠ بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية)، وأن ترتفع في الوقت نفسه حصة ضريبة الدخل إلى ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الإيرادات الضريبية. وفي ما يتعلق بالضريبة على دخل الأفراد، أن تُفرض هذه الضريبة على مجموع مداخيل الفرد الواحد مهما اختلفت مصادرها، وأن يرتفع عدد الشطور إلى ما لا يقل عن ثمانية، وتزيد التصاعدية بحيث لا يقل معدل الضريبة على الشطر الأعلى عن ٣٠ بالمئة. أما الضريبة المقطوعة على أرباح الشركات ،فيجب أن لا تقل عن ٢٥ بالمئة وأن لا تقل زيادة نسبة الضريبة على الأرباح الموزعة عن ١٥ بالمئة.

ثانياً: من الضروري أن يجري توسيع قاعدة المكلفين بالضريبة المباشرة من الناحيتين القانونية والعملية الإجرائية: من الناحية القانونية، من الضروري أن تشمل الضريبة المداخيل من الفوائد على الودائع في المصارف والفوائد على سندات الخزينة وأرباح شركة

سوليدير. كما أنه من الضروري أن تشمل الضريبة الزيادة في الثروات ورؤوس الأموال المحققة من المضاربات والتحسين العقاري، بالإضافة إلى وجوب فرض ضريبة على المظاهر الخارجية للثروة.

ومن الناحية العملية، من الضروري أن تطال الضريبة فئات كثيرة لا تطالها إلى الآن لأسباب عملية: أطباء، مهندسون، محامون، فنانون، وغيرهم من أصحاب المهن الحرة.

ثالثاً: في ما يتعلق بالضريبة غير المباشرة، من الضروري أن يبدأ منذ الآن الإستعاضة عن الضرائب النوعية والرسوم الجمركية بالضريبة المدمجة على الإنفاق، كالضريبة على القيمة المضافة.

رابعاً: من الواضح أن إصلاح النظام الضريبي من خلال هذه التوجهات، لا يمكن أن يعطي النتائج المرجوة منه ما لم يكن في أساسه إصلاح لإدارة الضريبة بحيث يصبح لديها القدرة والكفاءة اللازمتان للحصول على أكبر مردود ضريبي، وذلك من خلال رفع مستوى أجهزة المحاسبة والتأكد والمراقبة والجباية . . . وهذا لا يتم إلا من خلال تحسين الوضع المادي والمعنوي للعنصر البشري فيها ورفع كفاءاته العلمية والفنية من جهة، وتأمين المعدات والتجهيزات التقنية المتطورة من ناحية ثانية.

جدول رقم –١– تركيب الإيرادات الضريبية حسب مجموعات بلدان العالم ١٩٧٥ – ١٩٨٥ بالنسبة المئوية

مجموعة البلدان / نوع الضريبة / السنة	البلدان ذات الدخل المنخفض		البلدان ذات الدخل المتوسط		البلدان ذات الدخل المرتفع (البلدان الصناعية)	
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥
١–الضرائب على الأشخاص الطبيعيين	٩	٩	٨	١٠	٢٧	٢٧
٢–الضرائب على الشركات	١٨	١٥	١٧	١٧	٧	٧
٣–الضرائب الأخرى على الدخل	٢	١	٥	٥	٠	١
أ–مجموع الضرائب على الدخل ١+٢+٣	٢٩	٢٥	٣٠	٣٢	٣٤	٣٥
٤–اشتراكات الضمان الاجتماعي	١	١	١٢	١١	٢٩	٣١
٥–الضرائب على الثروة	٢	١	٣	٢	٢	٢
٦–غيرها	٢	٢	٤	٤	١	١
ب–الضرائب المباشرة الأخرى ٤+٥+٦	٥	٤	١٩	١٧	٣٢	٣٤
مجموع الضرائب المباشرة أ+ب	٣٤	٢٩	٤٩	٤٩	٦٦	٦٩
٧–الضرائب على المبيعات والقيمة المضافة	١٣	١٧	٩	١٣	١٦	١٧
٨–الضرائب النوعية على المنتوجات	١٣	١٣	١٢	١٢	١٠	١٠
٩–غيرها	٢	٢	٥	٥	٢	٢
ج–الضرائب الداخلية على السلع والخدمات ٧+٨+٩	٢٨	٣٢	٢٦	٣٠	٢٩	٢٩
١٠–الرسوم على الاستيراد	٢٥	٢٩	٢٠	١٨	٤	٢
١١–الرسوم على التصدير	١١	٨	٤	٢	٠	٠
١٢–غيرها	٢	١	١	١	٠	٠
د–الضرائب على التجارة الخارجية (رسوم جمركية) ١٠+١١+١٢	٣٨	٣٨	٢٥	٢١	٤	٢
مجموع الضرائب غير المباشرة ج+د	٦٦	٧٠	٥١	٥١	٣٣	٣١
مجموع الإيرادات الضريبية أ+ب+ج+د	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٠	٩٩	١٠٠

المصدر: BANQUE MONDIALE: Rapport sur le développement dans le monde, 1988.

جدول رقم –٢– تركيب الإيرادات الضريبية في لبنان
١٩٦٤ – ١٩٩٢ بالنسبة المئوية

	١٩٦٤–١٩٦٩		١٩٧٤		١٩٨٠		١٩٨٩		١٩٩٦–١٩٩٨	
١–الضرائب المباشرة	٣٠,٤	٢٧,٨	١٦,٧	٢٢,٦	٣٢,٦	٤٧.٧	١٠,١	٥٦,٧	١٨	٢٤
منها										
الضريبة على الدخل	١٠,٤	١٣	١١,١	١٥					٩	١٢
٢–الضرائب غير المباشرة	٥٠	٦٢,٢	٥٧	٧٧,٤	٣٥,٨	٥٢,٣	٧,٧	٤٣,٣	٥٧	٧٦
منها										
الرسوم الجمركية	٣٢	٣٩,٨	٣٧,٥	٥١	٢٩	٤٢,٣	٣,٩	٢٢	٤٤	٥٧
٣–مجموع الإيرادات الضريبية ١+٢	٨٠,٤	١٠٠	٧٣,٧	١٠٠	٦٨,٥	١٠٠	١٧,٨	١٠٠	٧٥	١٠٠
٤–الإيرادات غير الضريبية	١٩,٦		٢٦,٣		٣١,٥		٨٢,٢		٢٥	
٥–مجموع الإيرادات العادية ٣+٤	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	
نسبة الإيرادات غير العادية (العجز) إلى مجموع النفقات					٨٣		٩١		٣٦	

المصدر: للفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٩، احتسبت النسب من الأرقام الواردة في المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٦٧ – ١٩٧٠ (المديرية العامة للإحصاء المركزي).

للسنوات ١٩٤٧ و١٩٨٠ و١٩٨٩، أنظر نجيب عيسى، "الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان". منشورات الأمم المتحدة – اسكوا – ١٩٩٣.

للفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٨، احتسبت من الأرقام الواردة في فذلكة الموازنة للعامين ١٩٩٧ و١٩٩٨.

l'hypotèse de Darwin d'après laquelle la forme primitive de la société humaine aurait été représentée par une horde soumise à la domination absolue d'un chef puissant. J'ai essayé alors, dit-il, de montrer que les destinés de cette horde ont laissé des traces ineffaçables dans l'histoire héréditaire de l'humanité, surtout que l'évolution totémiste, qui englobe les débuts de la religion, de la morale et de la différenciation sociale, se trouve en rapport avec la suppression violente de la soumission aveugle et avec le remplacement de la horde paternelle par une communauté fraternelle. Ce point de vue reflète un tableau de la horde primitive convertie en groupement organisé, après une longue évolution: un individu doué d'une puissance extraordinaire et dominant une foule de compagnons égaux. Les caractériatiques de psychologie de cette foule sont:

- Une camaraderie sincère.
- Une entraide puissante et efficace.
- Une identification au chef.
- Une harmonie d'actions.
- Une obéissance à la volonté collective, doublée d'une croyance dans la véracité des objectifs et des moyens.

favorable à l'objet; dans la sincérité émotionnelle, l'individu devient inconditionnel dans l'obéissance à sa conviction ou sa croyance dans un chef aimé.

Toute la situation peut être résumée dans cette formule: l'objet a pris la place de ce qui était l'idéal du moi. Dans la même perspective, on peut dire que de l'état amoureux à l'hypnose, la distance n'est pas grande. On fait preuve à l'égard de l'hypnotiseur de la même humilité dans la soumission, de la même absence de critique, qu'à l'égard de la personne aimée. L'attitude de l'individu faisant partie d'une foule, à l'égard du meneur, est la même que celle de l'hypnotisé à l'égard de son hypnotiseur.

Il est intéressant de noter dans ce cas que ce sont les tendances affectives en complète mutation qui créent entre les hommes les liens les plus durables. Ceci s'explique facilement par le fait que ces tendances ne sont capables de recevoir une satisfaction complète, alors que les tendances affectives libres subissent un affaiblissement, une baisse de niveau chaque fois que le but affectif se trouve atteint. Tandis que l'intensité reste constante si le désir ne se manifeste pas.

D'autre part, l'hypnose est encore difficile à comprendre et se présente avec un caractère énigmatique. Une de ses particularités consiste dans une sorte de paralysie de la volonté et des mouvements, paralysie résultant de l'influence exercée par une personne toute puissante sur un sujet impuissant, sans défense, et cette particularité nous rapproche de l'hypnose qu'on provoque chez les individus par une augmentation importante de l'adrénaline.

En conclusion, on peut dire que la foule organisée se présente comme une réunion d'individus ayant tous remplacé leur idéal du moi par le même objet, ce qui a eu pour conséquence l'identification de leur propre moi.

3 - La foule organisée et la horde primitive:

Dans son livre "Totem et Tabou", Freud considère qu'il a adopté

indépendemment d'elle. Lorsqu'une jeune élève de pensionnat reçoit de celui qu'elle aime une lettre qui suscite sa jalousie et à laquelle elle réagit par une crise d'hystérie, quelques unes de ses amies, au courant du fait, subiront la contagion psychique et auront une crise à leur tour. Les autres peuvent également avoir une intrigue amoureuse secrète et sous l'influence du sentiment de culpabilité, accepter la souffrance que cette faute comporte. Mais il serait inexact d'affirmer que c'est par sympathie qu'elles s'assimilent le symptôme de leur amie. Au contraire, la sympathie nait de l'identification. Nous entrevoyons déjà que l'attachement réciproque qui existe entre les individus composant une foule organisée, doit résulter d'une identification pareille fondée sur une communauté affective et constituée par la nature du lien qui rattache chaque individu au chef. Nous nous trouvons alors en présence d'un processus qui joue un grand rôle, grâce aux possibilités qu'il nous ouvre de pénétrer l'âme de personnes étrangères à notre moi.

2 - Etat amoureux et hypnose:

Dans l'état amoureux, les tendances dirigées vers la satisfaction affective directe peuvent subir une répression complète, comme c'est souvent le cas dans l'amour poétique de l'adolescent; le moi devient de moins en moins exigeant tandis que l'objet devient de plus en plus précieux et attire sur lui l'amour que le moi éprouvera pour lui-même, ce qui peut entraîner le sacrifice du moi. L'objet absorbe et dévore le moi. Dans cet état amoureux, on trouve une tendance au sacrifice et la limitation du narcissisme.

Après la disparition des exigences affectives, il domine seul la scène. Ceci s'observe plus particulièrement dans l'amour sans retour, car dans l'amour partagé, chaque satisfaction sensorielle est suivie d'une diminution du degré d'idéalisation qu'on accorde à l'objet. Simultanément, avec cet abandon du moi à l'objet qui ne se distingue en rien de l'abandon à une idée abstraite; cessent les fonctions que le moi considère comme "l'idéal" avec lequel il voudrait fondre sa personnalité. Sa voix de l'affection cesse d'intervenir dès qu'il s'agit de quelque chose pouvant être

Nous retrouvons dans les relations sociales des hommes les faits de la recherche psychanalytique qui nous a permis d'observer au cours du développement:

1 - L'identification de la foule organisée.

2 - L'état amoureux et l'hypnose.

3 - La foule et la horde primitive.

1 - L'identification:

La psychanalyse voit dans l'identification la première manifestation d'un attachement affectif à une autre personne. Aux premières phases de sa formation, le petit garçon manifeste un grand intérêt pour son père. Il voudrait lui ressembler et le remplacer. Il fait de son père son idéal. Cette attitude à l'égard du père n'a rien de passif ou de féminin. Elle est essentiellement masculine. Elle se concilie avec la solidarité obligatoire dans le clan qu'elle contribue à préparer.

Simultanément, avec cette identification avec le père, le petit garçon dirige vers son clan ses désirs de s'affirmer. Il manifeste deux sortes d'attachements: une volonté de s'affirmer au sein de son clan et une identification avec le père qu'il considère le modèle viril à imiter.

Après le premier stade, ses sentiments se rapprochent et finissent par se rencontrer, et c'est de cette rencontre que résulte la volonté d'appartenance sécurisante: le père est à la fois l'objet et l'intermédiaire entre l'appartenance familiale et collective. L'enfant, une fois capable d'une activité sociale, veut à tout prix appartenir à une bande du quartier pour combler son besoin de sécurité, plus tard à une équipe ou un club sportif, en fin de compte à un parti politique, à un clan, et en suprême volonté à un corps d'armée puissant et protecteur.

Sur un autre plan, on pourrait dire que l'identification dans une foule porte l'ambivalence de l'identification individuelle.

D'autre part, l'identification s'effectue en dehors de toute autre attitude libidinale à l'égard de la personne copiée et

Pour ce qui est de l'évolution de la foule organisée, l'adoucissement des moeurs de nos jours est lié à la non violence qui s'oppose à la cruauté antique qui animait jadis les membres de la foule. Il faut en chercher la cause dans l'affaiblissement incontestable des passions sociales et des liens qui en découlent.

En conclusion, nous pouvons dire que la foule est dominée par deux genres de liens affectifs: ceux qui rattachent les individus aux chefs et ceux qui rattachent les individus entre eux.

Nouveaux problèmes d'orientation des recherches: le chef d'une foule ne peut-il être remplacé par une idée, par une tendance, un désir susceptible d'être partagé par un grand nombre d'hommes?

Y a-t-il des cas où le chef ou l'idée revêtent un caractère émotionnel, c'est-à-dire la croyance dans un chef ou une idée peut-elle opérer la même union et créer les même liens affectifs que s'il s'agissait d'un dévouement familial à l'égard de ce chef ou de cette idée?

Ces questions ne peuvent-elles pas être le corollaire de l'étude qui explique la cause de la cohésion de l'armée appartenant à n'importe quel pays?

Alors quelle serait la preuve de la nature affective des liens qui maintiennent la cohésion d'une foule?

Toute intolérance disparaît momentanément dans la foule organisée, tant que la formation collective se maintient. Les individus supportent toutes particularités et défauts de leurs voisins, se considèrent comme égaux et n'éprouvent pas pour eux la moindre aversion. Une partielle restriction du narcissisme ne peut résulter que de l'action d'un seul facteur: l'attachement affectif au meneur.

Or cet attachement ne dure pas plus longtemps que l'avantage immédiat qu'on relève de la collaboration avec les autres, selon quelques critiques. Mais la réplique à ces critiques montre par des expériences que même dans de simples collaborations, les relations affectives s'établissent régulièrement entre les camarades et que ces relations survivent aux avantages pratiques que chacun retire de cette collaboration.

La foule conventionnelle, comme l'armée, repose sur l'idée que le chef aime ses subordonnés d'un amour juste et égal, ce qui est une transformation idéaliste des conditions existant au sein de la famille, où tous les enfants se savent appuyés par le père. Cette force mystérieuse à laquelle on donne le nom de magnétisme, est la même qui constituait pour les primitifs la source de la force. C'est la force qui émane du roi ou des chefs qui met en sécurité ceux qui les approchent. On fait partie d'une foule de ce genre volontairement. On est libre d'y entrer et d'en sortir quand on veut, tout en respectant les engagements et les lois.

Ces foules sont organisées et protégées contre toute possibilité de désagrégation.

Dans l'armée, il y a toujours un meneur qui aime d'un amour égal tous les membres de la collectivité. Tout le reste se rattache à cette idée: c'est le vecteur de cohésion et d'effectivité. Dans l'armée, le chef est le père qui aime tous ses soldats et c'est pourquoi ces derniers sont rattachés les uns aux autres par les liens de camaraderie.

L'essence d'une foule organisée consiste dans les liens de camaraderie qui prédominent: par exemple le phénomène d'obéissance. Dans les foules militaires, l'obéissance est la garantie de survie et de cohésion. Le chef est obéi. Chaque individu ne pense pas qu'à lui-même et respecte la présence des autres. L'individu se plie à la volonté collective, il témoigne de la rupture des liens affectifs qui auraient augmenté le danger à ses yeux. Il n'a pas l'impression de se trouver seul devant le danger. La peur de l'individu est provoquée ou bien par la gravité du danger ou par les liens affectifs, ce dernier cas est celui de l'angoisse nevrotique. Son appartenance à cette collectivité organisée neutralise la peur. Mais un examen critique montre que la réaction collective peut atteindre des proportions extraordinaires sous l'influence de la cohésion; le cas typique de ce genre est celui des manoeuvres militaires entre des formations parfois différentes.

La foule organisée se meut harmonieusement, comme si l'attache morale engendre une synchronisation du mouvement.

Les données citées par Le Bon se rapportent à des foules passagères, les foules révolutionnaires, par exemple.

Quant aux observations faites sur des foules stables ou des associations permanentes dans lesquelles les hommes passent leur vie entière et s'y incarnent dans les institutions sociales; Dougall introduit le facteur organisation. Pour que les membres d'une foule humaine accidentellement réunis forment une masse au sens psychologique du mot, il faut qu'il y ait entre les individus quelque chose de commun, et qu'ils possèdent la faculté d'influer les uns sur les autres et une forte homogénéité mentale et affective. La foule donne à l'individu l'impression d'une puissance illimitée, elle prend momentanément la place de l'ensemble de la société humaine, incarnation de l'autorité dispensant les châtiments.

Pour assurer sa sécurité, chacun n'a qu'à suivre l'exemple qu'il voit autour de lui. Or il ne faut pas contester le fait que l'état intellectuel de la foule est particulier. Les intelligences se soudent dans une harmonie spéciale. La foule est capable de créations collectives et non point individuelles.

II-La foule conventionnelle organisée: l'armée

En ce qui concerne la morphologie des foules, on peut en distinguer plusieurs variétés:

- Il y a des foules très passagères et des foules permanentes.
- Il y a des foules homogènes et des foules hétérogènes.
- Il y a des foules naturelles et des foules artificielles.
- Il y a des foules primitives et des foules hautement organisées.

Nous insisterons sur une distinction essentielle dans l'étude des foules, entre les foules sans meneurs et les foules guidées par des meneurs. Dans le deuxième cas, c'est une formation collective, permanente, conventionnelle ayant un degré d'organisation très élevé. Son exemple le plus intéressant est celui de l'armée.

L'armée est une foule conventionnelle dont la cohésion est maintenue par une volonté intérieure.

sentiment de la "toute puissance" (pour l'individu faisant partie d'une foule, la notion de l'impossible n'existe pas). Elle est influençable et crédule. Elle est dépourvue de sens critique (l'invraisemblable n'existe pas pour elle). Elle va tout de suite à l'extrême (le soupçon énoncé se transforme tout de suite en évidence indiscutable). Un commencement d'antipathie devient aussitôt une haine féroce. La foule primitive n'est influencée que par des excitations exagérées (quiconque veut agir sur elle, n'a pas besoin de donner à ses arguments un caractère logique). La foule est autoritaire et intolérente. Elle n'est jamais impressionnée par la bonté. Elle exige de ses héros la force, même la violence, les instincts cruels, brutaux, destructeurs, survivances des époques primitives qui dorment au fond de chacun, qui s'éveillent et cherchent à se satisfaire.

D'autre part, chez la foule, les idées les plus opposées peuvent coexister sans se contredire mutuellement et sans qu'un conflit résulte de leur contradiction logique.

M. Le Bon parle des meneurs de foules. Toutes les fois, dit-il, que les êtres vivants, plus ou moins nombreux, se trouvent réunis, ils se mettent instinctivement sous l'autorité d'un chef.

La foule est un ensemble docile, incapable de vivre sans meneur et ce meneur doit jouir d'un prestige qui est une sorte de fascination qu'exerce sur notre esprit un individu. Cette fascination paralyse nos facultés critiques et remplit notre âme d'étonnement et de respect.

Mais en ce qui concerne la production intellectuelle, il reste entendu que les grandes créations de la pensée, les découvertes capitales et les solutions décisives des graves problèmes, ne peuvent résulter que du travail individuel, accompli dans la solitude et le recueillement.

Cependant, l'âme collective est, elle aussi, capable de création spirituelle, ainsi que nous le prouvent la langue, les chants populaires, le folklore, etc.

Une petite contradiction s'impose là, mais sa solution peut être de la façon suivante:

Ainsi, dans la foule, il y a deux psychologies qui se manifestent parallèlement: celle des individus composant la masse, et celle du père, du chef, du meneur. Ses actes sont forts et indépendants, sa volonté n'a pas besoin d'être renforcée par celle des autres. Son moi n'est pas limité par des attaches libidinales, il n'aime personne en dehors de lui.

A l'aube de l'histoire humaine, il représentait le surhomme de Nietzsche. Il est dôté d'une nature de maître, son narcissisme est absolu, mais il est indépendant et plein d'assurance. Le père primitif empêchait ses fils d'agir librement et selon leurs tendances directes, ce qui a pour conséquences l'établissement des liens affectifs qui les rattachent à lui-même et les uns aux autres. Il les introduit de force dans la psychologie collective.

L'individu dans une foule primitive est semblable à l'hypnotisé sous la dominance de son hypnotiseur. La vie du cerveau étant paralysée chez le sujet, il devient l'esclave de ses activités inconscientes, que l'hypnotiseur dirige à son gré. L'individu n'est plus lui-même, mais un automate dénué de volonté.

La contagion résulte d'une action réciproque que les membres de la foule exercent les uns sur les autres.

L'identification à l'influence hypnotique, proviendrait d'une autre source, d'une personne qui remplacerait l'hypnotiseur. Voici un autre point de vue pour caractériser l'individu dans une foule primitive. Par le fait même qu'il fait partie d'une foule primitive, l'homme descend plusieurs degré sur l'échelle de la civilisation. Isolé, c'est peut être un homme civilisé. Mais dans une foule primitive, c'est un barbare. Il possède la violence et l'héroïsme d'un être primitif.

Après l'étude de l'individu, considérons l'âme collective: il y a une grande ressemblance entre l'âme et la foule.

La foule est impulsive, irritable, noble. Elle se laisse guider par l'inconscient uniquement. Elle obéit à des impulsions diverses. Elle est incapable d'une volonté persévérante. Elle ne supporte aucun délai entre le désir et sa réalisation. Elle éprouve le

céder à des instincts que seul il eût réprimé. Parce que l'autonomie de la foule le rend irresponsable.

Mais ce point de vue est critiqué par la psychanalyse: les caractères que l'individu en foule manifeste, dérivent de l'inconscient où sont emmagasinés les germes de tout ce qui a de particulier dans l'âme humaine.

- le second facteur c'est la contagion. Chez la foule, tout acte est contagieux à ce point que l'individu se sacrifie pour l'intérêt collectif.

I-La psychologie des foules non - organisées

La forme primitive de la société humaine avait été représentée par une horde soumise à la domination absolue d'un chef. Les destinés de cette horde ont laissé indiscutablement des traces ineffaçables dans l'histoire héréditaire de l'humanité et, surtout, que l'évolution du Totémisme, qui englobe les débuts de la structuration sociale, de la morale commune et de la différenciation des classes; se trouve en rapport avec la suppression violente du chef et avec le remplacement de la horde paternelle par une communauté fraternelle. Ce point de vue reflète un tableau de la horde primitive: un individu doué d'une puissance extraordinaire et dominant une foule de compagnons égaux. Les caractéristiques de la psychologie de cette foule sont:

- la disparition de la personnalité consciente.

- l'orientation des idées et des sentiments de tous dans une seule et même direction.

- la prédominance de la vie psychique inconsciente.

- la tendance à la réalisation immédiate des intentions qui peuvent surgir.

Cette psychologie correspond à une régression vers une activité psychique primitive.

La foule nous apparaît comme une résurrection de la horde primitive. De même que l'homme primitif survit dans chacun de nous, toute foule humaine est capable de restituer la horde primitive.

D'après Le Bon, quels que soient les individus qui composent une foule psychologique, le seul fait qu'ils soient transformés en foules, les dote d'une âme collective.

Cette âme les fait sentir, penser et agir d'une façon tout à fait différente de celle dont sentirait et agirait chacun d'eux séparément. Certaines idées, certains sentiments ne surgissent et ne se transforment en acte que chez les individus en foule. La foule psychologique est un être provisoire, composé d'éléments hétérogènes, pour un instant soudés, absolument comme les cellules d'un corps vivant, formant par leur réunion un être nouveau, manifestant des caractères fort différents de ceux que chacune de ces cellules possède.

Mais ne pourrons-nous pas porter à Gustave Le Bon le reproche suivant:

Puisque les individus faisant partie d'une foule sont fondus en une unité, il doit y avoir quelque chose qui les rattache, et ce quelque chose peut être la caractéristique de la foule.

Certes! Et toujours d'après Le Bon, nos actes conscients dérivent d'un substiatum inconscient, formé surtout d'influences héréditaires. Ce substiatum renferme les innombrables résidus ancestraux qui constituent l'âme de la race.

Dans une foule, les acquisitions individuelles s'effacent, et la personnalité propre à chacun disparaît. Le patrimoine inconscient de la race vient occuper le premier plan.

La superstructure psychique qui s'est formée à la suite d'un développement variant d'un individu à un autre, a été détruite et a mis à nu la base inconsciente, uniforme, commune à tous.

D'autre part, l'individu faisant partie d'une foule, présente des propriétés nouvelles qu'il ne possédait pas auparavant, et l'apparition des nouvelles propriétés est due à des facteurs différents:

- le premier est que l'individu acquiert, par le seul fait du nombre, un sentiment de puissance invincible lui permettant de

L'Âme Collective et la Psychologie des Foules

Rana Moghaizel(*)

L'âme collective

Avant de se lancer dans l'étude de ce qu'on appelle "l'âme collective", exposons clairement la situation: la psychologie, après avoir étudié et analysé les tendances, les instincts, les pulsions, etc, voit subitement se dresser devant elle le problème de l'homme incorporé dans une foule humaine ayant acquis le caractère d'une "foule psychologique".

Nous nous baserons sur le livre de Gustave Le Bon "Psychologie des foules" pour répondre aux questions suivantes:

1 - Qu'est-ce qu'une foule?

2 - D'où lui vient le pouvoir d'exercer une influence aussi décisive sur la vie psychique de l'individu?

3 - En quoi consistent les modifications psychiques qu'elle fait subir à l'individu?

A travers la réponse à la troisième question, on aura la réponse aux 2 premières.

(*) Avocat.

international politics in terms of military security does not offer a comprehensive understanding of international relations.

These are also the conditions under which contemporary political and military leaders must operate. Those leaders are required to be more analytical in examining the relation between military means and political ends; they must balance out the way they decide to use military power; and they must commit forces appropriate for and proportional to the ends desired. Failure to do so may result in a national disaster. This is meant to suggest that the conduct of states is not always assumed to follow from rational motives, for human experience seems to indicate a low probability of predicting any particular decision.

diplomacy, but diplomacy"(1). *Incorporated in this is the notion that posing a controlled threat has transformed military force into, what Schelling calls, a "diplomacy of violence"*(2).

Conclusion

There is no doubt that coercive diplomacy (i.e., the power to hurt) has become, because of military and economic concerns, one of the means to achieve ends in the international arena. First, at the military level, the destructive nature of modern military force and its reciprocal annihilation has made it increasingly difficult to employ it to secure political objectives. The on-going ten-year-old war between Iran and Iraq has given support to Waltz's noble observation that in war "there is no victory but only varying degrees of defeat(3). *Second, at the economic level, the emergence of world economic interdependence has forced states to moderate their external policies. Robert Keohane and Joseph Nye observe that growing global economic interactions have altered the notion that military might is the only resource that determines relations among nations. For them, the concept of "complex interdependence" has meant instead that cooperation among states is the most appropriate way of achieving economic prosperity. They argue, for instance, that complex interdependence has widened the margin of safety among industrialized countries. For example, Britain and Germany, because of the mutual influence which exists between them, no longer feel threatened by each other*(4). *Good economic conditions can thus be seen as a prerequisite to obtaining international security; that force is often not an appropriate way of achieving goals of economic nature; and that the perception of*

(1) *T. Schelling, **"Arms and Influence"**, p. 2.*
(2) *Ibid., p. 34.*
(3) *K.N. Waltz, **"Man, The State and War"**, p. 1.*
(4) *R. Keohane and J. Nye intriduce the concept of "complex interdependence" that describes a world in transition. Generally, interdependence refers to a state of mutual dependency in which the outcomes of specified actions are characterized by asymmetrical reciprocity among actors in different countries. See R. Keohane and J. Nye, jr., **"Power and Interdependence: World Politics in Transition"**, Boston: Little, Brown and Company, 1977, p. 27.*

on each other. Finally, in debates the adversaries try to identify a common interest by persuasion(1). Rapoport considers the fight, game and debate to be different kinds of intellectual tools for the analysis of conflict situations - a framework that provides his over-all analysis with the possibility of offering a general theory of conflict.

Thomas Schelling is also notable for his discussion of game theory. He studies international strategic situations as essentially "bargaining situations". From this approach, he attempts to develop a theory in which war is considered as a process of bargaining whereby conflict and cooperation are not mutually exclusive(2). It follows, according to Schelling's scheme, that war is not a zero-sum game, but it must be considered as a situation in which the outcome can be, in a two-player game, beneficial to both players. He argues, for instance, that strategic conflict needs not imply the actual use of force; that even in war the interplay of the military and diplomatic efforts should not stop; and that deterrence can continue to be made effective even during the actual fight of a war. Evidence suggests that mutual understanding by opposing belligerents led to the non-use of gas weaponry in the Second World War, and it also imposed various restrictions upon the conduct of the Korean War with respect to geographical boundaries, the kinds of weapons employed, and the types of military operations permitted(3). These examples, which illustrate the possible cooperation among belligerents during periods of war, indicate that the opponents may, out of self-interest, attempt to limit the war's destruction; that the purpose of military strategy, which in the past frequently meant completely destroying the enemy's capacity to resist, has to be replaced by a new kind of military diplomacy; and that war is not necessarily an alternative to bargaining, but a process of bargaining. "To exploit it is a diplomacy, vicious

(1) *Ibid., pp. 9-11.*
(2) *T. Schelling, **"Arms and influence"**, New Haven: Yale University Press, 1966, p. 16.*
(3) *J. Dougherty and R. Pfaltzgraff, Jr., **"Contending Theories of International Relations"**, p. 157.*

greater the threat of escalation posed by the presence of nuclear weapons, the less likely they are to be used, and the more effective they are as a deterrent[1].

Rapoport and Schelling

The catastrophic consequences of a possible nuclear confrontation have, there fore compelled the superpowers to refrain from using nuclear force against one another. In retrospect, nuclear weapons have increased the utility of military force in the perceptual rather than in the actual context, and have limited the conflict between nuclear powers to the highly political. Yet, such a transformation in the conduct of relations between the nuclear powers has not eliminated their influence in the international arena. As a result, military power has become a medium of bargaining in which the ability to exercise political control over others remains an indicator of a state's military strength. For this reason, states have traditionally increased their armaments to elevate their relative status vis-a-vis potential adversaries. This is another reminder of the Clausewitzian theme which considers the relationship between politics and military powers as inexorably interconnected, with the former directing and guiding the latter to achieve some purpose. It is this interplay between diplomacy and force that characterizes war as having a gamelike quality. This concept is of great importance since all game theorists agree that international relations can be best conceptualized as a non-zero-sum game, in which one party's game does not necessarily equate, in a two-player game, to another party's loss. One variation of this is Anatol Rapoport's distinction between fight, game, and debate as three essential components in a conflict situation[2]. *First, in fights the participants compete, race, jostle, and react to each other without being aware of their common interests. Second, in games the opponents are alert to their effects*

(1) *Ibid., pp. 202-207.*

(2) *A. Rapport, "**Fights, Games, and Debates**", Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1960.*

Thus, the German victory of their army paradoxically brought the destruction of their cities(1). Luttwak's paradoxical logic can be summed up as follows: the military requirements for effective defense tend to create a politically far more dangerous situation. Conversely, a military situation with which no one is happy may produce a political situation of remarkable stability.

In order to understand this paradoxical logic, Luttwak develops an analytical scheme that recognizes the vertical and horizontal dimensions of strategy. While the vertical dimension is made up of the plans and actions of each party to a conflict, the horizontal dimension refers to the conflicts and competitions between antagonists on each of the five interlocked levels of strategy(2). These levels are: 1 the technical level, where the single performance of weapons determines the conduct of operations; 2 the tactical level, where weapons are deployed for offensive or defensive measures; 3 the operational level, when one must decide whether the object will be one of attrition or maneuver; 4 the theater level where all directly interdependent operations are embraced such as the guerilla operation; and 5 the level of grand strategy, where military and political objectives meet(3).

There is no doubt that the outcome of a war must be assessed in relation to the goals that are being pursued. But what can be done about the paradoxical logic that determines the developments in war? Luttwak argues that the self-defeating effect of paradoxical logic can be indeed circumvented by conducting policies that are seemingly contradictory; by obtaining the capacity to confront the adversary with the unexpected; and by planning a relatively effective coordination between the vertical and horizontal dimensions of strategy. But these remedies may have no existence in reality, and Luttwak's thesis may simply end up as a method of analysis. The last forty years are witness, beyond doubt, that the

(1) *Ibid., p. xi.*
(2) *Ibid., p. xii*
(3) *Ibid., pp. 69-140.*

of some of Clausewitz's propositions(1). Like the latter, Luttwak does not see a straightforward "engineering" solution of war because of the complexity arising from the interactions among its political, psychological, and military dimensions. Thus, in place of the linear thinking of warfare, Luttwak introduces the "paradoxical logic" of strategy as a broader concept that conditions all forms of war and its reciprocal activity(2). According to Luttwak, every war has a paradoxical logic and its own art of the dialectics. This can be illustrated in the following theoretical principles: First, although everything in war is very simple, even the simplest thing is complex: accidents, mistakes, emotions, and the unexpected, all create "friction" that blocks the smooth running of the military machine. Luttwak contends that war is not a single explosion of violence, but it extends over time, with the dialectics or the antagonists acting and reacting - a process that weakens even the most offensive and exposes it to an unexpected defeat(3).

Second, in war, avoiding the obvious, or the indirect approach to an objective was, at one point in history, the most successful strategy. Nevertheless, once it is clear, the best approach ceases to be so because the enemy would react appropriately. It follows, then, that the best approach, because it is evident, may become the worst. In strategy, therefore, a course of action tends to become retroactive(4). Third, Luttwak echoes the Clausewitzian view that nothing in war is ever final and that even success may lead to defeat. He illustrates this paradox with a sequence of events from the Second World War. He states that the German victory on the European Continent in 1940 had deprived the British of any means to carry on the war except by air. Furthermore, because precision bombing in daylight proved too costly, the British Bomber Command had to fly at night and attack only large German cities.

(1) E.N. Luttwak, ***"Strategy: The Logic of War and Peace"***, *Cambridge: Belknap/ Harvard University Press, 1987.*
(2) *Ibid., p. xi.*
(3) *Ibid., pp. 10-15.*
(4) *Ibid., pp. 15-31.*

be directed"(1). But Clausewitz does not rule out the possibility that efforts which are directed towards the center of gravity may yield success, arguing that the mere destruction of the enemy may obscure the political objectives of the war. He states that "the more it will be concerned with the destruction of the enemy, the more closely the political aim and the military object coincide, and the more purely military, and the less political, war seems to be"(2). If this is the case, then war should not have been waged at all. "No war is begun, or at least, no war should be begun", he writes, "if people acted wisely, without first finding an answer to the question: what is to be attained by and in war"(3).

The second Clausewitzian argument concerning the use of the military instrument maintains that a war should be completed as quickly as possible. This is the ideal model of war. Incorporated in it are the Clausewitzian assumptions that war is a zero-sum game, that the aim of the parties involved includes the total destruction of the enemy's capacity to resist, and that "war once begun should move quickly to a conclusive outcome"(4). Yet in practice the previous argument is not supported by concrete evidence. Thus, in place of the ideal model of war, Clausewitz introduces the concept of "Friction". This refers to the uncertainty of combat, and is known today as the "fog of war". Included in this is the notion that fear, the play of politics, and misinformation create conditions in which plans, policies, and objectives have to be altered or rethought. In short, Clausewitz realizes that an ideal model of war based on rational decision-making and accurate information is simply a fiction(5).

These ideas are in line with the thoughts of Edward Luttwak. In his Strategy: The Logic of Peace and War, he presents an exposition

---

(1) Ibid., p. 586.
(2) Ibid., p. 17.
(3) Ibid., p. 569.
(4) G. Winham, "The Relevance of Clausewitz to a Theory of International Negotiation", Op. 13.
(5) Ibid., p. 13.

from different levels, including the political, strategic, tactical and even technical"(1).

Fundamental in Clausewitzian thought is the link between war and national policy. With regard to decision-making process, the most well-known aspect of Clausewitz's writing is the notion that "war is nothing but a continuation of political intercourse with an admixture of other means"(2). *This view implies that war cannot be divorced from political life, that policy creates war, and that war is an instrument of the political art and not a creature with a life of its own. Clausewitz declares: "War can never be separated from political intercourse, and if...this occurs anywhere...we have with us a senseless thing without an object"*(3). *In short, war and politics are inseparably connected; war belongs to policy; and the former is a continuation of the latter through the application of other means. To emphasize the major importance of this observation, Clausewitz rejects subordination of the political point of view to the military, arguing that policy creates and guides war*(4). *Thus Clausewitz, not surprisingly, suggests that "the minister of war should not be a soldier, but a statesman who knows just enough about war not to expect results from military means and measures which they cannot produce"*(5).

Even the massive technological changes that have permeated the practice of warfare have not altered the relevance of Clausewitz to the use of the military instrument by nations. First is the argument that in war the forces employed should be directed against the enemy's most important and most vulnerable point. Clausewitz observes that "a center of gravity, a center of power movement, will form itself upon which everything depends; and against this center of gravity of the enemy the concentrated blow of all the forces must

(1) G. Winham, *"The Relevance of Clausewitz To a Theory of International Negotiation"*, p.13.., p.13.
(2) K.V. Clausewitz, ***"On War"***, p. 596.
(3) *Ibid.*, p. 596.
(4) *Ibid.*, 598.
(5) *Ibid.*, p. xxvii

Morgenthau puts it: "All history shows that nations active in international politics are continuously preparing for, actively involved in, or recovering from organized violence in the form of war"(1)

This link between war and international politics is fundamental to the realist perspective which also contains a particular approach to the use of previous events. History is seen as a testing-ground for theoretical hypothesis, and as a storehouse of data. This is meant to suggest that what matters to the student of international politics is conduct, rather than motives, and that it is the task of theorists to attempt to organize a variety of data on unique events in terms of a coherent set of theoretical generalization. In other words, a theory must be judged not by some preconceived abstract principle or moral concept unrelated to power, but by its ability to bring order and meaning to a mass of phenomena which otherwise would remain disconnected and unintelligible. In Morgenthau's view, a theory must meet a dual test: an empirical and a logical one(2). Throughout this process the policy-maker has a responsibility to make decisions in the light of potential consequences. For, the realists insist, those responsible for the safety, security, and welfare of a nation-state and its citizens must keep in mind the political consequences of their acts.

Clauzewitz and Luttwak

Karl von Clauzewitz's work On War is considered to be one of the most useful studies of this particular element of international relations. Its significance stems from the fact that the book deals with the fundamental nature of war, that it gives an understanding of what underlies war, and that, in short, it explains the whole of war(3). For instance, Winham argues that despite the fact that war is a multi-dimensional activity, "Clausewitz was able to examine it

---

(1) Ibid., p. 38.
(2) Ibid., p. 3.
*(3) K. von Clausewithz, "**On War**", Washington: Combat Forces Press, 1953. See also G. Winham, "**The Relevance of Clausewitz To a Theory of Internationl Negotiation**", p. 5.., p. 5.*

competition, rivalry, and fear prevail. The most significant result of this prevailing anarchy in the international system is the widespread use of force in relations between states. History provides numerous cases of the willingness of states to resort to war or to any other sort of coercive act in order to achieve their ends. One explanation of this is offered by Waltz: "Each state preserves its own interests, however defined, in the way it judges best. Force is a means of achieving the external ends of state because there exists no consistent, reliable process of reconciling the conflicts of interest that inevitably arise among similar units in a condition of anarchy (1).

It is in the light of this background that the realists have elaborated the concept of world politics as power politics. Such a view of world politics has been closely associated with the writings of Hans Morgenthau, who describes the nation-state as being the basis for all international relations. His theory outlines a world where sovereign nations vie for power, where a state's national interest is identified with national survival, and where states are compelled to protect their physical, political, and cultural identities against the encroachment of other states. "It cannot be denied", writes Morgenthau, "that throughout historic time, states have met each other in contests for power"(2). *This means that " [i]nternational politics, like all politics, is a struggle for power"*(3). *But while power can take many forms, economic as well as military, the realists consider war to be the dominant instrument and ultimate manifestation of struggle between nations*(4). *As*

---

(1) *C. Jones, "Autonomy and Intervention", Orbis, XIX, Summer 1975 p. 60.*

(2) *H. Morgenthau, "**Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**", New York: Alfred A Knopf, 1985, p. 134.*

(3) *Ibid., p. 27.*

(4) *Morgenthau definies power as the capacity of a political unit to exercise its control over the minds and actions of other units. He observes that in their power struggles, nations follow policies designed to preserve the status quo, to achieve imperialistics expansion, or to gain prestige.. In Morgenthau's view, all polotics, dimestic and international, can be reduced to one of three basic types: "A Political policy seeks either to Keep power, to increse power,or to demonstrale power". Ibid., p. 40.*

Approaches to the study of war

A variety of approaches have been taken to the study of war. Kenneth Waltz divides these approaches into three categories, according to the emphasis placed on each of his three "images"(1). Approaches emphasizing the first image are concerned with questions of human nature and see the sources of war in the aggressive instincts of man(2). Those that stress the second image examine the nature of the nation-state and seek the sources of war in the internal organization of domestic politics in individual states(3). Approaches that focus on the third image look at the international system and believe the sources of conflict arise out of the nature of this system.

Almost all of the significant theories of war in modern political thought have been based either implicitly or explicitly on the nature of the international system. The system, which is made up primarily of nation-states, usually has been described as one of "self-help" in which one state is pitted against another; where one state's security is another's insecurity; and where the competitive nature of this arena has served only to ensure a paranoia of mistrust. In short, states operate within a system that is "policed" by self-interest and, ultimately, in an environment in which

(1) K. Waltz, ***"Man, The State and War"***, New York: Colombia University Press, 1954. See also R. Aron, ***"Peace and War: A Theory of International Relations"***, pp. 340-362.

(2) In discussing individual behavior, the term aggression does not necessarily describe the inherent "evil" in human nature. However, in their examination of human conflict, ethnologists think of aggression as a "form of violent behavior directed toward injuring a human object or injuring, damaning, or destroying a nonhuman object". See J.E. Dougherty and R.L. Pfaltzgraff, Jr., ***"Contending Theories of Internatonal Relations,"*** p. 256. See also Thucydides, ***"The Peloponnesian War"***, pp. 404-405; see also K. Lorenz, ***"On Aggression"***, London: Methuen and Co., Ltd., 1963, p. 256. For views opposite to those of Lorenze see, for example, R. Numelin, ***"The Beginning of Diplomacy:"*** A Sociological Study of Intertribal and International Relations, London: Oxford University Press, 1950. See also M. Meand, "Warfare: Only an Invention - Not a Biological Necessity", in M. Meand, ***"Anthropology: AHuman Science"***, Princeton: D. Van Nostrand, 1964, and S. Kim, "The Lorenzian Theory of Aggression and Peace Research", In R.A. Falk and S.S. Kim, eds., "The War System: An Interdisciplinary Approach, Boulder": Westview Press, 1980.

(3) See Q. Wright, ***"A Study of War: Volume 2"***, Chicago: University of Chicago Press, 1942, p. 1038. See also R. Niebuhr, ***"Moral Man and Immoral Society: A Study in Ethics and Politics"***, New York: Scribners, 1983.

Aron. He refers to international relations as "a science of peace and war", hence the title of his work(1). For Aron the subject of international relations is simply the ultimate sovereign unit, whatever it may be at any given time. It is, in other words, the unit that recognizes no legitimate source of power superior to itself. An international system, he suggests, is "the ensemble constituted by political units that maintain regular relations with each other and that are capable of being implicated in a generalized war"(2). The title "peace and war" is meant to describe the only possible relations between sovereign units. Aron contends that relations among nations are often marked by conflict, that conflict occurs because states seek incompatible goals, and that war is a no less natural phenomenon of international relations than peace. He declares that "inter-state relations present one original feature which distinguishes them from all other social relations: they take place within the shadow of war, or, to use a more rigorous expression, relations among states, involve, in essence, the alternative of war and peace(3). Indeed, this has been one of the most salient concerns for students of international relations.

In this essay, we will examine the relevance of the study of war to the theory of international relations. It will be argued that a survey of the literature on war is also helpful in understanding the theoretical development of international relations from the realist perspective to the era of complex interdependence. In particular, a comparative analysis will be conducted between the writings of Karl Von Clausewitz and Edward Luttwak on one hand, and between Anatol Rapoport and Thomas Schelling on the other hand. First, however, it would be useful to begin researching for the best way to explain the occurrence of war.

---

(1) R. Aron, "**Peace and War: A Theory of international Relations**", London: Weidenfeld and Nicholson, 1966, p. 6.
(2) Ibid., p. 94.
(3) Ibid., pp. 5-6.

This last element does not undermine in any way the importance of war for the study of international relations. Throughout history, war has served as a tool for advancing one state's power over another's, and as a way of changing, preserving, and regulating the conduct of world affairs(1). *In terms of this last function, for instance, global war has been seen as the ultimate sanction against those nations who threaten the equilibrium of the system; as a way of discerning which state is to act as world policeman in an anarchical system; and as a method of replacing states which can no longer function as managers of the system by more able ones*(2). *Against this background, wars, particularly since 1500, can be divided into two categories: "those fought within the system for the express purposes of changing the power relations within it" (intra-systemic), and those "fought between defenders of the status quo and those who challenge it"*(3). *In addition, there is a third category known as urgent warfare. It can be defined as a conflict that "pits a largely regular, territorially-based army against irregular or semi-irregular guerilla units"*(4). *An enormous body of literature has been devoted to examining the significance of this type of military engagement because insurgent wars have been occurring with greater frequency in our time, because they have met with frequent and relative successes, and because the advent of nuclear weapons has altered the idea of total war in favor of the less destructive option of subversion*(5).

Implicitly or otherwise, this brief survey of the various types of war suggests that a study of war is essential for an understanding of the course of international relations. For war, argues Gilbert Winham, "has had the capacity to shape political relations among nations"(6). *An illustration of this argument is given by Raymond*

---

(1) *L. Ashworth, "Political and Military Factors in Insurgent Warfare: The Case of Indonesia 1945 to 1949", Master of Arts Thesis, Halifax: Dalhousie University, 1987, p. 1.*
(2) *Ibid, p. 3.*
(3) *Ibid., p. 4.*
(4) *Ibid., p. 4.*
(5) *Ibid., p. 5.*
(6) *G.R. Winham, "The Relevance of Clausewitz to a theory of International Negotiation", "A Paper Delivered at the 1987 Annual Meeting of the American Polotical Science Association, The Palmer House, 1987, op. 18.., p. 18.*

The relevance of the study of war to the theory of international relations

Dr. Camille H. Habib(*)

Introduction

Since Herodotus and Thucydides, many have speculated about the nature, causes, and consequences of human conflict. War is, undoubtedly, a nebulous concept. For the purpose of this essay, war is regarded as the state of sustained hostilities between armed forces of two or more organized groups, like nation-states, who seek to fulfill their goals in a manner that entails the sacrifice of a number of human causalities(1)*. The importance of this definition of war stems from the fact that many examples of violent conflict, such as "gang wars", race riots, or individual crimes, are not generally considered as wars. This is because they lack political objectives and do not have political impacts. To be identified as such, war must involve a clash of the armed forces of two or more organized groups who attempt to pursue a combination of political goals at the possible risk of human and material losses.*

(*) *Professor in the Lebanese University.*

(1) *See N.S. Timasheff, "* ***War and Revolution"****, New York: Sheed and Ward, 1965, pp. 5-6. See also M. Small and J.D. Singer, "****international War: An Anthology and Study Guide,"*** *Homewood, III: Dorsey Press, 1985, pp. 8-29.*

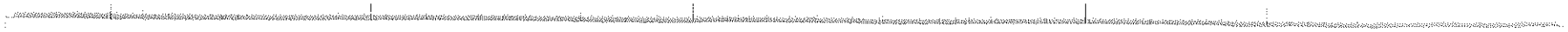

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

L'Âme Collective et la Psychologie des Foules.....**Rana Moghaizel 176**

The Relevance of the Study of War to the Theory of International Relation.....**Camille H. Habib 190**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO